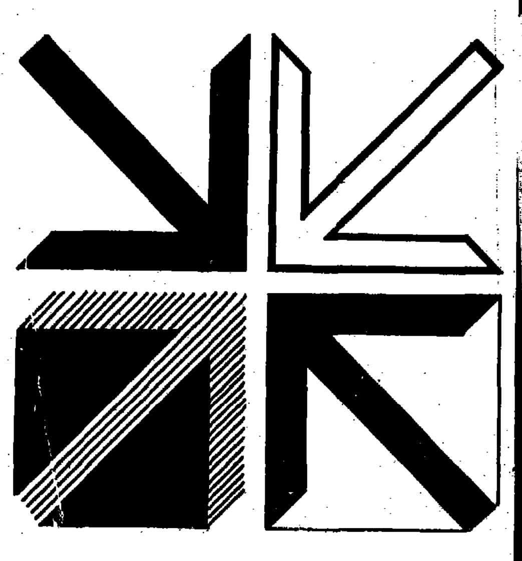
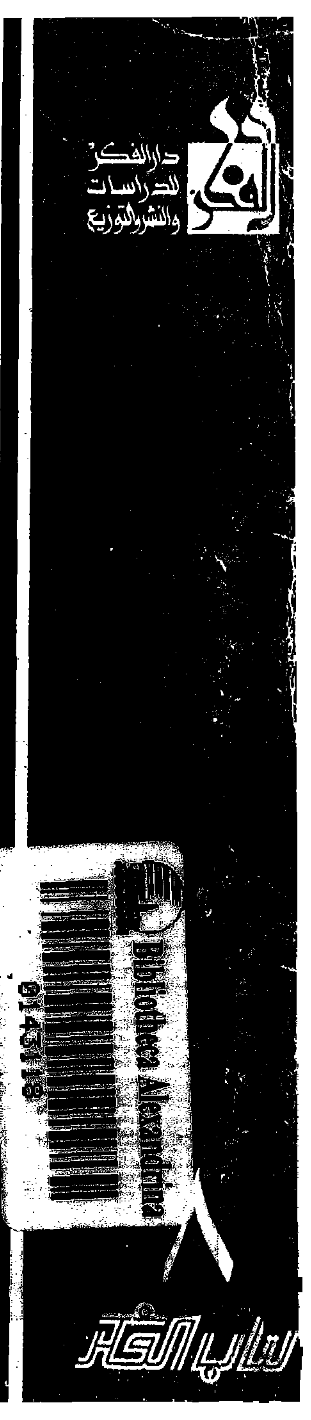
لطفي الخولي

أوراق من الملف العربي

مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عام ٢٠٠٠





أوراق من الملف العربي

مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عام ٢٠٠٠

الاخراج الداخلي

عبد العزيز جمال الدين

الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٨٦



القاهرة - باريس

القاهرة: ش هشام لبيب - رقم ٤٢/٢٥
مدينة نصر - المنطقة الثامنة



لطفي الخولي

أوراق من الملف العربي

مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عام ٢٠٠٠



الورقة الأولى

التفسير البترولي للصراع العربي الإسرائيلي

● ورقة من الملف العربي المعاصر ، طرحت للنقاش أمام كل من :

١ ـ ندوة « البترول وقضايا العرب » التى نظمتها دار الفن ببيروت فى ديسمبر ـ كانون أول ١٩٧٤ .

٢ ـ المؤتمر الدولى للعلوم السياسية والاجتماعية الذى انعقد بالمكسيك فى أغسطس ـ آب ١٩٧٧ .

- ١ -

لم تكن الحرب الرابعة ، فى الصراع العربى الإسرائيلى ، خلال أكتوبر ١٩٧٣ ، هى المرة الاولى التى تشابكت وتفاعلت فيها القضية الفلسطينية بقضية البترول ، حيث تجسد كل منهما - إقليمياً وعالمياً - فى مواجهة الآخر ، كأنهما وجهان لعملة واحدة .

ربما كان التشابك والتفاعل - خلال أكتوبر ١٩٧٣ - من العمق والاتساع والوضوح ، على نحو لم يسبق له مثيل . وذلك منذ شرعت القضية الفلسطينية فى صدامها مع الامبريالية والصهيونية تحتل موقع الازمة المتصاعدة بالخطر والتفجر على خريطة الشرق الاوسط عامة ، وخريطة الوطن العربى خاصة .

- ٢ -

غير أنه من المقطوع به أن قضية البترول وصراعاتها سابقة فى التاريخ ، على قضية فلسطين وصراعاتها .

إذا كانت فلسطين ، قد أصحبت قضية ذات طبيعة خاصة ومتفردة ، منذ مؤتمر « بال » الصهيونى الذى انعقد عام ١٨٩٧ بزعامة هرتزل .. فإن البترول ، بدأ يتبلور كقضية ذات وزن متنام فى حركة الامبريالية العالمية ، منذ انبثاق « الذهب الاسود » لأول مرة فى امريكا من جوف البئر الذى حفره الكلونيل ادوين دريك عام ١٨٥٩ بولاية بنسلفانيا .

بيد أن هذا التفاوت فى تاريخ ميلاد القضيتين ، لا يجب ان يحجب عن ادراكنا ـ اليوم ـ ثلاث حقائق اساسية :

الحقيقة الأولى :

إن المسافة بين تاريخ القضيتين تظل واقعة بكاملها فى إطار عصر السيطرة الكاملة للامبريالية والاستعمار القديم على العالم كله . بما فى ذلك فلسطين التى كانت وقت ذاك فى قبضة الاستعمار العثمانى « رجل أوروبا المريض » .

الحقيقة الثانية :

إن صناعة البترول بحكم نوعيتها الاستراتيجية وترابط عملياتها من تنقيب وحفر وانتاج ونقل وتكرير وتسويق ، اتجهت منذ الوهلة الأولى ـ فى ظل قوانين الرأسمالية ـ الى اكتساب الطبيعة الاحتكارية . وهى اليوم ، تمثل أقوى ما عرفه العالم من الاحتكارات وأشدها تركيزاً على الإطلاق . وليس أدل على ذلك من أنه على الرغم من زيادة عدد مايسمى بالشركات الوطنية والمستقلة العاملة اليوم فى حقول البترول ، فإن السيطرة على عالم البترول ما برحت فى يد الاحتكار العالمى المؤلف من الشركات الثمانى التقليدية العملاقة :

- **اسو ستاندرد**
- **الجلف**
- **تكساكو**
- **ستاندرد كاليفورنيا**
- **موبيل**
- **البترول البريطانية**
- **شل الهولندية البريطانية**
- **البترول الفرنسية**

وغنى عن البيان ان للولايات المتحدة الأمريكية حصة الأسد فى هذا

الاحتكار العالمى .

الحقيقة الثالثة

إنه حتى شروق القرن العشرين ، لم يكن قد عرف أو اكتشف شيء من الثروات البترولية الكامنة فى جوف الشرق الأوسط عامة والأرض العربية التى تنتمى إليها فلسطين خاصة .

وجاء أول اكتشاف للبترول بالمنطقة عام ١٩٠٨ ، فى مسجد سليمان بإيران وفى جمصة بمصر فى نفس العام .

- ٣ -

لو جاز لنا أن نستعير لغة السينما وحاولنا بطريقة « الفلاش باك » العودة الى رؤية الاحداث التاريخية بما تموج به من صراعات اقتصادية وسياسية واجتماعية . واستخدمنا « كاميرا وعينا الراهن » فى الربط الجدلى بين الأحداث . فإنه من الممكن أن يكتمل تحت أعيننا سيناريو لحركات الأحداث . فلسطينياً وبترولياً ، على وضع يكشف أمامنا صور غريبة كما لو كانت من صنع خيال سوريالى يفوق خيال سلفادور دالى . ولكنها فى النهاية صور واقعية الى أبعد حدود الواقعية . إن مبدأ « الحقيقة أغرب من الخيال » لا يقتصر فقط على عالم الفن والأدب وإنما يحكم أحياناً عالم الصراع الاقتصادى - السياسى - الاجتماعى . كيف ؟

لنبدأ بالصورة الأولى :

فى عام ١٨٧٠ يقوم كل من الأخوين جون ووليم دافيسون روكفلر بتأسيس شركة ستاندرد أويل للبترول فى الولايات المتحدة الأمريكية برأسمال قدره مليون دولار . يرتفع الى ٣,٥ مليون دولار عام ١٨٧٤ . وبفعل قانون الاحتكار الرأسمالى تتوحد الشركة مع عدد من شركات النقل الكبرى التى

يسيطر عليها عدد من الرأسماليين اليهود ، ويرتفع رأسمال الاحتكار الى ٧٠ مليون دولار عام ١٨٨٢ ، ثم الى مائة مليون في مطلع القرن العشرين ، بعد أن يكون الاحتكار قد سيطر على ٩٠ بالمائة من صناعة البترول فى أمريكا وحقق ما بين عامى ١٩٠٠ الى ١٩٠٧ أرباحاً صافية بلغت ٣٦٧ مليون دولار .

وحركت رائحة البترول الذى كان قد اكتشف فى رومانيا وروسيا القصيرية المتخلفة ، وجزر الهند الصينية ، شهية الرأسمالية الأوروبية ، وكانت ما برحت فى أوج عنفوانها الامبريالى . فأقدمت فى عام ١٨٩٠ على تأسيس شركة رويال دوتش برأسمال قدره ١,٣٠٠,٠٠٠ فلورين ، وتدخل الشركة الأوروبية فى صراع حاد مع ستاندرد أويل ومجموعة روكفلر القوية ، وتكاد تتهاوى ، لولا أن يبادر الى دعمها ومساندتها رأس المال الأوروبى بزعامة آل روتشيلد من اليهود وشركة شل للنقل التى يمتلكها الرأسمالى اليهودى ماركوس صموئيل . وتصمد الرويال دوتش وتتفرع عنها شركتا البترول البريطانية وبتافيا . وهكذا ينقسم السوق العالمى البترولى لأول مرة ، بين أقوى مجموعتين ماليتين فى العالم : آل روكفلر وآل روتشيلد .

ولكن عين الكاميرا لا تتوقف عند هذه الحدود . فمن خلال الأضواء والظلال نلمح فى ذات الصورة ميلاد حركة الصهيونية . وتلمع الأضواء فوق عدد من المؤتمرات الصهيونية ، وإذا بالنجوم الساطعة فى هذه المؤتمرات هى نفس الوجوه الرأسمالية اليهودية من آل روتشيلد وصموئيل وغيرهم الذين تفوح منهم رائحة البترول . ومن خلال أرباحهم الاسطورية ، يمولون الحركة الصهيونية ومشروعاتها لبناء وطن قومى لليهود ، بديلاً عن الاندماج فى شعوب البلاد التى نشأوا فيها .

- ٥ -

وتفاجئنا الصورة الثانية فى مطلع القرن العشرين . ذئاب البترول الاحتكارية انطلقت فى أرجاء الأرض تبحث عن آبار جديدة .

ومنذ عام ١٩٠٤ بدا واضحاً فى جوف الشرق الأوسط كنزاً مخبأ .

وبالفعل اكتشفت أول آبار بترولية فى إيران ومصر عام ١٩٠٨ .

وخلال نفس الفترة الزمنية من ١٩٠٤ ـ ١٩٠٨ ، كان آل روتشيلد وغيرهم من ذئاب الصهيونية قد نشطوا منذ أواخر عام ١٩٠٣فى شراء أراضى العرب فى فلسطين ، بعد الحصول على موافقة سلطان تركيا ، وتسليمها الى رواد الهجرة الصهيونية من اليهود الفنيين الزراعيين . وفى عام ١٩٠٦ تأسس أول « كيبوتز » فى فلسطين من المهاجرين اليهود من روسيا القيصرية . وفى عام ١٩٠٨ تأسست الوكالة اليهودية فى يافا لتنشيط عملية الاستيطان ، تبعها بناء مدينة تل أبيب عام ١٩٠٩ وكان الكم الغالب من المال المستخدم فى هذا كله يقطر زيتاً وبترولاً .

ـ ٦ ـ

وتتابع الصور ، راصدة المواكبة التاريخية بين الصراع البترولى والصراع الفلسطينى الصهيونى ..

ومنذ بداية العقد الثانى من القرن العشرين ، بدأت الحركة الوطنية العربية تصطدم بالاستعمار العثمانى الذى كان على وشك أن يلفظ أنفاسه ، والصراع ينشب بين القوى الاستعماريةالتقليدية ، فى أوروبا على وراثة مستعمراته الخاصة فى الشرق الأوسط . والاحتكارات البترولية قد أمتلأت خياشيمها برائحة البترول المنبعثة من الأرض العربية وخاصة العراق . والحركة الصهيونية ، بدعم من الاستعمار البريطانى ، تشدد من غزوها وتسربها الى فلسطين وتزرع مؤسساتها هنا وهناك . وعرب فلسطين يتصدون لها وللاستعمار البريطانى معاً ، من خلال حركات جماهيرية عفوية ومنظمة .

وتندلع نيران الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وفى مايو ١٩١٦ توقع الاتفاقية الفرنسية البريطانية « سايكس بيكو » لتقسيم الشرق الأوسط . يتبعها فى ٢ نوفمبر ١٩١٧ صدور وعد بلفور البريطانى الى لورد روتشيلد بوصفه ممثل اللجنة الرياسية التابعة للمنظمة الصهيونية الذى يتضمن تعهد بريطانيا بتأييد الحركة الصهيونية فى بناء وطن قومى لليهود بفلسطين . وفى

١٠ ديسمبر ١٩١٧ يقتحم اللنبي على رأس الجيش البريطانى مدينة القدس وما أن يحل خريف عام ١٩١٨ حتى تكون بريطانيا قد احتلت فلسطين بأسرها . واستصدرت من الأمير فيصل ـ فى العراق ـ موافقة رسمية على وعد بلفور وتنشب حركات شعبية ثورية فى فلسطين ومصر ، فى الوقت الذى يكون فيه الاحتكار البترولى على قيد خطوات من كشف الذهب الاسود فى العراق . وتتزايد الهجرة اليهودية بأعداد كبيرة الى فلسطين ، فترتفع نسبة اليهود الى مجمل سكان العرب من ١,٤ فى المائة فى عام ١٩١٤ الى ١١ فى المائة فى عام ١٩٢٢ .

ويتفجر البترول أخيراً فى العراق فى منطقة خان عام ١٩٢٣ ، ثم فى حقل كركوك الضخم عام ١٩٢٧ . وفى نفس الوقت تصدر عصبة الأمم (سبتمبر ١٩٢٣) قرارها بتثبيت شرعية الوصاية البريطانية على فلسطين . وترتفع نسبة اليهود فى فلسطين بدرجة ملحوظة حتى تصل فى عام ١٩٢٩ الى ١٦ فى المائة من مجموع السكان .

ـ ٧ ـ

وهكذا تبدو صور حركة الاحداث فى تسجيل التلازم بين صعود الصهيونية وغزوها لفلسطين تحت حماية الاستعمار البريطانى ، وبين الغزو الاحتكارى المسعور للبلدان العربية بحثاً وراء أسرار أرضها البترولية والسيطرة عليها .

ويتوالى اكتشاف البترول فى البحرين عام ١٩٣٢ ، وفى السعودية عام ١٩٣٦ ، وفى الكويت عام ١٩٣٨ ، وفى قطر عام ١٩٤٠ .

ويتوالى ، مواكباً لحركة الاحتكارات البترولية على الأرض العربية ، تدفق المهاجرين من أوروبا وخاصة ألمانيا النازية الى فلسطين ، وترتفع نسبة السكان اليهود فيا بين عام ١٩٣٠ وعام ١٩٣٥ الى حوالى ٢٨ بالمائة من مجموع السكان .

وفى نفس الوقت الذى كانت فيه آلات الحفر البترولية للاحتكارات الأمريكية والبريطانية تنغرس عميقاً فى قلب الأرض والشعب العربى فى البحرين والسعودية والكويت وقطر ، كان الشعب الفلسطيني يقاوم وحده الغزوة الاستعمارية الصهيونية . وعلى مدى السنوات من ١٩٣٦ ، الى ١٩٣٩ ، اشعل ثورته العارمة ضد المستعمرات الصهيونية وأجهزة الاستعمار البريطانى فى محاولة لقطع الطريق على تهويد بلاده واقامة قاعدة امبريالية فى شكل دولة صهيونية ضد الأمة العربية : وحدتها ، تقدمها ، سيطرتها على ثرواتها البترولية .

بيد أن الوعى الشعبى فى البلاد العربية لم يكن قد بلغ درجة وضوح الرؤية للتخطيط الامبريالى ، البترولى ، الصهيونى . فى حين نشط التحالف الامبريالى الصهيونى مع الرجعية العربية الحاكمة الى تمهيد الأجواء لتنفيذ المخطط . وأمكن بالتالى محاصرة الثورة الفلسطينية وخنقها . وبلغ الأمر حداً أن فتحت الرجعية المصرية أبواب البلاد ـ وقتذاك ـ أمام الحركة الصهيونية لتقيم مراكز تدريب لعصاباتها المسلحة وايواء المهاجرين قبل تصديرهم الى فلسطين . فضلاً عن صناديق دعم وصحف تبشير ودعاية . وراح الميجور « ايفانز » بلباسه العسكرى كضابط بالجيش البريطانى ، والذى أصبح فيما بعد « أبا إيبان » وزير خارجية إسرائيل ، يمرح فى شوارع ونوادى القاهرة والاسكندرية حراً طليقاً ويتخذ من مكتبه المطل على النيل فى ثكنات قصر النيل (مكان فندق هيلتون وجامعة الدول العربية اليوم) وكراً للتآمر على فلسطين العربية .

ـ ٨ ـ

وخلال أربعينات القرن العشرين تبرز أمامنا صورة ذات دلالة خاصة فى سيناريو حركة الاحداث التاريخية لقضيتى فلسطين والبترول .

الحرب العالمية الثانية مشتعلة الاوار . اكتشافات البترول فى البلاد العربية وخاصة فى منطقة الخليج تتعاظم بدرجة هائلة لم تكن متوقعة .

العالم العربى لم يعد مجرد منطقة ذات موقع استراتيجى هام باعتباره مفترق الطرق الى آسيا وافريقيا وأوروبا ، أو سوقاً تابعاً للسوق الرأسمالى العالمى . وإنما منبع لحوالى ٥٠ من المائة من الاحتياطى المعروف عالمياً وقتذاك من البترول . هذه السلعة التى قفزت خلال الحرب على سلم السلع الاستراتيجية الى القمة .

وبالتالى أصبح الشغل الشاغل للامبريالية العالمية بكل فصائلها هو كيفية الحفاظ على هذا الموقع الاستراتيجى السابح على بحيرة البترول ، فى قبضتها وتأمين سيطرتها الكاملة عليه ، وذلك فى وجه العواصف الوطنية التحررية التى بدأت تتجمع فى الأفق هنا وهناك فى الأرض العربية ، ونمو مصالح ذات طابع استقلالى نسبى لبرجوازيات وطنية محلية وليدة ، والتى لابد وأن تلقى عوناً وسنداً من الاتحاد السوفيتى والعالم الاشتراكى حيث بدأت قواها تتبلور فى الساحة الدولية وتكشف عن قدرات متزايدة .

وانعكس هذا الوضع الجديد بوضوح على القضية الفلسطينية . كانت بريطانيا قد أصدرت قبيل الحرب العالمية الثانية ، فى ١٧ مايو ١٩٣٩ كتابها الأبيض الذى تعلن فيه أنها أوفت «كدولة وصاية » بالتزامها الخاص بتشجيع اقامة وطن قومى لليهود وانه يجب أن تتهيأ فلسطين بسكانها جميعاً للحكم الذاتى ، وللعمل على إقامة دولة مستقلة موحدة تحكم حكماً مشتركاً من العرب واليهود على أن تحدد الهجرة اليهودية بخمسة وسبعين ألف شخص خلال خمس سنوات ، مع الحد من شراء اليهود للاراضى العربية .

وظل هذا هو الخط العام للامبريالية العالمية حتى اندلعت نيران الحرب وكشفت المنطقة العربية عن أسرارها البترولية . فإذا بموجات عاتية من الهجرة اليهودية السرية تتدفق على فلسطين . وإذا بترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية يبادر الى إعلان تأييد بلاده لإقامة دولة يهودية بفلسطين . وإذا بيفن وزير خارجية بريطانيا يعلن فى مجلس العموم ـ فجأة ـ فشل الحكومة البريطانية فى مواجة كل من العرب والصهاينة

بفلسطين ، ويغسل يديه من كل مسؤولية ويقرر عرض القضية الفلسطينية على الجمعية العامة لأمم المتحدة . ويتلقف « ترومان » مرة أخرى الكرة فيعلن فى مارس ١٩٤٧ أنه « لما كانت بريطانيا عاجزة عن القيام بالتزاماتها شرق البحر الأبيض المتوسط وفى الشرق الادنى ، فقد قررت الولايات المتحدة القيام بها » ..

باختصار أصبحت الامبريالية العالمية التى تزعمتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية على وفاق تام مع خطط الحركة الصهيونية فى اقامة إسرائيل بفلسطين وعلى حساب شعبها لتكون قاعدتها العدوانية الأساسية لحماية مصالحها البترولية المتزايدة فى العالم العربى .

وتفاصيل القصة بعد ذلك معروفة .. ولكن ما أن تقوم إسرائيل فى ١٥ مايو ١٩٤٨ حتى يكون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هو أول من يعترف بها معلناً دون ما خفاء : « إن إسرائيل قامت فى منطقة الشرق الأوسط لكى تتصدى لتيار النعرة الوطنية ، فإذا لم تستطع أن تحقق ذلك فلا أقل من أن تجتذبه بعيداً عن مصالح البترول الأمريكى فى الشرق الأوسط » .

وليس من قبيل المصادفة أن يسجل التاريخ أن عام ١٩٤٨ كان فى تفس الوقت عام قيام إسرائيل ، عام ارتفاع قيمة الاستثمارات الأمريكية فى صناعة البترول العربى الى حوالى ٢ بليون دولار تمثل ثلث استثمارات أمريكا الخارجية جميعاً ،عام تحول الولايات المتحدة الأمريكية ، لأول مرة فى تاريخها ، الى دولة مستوردة للبترول بعد أن كانت مصدرة له .

- ٩ -

وتهل مرحلة الخمسينات من هذا القرن وترسم حركة الأحداث صوراً عديدة متداخلة بعضها مع بعض .

إسرائيل تمضى فى عملية استيعاب أكبر قدر ممكن من الوطن الفلسطينى وطرد شعبه الى خيام اللاجئين فى الخارج ، ويتدفق عليها من الصهيونية

العالمية والامبريالية الأموال والسلاح لبناء قوتها كقاعدة حراسة للمصالح البترولية وعدوان ضد حركة التحرر الوطنى العربية وتتآلف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا ليصدروا البيان الثلاثى المشهور فى ٢٥ مايو ١٩٥٠ الذى يعلن التزام أكبر القوى الاستعمارية بالحفاظ على التوازن العسكرى فى الشرق الأوسط لمصلحة إسرائيل .

وتمضى الاحتكارات البترولية فى توسيع أعمالها بأمان نسبى ، واكتشاف منابع جديدة فى المنطقة المحايدة عام ١٩٥٣ ، والجزائر عام ١٩٥٦ ، وليبيا وأبو ظبى عام ١٩٥٨ .

ولكن هذه الفترة تحفل أيضاً بوقوع مواجهات عنيفة بين قوى التحرر فى المنطقة من جانب وقوى الامبريالية والاحتكارات البترولية والرجعية المحلية من جانب آخر وفى جميع هذه المواجهات كانت إسرائيل دائماً حاضرة كقوة مساعدة للامبريالية والاحتكارات ، أو محركة للعدوان .

وفى عام ١٩٥١ نجحت الحركة الوطنية الايرانية بزعامة الدكتور محمد مصدق فى الاستيلاء على السلطة وتأميم البترول . ولكنها سرعان ما واجهت عدواناً شرساً أطاح بها ، تدثر بالرجعية الإيرانية التى تعاونت مع مخربين إسرائيلين وأمريكيين ، ونجحت إسرائيل جزئياً فى أول امتحان فى الشرق الأوسط .

وفى عام ١٩٥٢ انفجرت الثورة المصرية ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر بزعامة جمال عبد الناصر ، وكانت دوافع الثورة محلية وعربية معاً . فبالاضافة الى الصراع الاجتماعى والسياسى الحاد داخل المجتمع المصرى ، كان هناك رد الفعل الوطنى داخل الجيش المصرى الذى أجبر على الهزيمة ، إذا صح التعبير ، بفعل الأسلحة الفاسدة وخيانة الملك والطبقة الحاكمة أمام إسرائيل خلال الحرب الأولى فى الصراع . وهو أمر غير من ميزان القوى فى الشرق الأوسط لصالح حركة التحرر لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية . مما أصبح يهدد موضوعياً المصالح والاحتكارات البترولية فى المنطقة .

وكان من المتوقع أن تدفع إسرائيل الى العدوان فوراً . غير أن الولايات المتحدة التى كانت تأمل فى استيعاب الثورة المصرية الوليدة عن طريق الضغط على الاحتلال البريطانى للرحيل عن مصر . وبالتالى وراثة نفوذه بأسلوب الاستعمار الجديد ، أوقفت استخدام إسرائيل مرحلياً .

وأعقب ذلك انفجار ثورة التحرير الجزائرية فى نوفمبر ١٩٥٤ ، وما أعقب ذلك من تفاعل بين الثورتين فى مصر والجزائر ضد الاستعمار القديم : بريطانيا وفرنسا معاً . غير أن فرنسا سارعت الى استخدام الى استخدام إسرائيل ضد ثورة تحرير الجزائرية على النحو الذى اتبع ضد حركة التحرير الإيرانية . وزادت درجة الاستخدام مع اكتشاف البترول بالجزائر عام ١٩٥٦ .

وفى هذا العام نفسه أقدمت مصر على تأميم قناة السويس وكان هذا خطوة خطيرة لا سابقة لها ، تقوم بها دولة متحررة صغيرة من العالم الثالث الجديد ضد الاحتكارات العالمية . الأمر الذى كان بمثابة الرصاصة الأولى فى جسد مصالح الاحتكارات بالمنطقة وخاصة البترولية منها .

وانقسمت الإمبريالية العالمية فى أسلوب مواجهتها لهذا الحدث الى اتجاهين :

اتجاه تقليدى يمثله الاستعمار البريطانى والاستعمار الفرنسى . يرى مواجهة ذلك بعمل عسكرى عنيف تستخدم فيه إسرائيل لضرب الثورة المصرية والثورة الجزائرية ، ومجمل حركة التحرر العربية قبل أن يستفحل الخطر وتمتد النيران الى كل الوجود الاستعمارى والاحتكارى فى المنطقة . وساندت إسرائيل فى هذا الاتجاه لأنه فى نفس الوقت يحقق مصالحها الذاتية فى التوسع الصهيونى ويحولها - موضوعيا - من مرتبة التابع للامبريالية الى مرتبة الشريك الصغير . وباختصار يحولها من مجرد قاعدة فى شكل دولة الى امبريالية صغرى فى المنطقة .

واتجاه آخر يمثله الاستعمار الجديد ممثلاً فى الولايات المتحدة الأمريكية

التى ترى فى التدخل العسكرى المباشر خطراً قد يشعل المنطقة كلها ، ويدفع بحركة التحرر الوطنى بجميع فصائلها الى التحالف مع الاتحاد السوفيتى والعالم الاشتراكى ، خاصة أن مصر وسوريا كانتا قد اقدمتا فى عام ١٩٥٥ على عقد صفقات أسلحة مع العالم الاشتراكى لأول مرة . فضلاً عن أن الخسائر حتى تلك اللحظة انصبت على الاحتكارات البريطانية والفرنسية وحدها . ولم تمس الحركة بعد أياً من المصالح الأمريكية التى أصبحت تتحكم فى ٦٠ فى المائة من موارد البترول العربى . ويبلور هذا الاتجاه موقفاً محدداً هو أن الامبريالية الأمريكية تعمل على الظهور بمظهر المنقذ لجميع الأطراف ، فى الوقت تقوم فيه بافراغ المنطقة من البريطانيين والفرنسيين والحلول محلهم ، وقد تبنى ايزنهاور رئيس الولايات المتحدة ـ وقتذاك ـ هذا الاتجاه تحت ضغط مجموعات المصالح البترولية التى كانت تحتل مراكز هامة فى الادارة الامريكية ، وذلك من خلال سبعة من أصحاب الملايين وأقطاب البترول الذين تبنوه وقدموه « كزعيم للشعب الأمريكى » منذ عام ١٩٤٩ ، كما يروى جواكيم جوستن فى كتابه « البترول يحكم العالم » . وهم : يوجين هولمان رئيس شركة « اسو » ووالتر هالونان رئيس « ناشيونال بتروليم كاونسل » وروبرت اندرسون رئيس شركة « ميدكو نينتت أويل آند جاس آسيوسيشين » . و « دولى سارب » وهو من كبار رجال البترول فى هيوستون بولاية تكساس ، ووليم التون جونز (مستشار الرئيس) وكان رئيساً لشركة « سيتى سيرفيس » ، وليونارد ماكهوكولم رئيس شركة « كونتيننتال أويل كوربوريشن » وجورج ألن (مستشار الرئيس الخاص) وهو صاحب مشروعات إنتاج البترول فى اليمن .

بيد أن الاستعمار القديم شن - بالتواطؤ مع إسرائيل - الحرب الثانية فى الصراع العربى الإسرائيلى والتى عرفت باسم حرب السويس دفاعاً عن مصالحه متحدياً الزعامة الأمريكية . الأمر الذى أغضب الولايات المتحدة وأربك حساباتها فى المنطقة .

وإزاء المقاومة المصرية التى ساندها الاتحاد السوفيتى ، وغياب المظلة الأمريكية عن دول العدوان الثلاث ، فشلت حرب السويس فى تحقيق أهدافها . ولكن البترول ترك - لأول مرة - بصمات واضحة على حركة الأحداث خلال حرب السويس .

فمن ناحية استخدمت حركة التحرر العربى لأول مرة سلاح البترول بدرجة متواضعة . فى معركتها ضد الامبريالية والصهيونية . وذلك عندما أغلقت قناة السويس كشريان أساسى لنقل البترول من الخليج الى أوروبا . وعندما قامت الطبقة العاملة العربية بنسف أنابيب البترول الذى يمر عبر سوريا فى عام ١٩٥٦ .

ومن ناحية آخرى خرجت إسرائيل من العدوان بمكسب تكتيكى هام وهو حرية المرور لسفنها المحملة بالبترول الإفريقى من خليج العقبة ، الأمر الذى ساعدها على تكوين صناعة تكرير وبتروكيماويات فى يافا . وذلك لأغراض الاستهلاك المحلى والتصدير معاً ، وبأمل أن يصبح لها فى المستقبل وزن فى تقرير السياسة البترولية فى المنطقة ما دامت تتحمل أمام الاحتكارات مسئولية الحارس لمصالحها .

ومنذ ذلك الوقت تفتح وعى قطاعات عريضة من الأمة العربية على دور البترول ومركز ثقله فى جميع القضايا المطروحة ، وخاصة قضية فلسطين . واكتسبت حركة التحرر العربية المعاصرة بمختلف فصائلها ، بعداً بترولياً ، فى معاركها المتصلة ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية العربية . ووعت باهتمام كلمات الرئيس الأمريكى وهو يقدم مشروعه الذى عرف باسم

« مشروع ايزنهاور » لوراثة النفوذ البريطانى الفرنسى المنهار فى المنطقة بحجة ملء الفراغ عندما خاطب الكونجرس الأمريكى فى ينـاير ١٩٥٧ قـائلاً : « إن من الأمـور التى تـؤكـد أهميـة الشرق الأوســط القصـوى ، احتـواؤه على ثلثى مصـادر البترول المعروفـة فى العـالم الآن ، إن هـذه المصـادر البتروليـة لا تقل أهمية عن حلف الأطلنطى . بل إن هذا الحلف يفقد معناه وهدفه إذا فقـدنـا مصالحنا البترولية فى الشرق الأوسط » .

هكذا بلا مواربة ولا خفاء ... ومن هنا كان طبيعياً ـ أن يتعمق البعـد البترولى مـع نمـو التيـارات التقـدميـة فى حركـة التحرر الـوطنى العربيـة التى راحت تربــط بين الاستقــلال السيــاسى والاستقــلال الاقتصــادى والتقــدم الاجتماعى لصالح الجماهير الكادحة . وذلك منذ بدايـة الستينـات . وتصـدرت شعارات « تأميم البترول » و « بترول العرب للعرب » و « تصفية الاحتكارات البتروليـة » برامج ومواثيق النـاصريين والبعثيين والشيـوعيين وجميـع الحركات القومية التقدمية فى مشرق الوطن العربى ومغربه على السواء .

ـ ١٢ ـ

وفى ينـاير ١٩٦٥ إنطلقت أول رصـاصـة لفتـح . فكانت ميـلاداً لحركـة التحرير الفلسطينية المعاصرة المشحونة بكل الأبعـاد التى توصلت إليهـا حركـة التحرير العربية العامة حتى ذلك الوقت .

ولم يكن غريبـاً ، وخيوط قضيـة فلسطين تتشـابـك وتتعقـد مـع قضيـة البترول ، أن يكـون مـوطن انطـلاق الحركـة الجـديـدة هـو منطقــة الخليـج العربى ، أغنى المنـاطـق العربيـة بـالبترول وبـالعنـاصر الطليعيــة من الشعب الفلسطينى المشرد . مثقفين وفنيين وعمــالاً . من البترول بـدأ آل روتشيلــد وغيرهم من الاحتكاريين تمـويـل ودعم الحركـة الصهيـونيــة ومشروعهـا لغـزو فلسطين فى أواخر القرن التـاسع عشر . ومن البترول أيضـاً انطلقت حركـة الكفاح المسلح المعاصرة ، بعد حوالى ٦٨ عاماً لتحرير فلسطين .

وتمضى بنا كاميرا التاريخ لتلتقط من سيناريو حركة الأحداث ، أكثر الصور ظلمة وبشاعة : حرب ١٩٦٧ وما صاحابها من هزيمة مهولة بانتصار إسرائيل العسكرى ، حققت حلمها القديم الذى لم تتمكن من تجسيده خلال حرب السويس ، وذلك بتحولها الى امبريالية صغرى فى المنطقة ، ترتفع معها درجتها فى غابة العالم الاستعمارى من مجرد تابع ، واداة لحماية المصالح البترولية الى شريك .

واكتسبت بالفعل طوال ما يقارب ست سنوات مكانة الشريك للامبريالية الأمريكية . وراحت من خلال استخدام قبضتها العسكرية هنا وهناك ، وسيطرتها على آبار البترول المصرية فى سيناء ، تتحدث عن « حقوقها البترولية » فى المنطقة .

وفى ظل الهزيمة تنفست الاحتكارات الأمريكية البترولية الصعداء ، وواصلت عمليات الاستغلال للثروة العربية على أوسع نطاق ، وكسبت كثيراً من المواقع ضد أقرانها الأوروبيين فى الاحتكار العالمى حتى أنها نصبت رئيس شركة شل أويل الأمريكية الصغيرة نسبياً ، مديراً إدارياً لكل مجموعة شل العالمية فى عام ١٩٦٧ بالذات .

وأمكن لأمريكا فى غضون ١٩٦٧ وحدها أن تستحلب ٦٠٠, ١ مليون دولار أرباحاً من استثماراتها البترولية والبالغ قدرها بليونى دولار وارتفعت الأرباح فى عام ١٩٦٨ إلى ٢٤١٨ مليون دولار . وأصبح الدولار الأمريكى الذى ينطلق للاستثمار فى البترول العربى يعود إليها ثمانية دولارات بعد ثلاث سنوات . وذلك وفقاً لتقرير بنك تشيز مناهتن الأمريكى .

فى أتون هذا الوضع تولد فى العالم العربى اتجاهان رئيسيان من حول البترول :

ــ اتجاه وطنى ثورى يرى ضرورة إستخدام البترول كسلاح مباشر فى المعركة ضد أمريكا وإسرائيل ، يبدأ من المقاطعة الجماعية حتى التأميم .

وبالفعل أقدمت عدد من النظم العربية الوطنية والمتحررة مثل الجزائر والعراق وليبيا على إجراء تأميات جزئية وكلية .

ــ واتجاه وسطى رجعى يرى إبعاد البترول على المجال السياسى ويقاوم استخدامه كسلاح تحت أى ظرف من الظروف وذلك بحجة أن أموال البترول لا البترول نفسه هى السلاح الواجب استخدامه . وظل هذا موقفه الذى يتمسك به حتى عشية اندلاع الحرب الرابعة للصراع العربى الإسرائيلى فى أكتوبر ١٩٧٣ .

ـ ١٤ ـ

وجاء أكتوبر ١٩٧٣ نتيجة تراكمات اجتماعية وسياسية فأطلق كل ما هو إيجابى فى الشعوب العربية وقواها المسلحة ، والذى كان لنهوض وصمود الثورة الفلسطينية المعاصرة الدور الأساسى فى بلورته .

ورغم أن أكتوبر كانت حرباً محدودة ، إلا إنها كانت من الناحية العسكرية ـ السياسية أول فعل عربى ـ على مستوى الدول ـ ضد الكيان الصهيونى .

وكانت أيضاً ، وهذا أخطر أبعاد أكتوبر ، أول حرب بترولية فى نفس الوقت .

وليس المجال هنا هو تحليل حرب أكتوبر ومدى ما حققته فى الصراع العربى الإسرائيلى .

لكن المهم أن حركة التحرر العربى التى أخصبتها سنوات المعاناة بعد الهزيمة والوزن القومى الثورى للكفاح الفلسطينى قد أجبرت القوى الوسيطة والرجعية فى العالم العربى على استخدام سلاح البترول فى المعركة ضد الامبريالية والصهيونية ، وذلك بدرجات متفاوتة .

غير أن أهمية ما حدث يكمن فى أن الطابع القومى الثورى للقضية الفلسطينية راح ينعكس على قضية البترول العربى .

ومن هنا فإن المجال السياسى والاجتماعى فى الوطن العربى ، قد أصبح مهيأ لممارسة تحرير البترول العربى . بمعنى أن حركة تحرير فلسطين ـ فلسطينياً وعربياً ـ قادت الى خطوات الحركة العربية نحو هدف التحرير .

ولقد دفع المقاتل العربى فى سبيل ذلك تضحيات ودماً غزيراً كان له أثره على سعر البترول العربى الذى أتاح للدول المنتجة أن تتمرد على الاحتكارات لأول مرة ، وترفع السعر من جانبها بنسبة ٤٠٠ فى المائة .

وتحرير البترول العربى يعنى فى الحقيقة أمرين مرتبط كل منهما بالآخر :

أولاً ـ مواجهة أكثر فاعلية للامبريالية والاحتكارات والصهيونية فى معارك مباشرة ممتدة .

ثانياً ـ بناء القوة الذاتية مادياً ومعنوياً ، للوطن العربى والإنسان العربى على مستوى شامل وبمعيار حركة التقدم العصرى والإنسانى .

ـ ١٥ ـ

وإذ كان تحرير فلسطين يمر ـ على ضوء الاستراتيجية العامة لبناء الدولة الديمقراطية العلمانية ـ فى مراحل تبدأ بإقامة السلطة الوطنية المستقلة ، فكذلك تحرير البترول يمر ـ على ضوء الاستراتيجية العامة لبناء الوطن العربى الموحد الديمقراطى المتقدم اجتماعياً وسياسياً ـ فى مراحل تبدأ بتمهيد الأرض لبناء نواة اقتصاد عربى موحد ومستقل .

وإذا كان الدم العربى : فلسطينياً و غير فلسطينى ـ هو المنبع الذى ارتفع بدخول الدول العربية المنتجة للبترول الى أرقام قياسية ، فإن باذلى هذا الدم لهم حق معلوم فى هذه الدخول . لا صدقة ولا إحساناً .

إن نسبة الزيادة الأكتوبرية فى سعر البترول يجب أن تقسم الى قسمين : قسم يذهب الى إنماء البلد البترولى ذاتياً . والقسم الآخر يتكون منه صندوق عربى قومى للإنماء العربى العام وفق خطة مشتركة . على أن تجنب منه نسبة

معينة ١٠ فى المائة أو ٢٠ فى المائة لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية الجديدة . وبهذا تتوفر للفوائض العربية ضمانات حقيقية فى نفس الوقت الذى تحقق فيه تقدماً إيجابياً عاماً للأمة العربية وبناء حضارياً قوياً فى وجه الكيانات الامبريالية والصهيونية - وإلا تحولت على حد تعبير الرئيس بو مدين الى كارثة قومية . إذ تتحول إلى سلاح فى يد الأعداء ، أو على الأقل تغدو سلاحاً فاسداً فى أيدى العرب .

اليوم .. تحرير فلسطين هو بالدقة تحرير الأرض العربية وتحرير البترول العربى معاً .

وهذا هو عبرة سيناريو حركة الأحداث التاريخية للقضية الفلسطينية والقضية البترولية .

الورقة الثانية

ازمة الشرق الأوسط
بين الحرب الباردة والانفراج الدولي

ورقة من الملف العربى المعاصر ، طرحت فى النقاش فى الحلقة الدراسية التى نظمتها جمعية الصداقة الفرنسية – العربية – بباريس ، فى سبتمبر – ١٩٧٧ .

- ١ -

يمكن القول ـ كقاعدة عامة ـ أن السنوات الثلاث الأولى فى سبعنيات هذا القرن ، كانت زمن العبور التاريخى من الحرب الباردة الى الانفراج الدولى . تم خلاله ، الى حد كبير استيعاب بؤر الخطر الإقليمية ذات الطابع الاستراتيجى وإفراغها من شحناتها الملتهبة القابلة للانفجار على نطاق واسع وهى البؤر التى كانت قوى العالمين الرأسمالى والاشتراكى تتصارع فى ساحاتها منذ الحرب العالمية الثانية وميلاد العالم الثالث وتزايد حضوره وتأثيره فى مجرى الصراعات الدولية .

بيد أن لكل قاعدة إستثناء .

وأزمة الشرق الأوسط ، المنبثقة أساساً ، عن الصراع العربى ـ الإسرائيلى وخاصة منذ عام ١٩٤٨ ، هى الاستثناء بمعنى أنها البؤرة الإقليمية الاستراتيجية الوحيدة ، فى العالم المعاصر ، التى اجتازت زمن العبور التاريخى من الحرب الباردة الى الانفراج الدولى من دون أن تلحقها عمليات الاستيعاب أو تفريغ طاقاتها الانفجارية .

- ٢ -

فى السنوات الثلاث الأولى من السبعينات توصلت الجهود الدولية الجماعية ، بروح الانفراج الدولى ، وعلى الرغم من تصارع الايديولوجيات واختلاف النظم السياسية والاجتماعية ، الى تبريد أو نزع فتيل ألغام البؤر الاستراتيجية فى أوروبا . وذلك خلال ما أصبح معروفاً باسم الاتفاقيات الأوربية . (اتفاقيات الاتحاد السوفيتى مع كل من أمريكا وألمانيا الاتحادية وفرنسا ، والاتفاقيات بين ألمانيا الاتحادية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ، الاتفاقية الرباعية حول برلين الغربية) . وفى آسيا (إنهاء حرب فيتنام ولاوس وكمبوديا والانفتاح الأمريكى على الصين الشعبية) .

ومع ذلك فإن هذه السنوات الثلاث الأولى من السبعينيات ، قد شهدت قبيل نهايتها ، تفجراً عسكرياً ـ بترولياً ، لبؤرة الشرق الأوسط الملتهبة فى

صورة الحرب الرابعة الإسرائيلية العربية ، التى عرفت باسم حرب أكتوبر ، تداعى عنها - رغم مناخ الإنفراج الدولى - إحتمالات مجابهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، لأول مرة منذ أزمة البحر الكاريبي من حول كوبا فى عام ١٩٦٢ ، اضطرت معها واشنطن الى إعلان التعبئة العامة لقواها النووية فى جميع قواعدها داخل وخارج المجال الأمريكى . كما تفاقمت بسببها أزمة الطاقة العالمية التى صاحبتها مواجهات ، متفاوتة الحدة ، بين الدول الغنية المتقدمة صناعياً وبين دول العالم الثالث المتخلفة والمنتجة للمواد الخام ، راحت تطرح بإلحاح متزايد قضية بناء نظام اقتصادى دولى جديد .

وإذا كانت الجهود من مواقع ودوافع مختلفة ، مجتمعة حيناً ومتصادمة حيناً آخر ، قد تمكنت من حصار حرب أكتوبر وإطفاء نيرانها التى لم تستهلك أكثر من ثلاثة أسابيع ، إلا أن هذه الجهود لم تنجح فى تبريد السخونة الملتهبة لبؤرة الشرق الأوسط وتأمين الموقف ضد احتمالات انفجار ألغامها من جديد بكل ما تحمله من مخاطر محلية ودولية وجغرافية كانت أو نوعية .

- ٣ -

وتدل حركة الأحداث التاريخية لبؤرة الشرق الأوسط ، أنها تتفجر دورياً ، منذ عام ١٩٤٨ ، مرة كل مرحلة زمنية قصيرة تتراوح من ستة الى عشرة أعوام (١٩٤٨ - ١٩٥٦ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣) وفيما بين كل تفجير وآخر ، تسود فترة هدوء ظاهرى تصاحبها تغييرات عميقة الأثر سواء فيما يتعلق بخريطة المنطقة أو علاقات القوى الدولية .

فى فترة الهدوء بين انفجارى ١٩٤٨ و ١٩٥٦ ، وقع تحول أساسى فى خريطة المنطقة وعلاقات القوى الدولية ، باندلاع ثورة ١٩٥٢ فى مصر وظهور قيادة عبد الناصر ودخول الجيش كقوة رئيسية فى ساحة العمل السياسى ، وميلاد العالم الثالث فى مؤتمر باندونج ١٩٥٥ ، وبداية العلاقات

الاقتصادية والعسكرية مع الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية ، وتأميم قناة السويس .

وفى فترة الهدوء بين إنفجارى ١٩٥٦ و١٩٦٧ ، بدأ إنحسار الاستعمار التقليدى لكل من بريطانيا وفرنسا فى المنطقة . وتعاقبت ثورات التحرر الوطنى فى الجزائر والمغرب وتونس والعراق وسوريا واليمن . وانطلقت نواة الثورة الفلسطينية فى حرب عصابات محدودة ضد إسرائيل ، وتم الالتحام بين المشرق العربى والمغرب العربى فى إطار موجة المد القومى العربى . وقيام وسقوط أول وحدة عربية بين مصر وسوريا . وتعاظم الصراع الاجتماعى ، بعد انتهاج مصر والجزائر وسوريا طريق التنمية المستقلة للاقتصاد القومى ، المصحوب بالتصنيع وبالإصلاح الزراعى ، وتصفية الرأسمالية وتأميم غالبية الشركات والاحتكارات الأجنبية ، والمشاركة فى الثورات الإفريقية ، وبناء منظمة الوحدة الإفريقية . وتوطد العلاقات السوفيتية بالمراكز الاستراتيجية فى المنطقة على حساب الوجود الغربى التقليدى ، واقتحام الأسطول السوفيتى مياه البحر الأبيض المتوسط فى مواجهة الأسطول السادس الأمريكى .

وفى فترة ما بين انفجارى ١٩٦٧ و ١٩٧٣ ، تم إعادة بناء الجيوش العربية على أسس حديثة وتصاعدت قوة الثورة الفلسطينية العسكرية والسياسية المؤثرة فى المنطقة . وتزايد الوجود السوفيتى فى المنطقة . بخبراء عسكريين بأعداد كبيرة نسبياً . وانفجرت ثورات ليبيا والسودان . وتبلور حد أدنى من التضامن العربى على الرغم من الخلافات السياسية والاجتماعية فى مواجهة التحدى الإسرائيلى ، لعب البترول العربى فيه ، لأول مرة دوراً إيجابياً من خلال الدعم الاقتصادى . وتزايد الوعى بالمصالح المشتركة لبلدان حوض البحر الأبيض المتوسط الأوروبية والأفريقية والآسيوية . وذلك من خلال الموقف الاستقلالى المتميز لفرنسا الديجولية ومن دول جنوب البحر الأبيض المتوسط الحديثة الاستقلال .

وعلى الرغم من الهدوء الظاهرى الراهن للبؤرة فى أعقاب حرب أكتوبر

١٩٧٣ ، إلا أن الملاحظ أنها اكتسبت خمس ظواهر جديدة . تكشف عن توسع وتعمق تأثيرها على العالم المعاصر فى سعيه الحثيث لإرساء قواعد التعايش السلمى وبناء النظام الدولى الجديد .

فمن الناحية الجغرافية السياسية ، امتدت البؤرة ـ شمالاً ـ بحركتها المادية المباشرة الى قبرص واليونان وتركيا ، وتعدت حدود البحر الأبيض المتوسط الى أمن أوروبا ككل . وتجسد ذلك فى الإعلان الخاص الذى أصدرته دول المجموعة الأوروبية للسوق المشتركة فى التاسع والعشرين من يونيو ١٩٧٧ كما توغلت ـ جنوباً ـ الى زائير و القرن الإفريقى . وما يتصل بذلك من قضايا أمن البحر الأحمر والمحيط الهندى ومستقبل المصالح والعلاقات الأمريكية والأوروبية والسوفيتية فى افريقيا ، أهم مخزن للمواد الخام فى العالم المعاصر .

ومن الناحية الاقتصادية ، ارتبطت البؤرة ارتباطاً موضوعياًبأزمة الطاقة العالمية . وذلك منع اقتحام البترول العربى ساحة الصراع لأول مرة بشكل مباشر . وتصاعد وزن السعودية ومنطقة الخليج فى سوق الطاقة والنقد العالميين . حيث يتوافر مخزون يشكل ثلثى الاحتياطى العالمى من الثروة البترولية ، وفوائضه المالية التى تمثل أكبر كم من السيولة النقدية فى العالم المعاصر . وحيث تنبع ٣٠ ٪ من الموارد البترولية الخارجية للولايات المتحدة وما بين ٦٠ ٪ الى ٨٠ ٪ من احتياجات غرب أوروبا واليابان .

ومن ناحية علاقات القوى الدولية الراهنة ، تأثرت تأثراً كبيراً بالتحولات الجوهرية التى جرت بعد حرب أكتوبر ، فيا يتعلق بوجود ومصالح كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وأوروبا الغربية فى مراكز رئيسية من منطقة الشرق الأوسط . وذلك بالقياس الى ما كان عليه الوضع قبل حرب أكتوبر . الأمر الذى أدى الى حدوث توترات خاصة لم تكن محسوبة ، فى العلاقات الدولية ، انطلقت معها ، فى بعض المواقع وحول بعض المشاكل ، رياح الحرب الباردة فى وجه سياسة الانفراج الدولية .

ومن ناحية الواقع المحلى للمنطقة ، عصفت البؤرة ـ وما تزال ـ بالاستقرار السياسى والاجتماعى لدولها ، وذلك على نحو يتسم بالشمول والتعقيد فى وقت واحد . وتجسد عدم الاستقرار فى صور متعددة : تفجر الأزمات الاقتصادية والتناقضات الاجتماعية بحدة فى أكثر من موقع ، والتى تراوحت من المظاهرات الشعبية الجارفة (مصر فى يناير ١٩٧٧) الى الحرب الأهلية الدامية (لبنان) . وتوالت المنازعات بين الدول والأنظمة والقوى السياسية دون توقف تقريباً ، سواء فى شكل حرب إعلامية أو عمليات تخريب أو تفكك متفاوت الدرجات عند قمة السلطة الحاكمة . وبات العنف الدموى ، فردياً وجماعياً ، عنصراً يتزايد بروزه لدى معظم الحركات السياسية فى المنطقة .

ومن ناحية الصراع العربى الإسرائيلى ، تمخضت البؤرة عن تطورات فى تركيب ونوعية الصراع التقليدية ، سواء على المستوى الذاتى أو المستوى الموضوعى . وذلك نتيجة ما جرى فى أتون البؤرة من تفاعلات عسكرية وسياسية لكل من حركة الثورة الفلسطينية فى المجالين المحلى والدولى ، والقدرة القتالية الحديثة للجندى العربى . وتخطى الخسائر الإسرائيلية فى حرب أكتوبر الحد الأقصى من التوقعات ، وتزايد الصراعات العربية ـ العربي من جانب ، والصراعات الإسرائيلية ـ الإسرائيلية من جانب آخر ، حول مشروعات التسوية والحلول السلمية المطروحة للصراع ، والتى تتميز بنشاط أمريكى خاص يرتكز على محاولة بناء محور مصرى إسرائيلى تدعمه إيران(*) والسعودية ، إن أمكن ، باعتبار أنها يمثلان أقوى كتلة بترولية إسلامية محافظة فى المنطقة .

وفى إطار هذه التطورات يمكن رصد ثلاثة مؤشرات للحركة فى الواقع الراهن والمستقبل المنظور .

الأول ، يتحدد فى أن المسافة بين « الكم العربى » الذى اتسم غالباً

(☆) كانت إيران فى ذلك الوقت ما تزال تحت حكم الشاه .

بـالضعف طـوال ربـع قرن «وبين الكيف الإسرائيلى» المتفـوق عسكريـاً ، وتكنولوجياً ، قد أخذت تضيق بمعدلات سريعة نسبياً .

الثانى ، يقوم على أساس رسوخ القناعة العامة بأن القضيـة الفلسطينيـة كما تعبر عنهـا منظمـة التحرير ، هى لب الصراع العربى الإسرائيلى والمحـور الرئيسى لبؤرة الشرق الأوسط الملتهبة .

الثـالث ، يكمن فى أن علاقـات القوى المحليـة والـدوليـة ، لا تتيح لأى طرف فى الصراع ، داخل إطـار الوضـع الراهن ، أن يحقـق كسبـاً استراتيجيـاً كاملاً على حساب بقية الأطراف الآخرى .

- ٥ -

إن هـذا التحليل المـوجـز لـواقـع بـؤرة الشرق الأوسـط وحركـة الصراع داخلها ومن حولها يقودنا الى حقائق ثلاث رئيسية :

الأولى : نشـوء بـؤرة الشرق الأوسـط فى أتـون الحرب البـاردة . وعـدم تصفيتها واستيعابها ، مثل غيرها من البؤر الملتهبة (برلين الغربية أو فيتنـام) مع أفول عصر الحرب الباردة وبزوغ فجر الانفراج الدولى ، وانتقالها بمخاطرها وبكل سمات الحرب الباردة الى عالم الانفراج الدولى .

الثانية : تميز بؤرة الشرق الأوسـط بـدوريـة انفجـاراتهـا ، بين مراحـل هدوء ظاهرى ، تجرى خلالها محاولات غير مجدية للاستيعـاب والحل ، تتراوح من ستة الى عشرة أعوام .

الثالثة : اتساع رقعة البؤرة وتصاعـد أخطـارهـا ، جغرافيـاً ونوعيـاً ، ومحلياً ودولياً ، فى أعقاب كل انفجار وذلك بالقيـاس الى رقعتهـا وأخطـارهـا قبله .

هل معنى هـذا أن بؤرة الشرق الأوسـط فى ضوء هـذه الحقـائـق الثـلاث وعلى أساس عـدم توافر قـدرة الحسم الاستراتيجى لـدى أى طرف ، فى الوضع الراهن . بالنسبة لأطراف الصراع الآخرين ، لا مخرج سلمى لها . وإن علينـا

بالتالى أن نتوقع الانفجار الخامس للبؤرة فى غضون العامين أو الثلاثة القادمة ؟

الجواب على هذا السؤال يحتمل « نعم » و « لا » فى وقت واحد .

نعم : بمعنى أن يتجدد إنفجار البؤرة بعد أن تستوفى فترة الهدوء الظاهرى الراهنة أجلها التاريخى . وذلك إذا استمر تجاهل لب الصراع ، وهو القضية الفلسطينية . أو محاولة علاجها بطريق التآمر على ثورتها وكيانها الشرعى المتجسد فى منظمة التحرير . وإذا ظل التعامل المحلى والدولى مع مشاكل وأخطار البؤرة يتم باسلوب الحرب الباردة من جانب أمريكا ، الطرف العالمى الأقوى وجوداً مع حلفائه المحليين بالمنطقة فى الوضع الراهن ، إزاء حقوق ومصالح الأطراف المحلية والدولية الأخرى . الأمر الذى يؤدى فى النهاية الى الاصطدام الحتمى مع مجمل حركة التحرر الوطنى فى المنطقة من ناحية ومع حركة التعايش السلمى العالمية من ناحية آخرى . ويعجل بالتالى من الانفجار الخامس للبؤرة بأشكال مختلفة ، ستكون بالتأكيد أكثر خطورة ، نتيجة ما اكتسبته البؤرة بعد انفجارها الرابع من أبعاد جديدة .

أما الجواب بلا : بمعنى تفادى الانفجار الخامس ، فإنه يتطلب العمل الجماعى المسؤول فى سبيل تمهيد الأجواء للانتقال من حالة الهدوء الى حالة سلام واقعى . يتم خلاله معالجة مشاكل وأخطار البؤرة باسلوب الانفراج الدولى . وهو الاسلوب الذى يحترم استقلال وسيادة دول المنطقة وحقوق وحريات شعوبها ، بما فى ذلك الشعب الفلسطينى ، فى اختيار وبناء نظمها السياسية والاجتماعية . ويدفع الشرق الأوسط بحساسيته الاستراتيجية الخاصة ، للتحول من ساحة مجابهات عالمية الى ساحة تعايش دولى .

ويبدو من حركة الواقع اليوم أن « نعم الانفجارية » ترجح « لا الانفراجية » . فالحالة الراهنة لبؤرة الشرق الأوسط بأبعادها الجديدة ما تزال على تأزمها الملتهب ، بعد مرور أربعة أعوام كاملة على الانفجار الرابع . ورغم ضجيج الحل السلمى ورحلاته المكوكية وما بعد المكوكية ، فإن كل مايجرى

هو مجرد محاولات متتابعة لمد فترة الهدوء الظاهرى للبؤرة لأقصى مسافة زمنية ممكنة وحسب ، وليس انفراجاً حقيقياً يقود الى سلام عادل وواقعى .

ويرجع هذا فى الأساس الى سيادة منهج الحرب الباردة فى التعامل مع البؤرة ، وذلك من خلال الاحتكار الدولى الأمريكى الكامل لصياغة سلام الشرق الأوسط من ناحية فى مواجهة غالبية القوى الدولية . والاحتكار الإسرائيلى الكامل لفلسطين من ناحية أخرى ، فى مواجهة الشعب الفلسطينى .

- ٦ -

من الطبيعى أن الدور الأساسى - فى الجواب بنعم أو فى الجواب بلا - يظل منوطاً بأطراف الصراع المحليين . فهم الذين يملكون ٩٩ ٪ من أوراق اللعبة .. لا غيرهم . ولكن للأطراف الدولية مع ذلك ، بحكم وزنها السياسى والعسكرى مصالحها فى المنطقة ، دور هام فى ترجيح اتجاه البؤرة الى الانفجار أو الى السلام العادل المتكيف مع حقائق الواقع دون تزييف .

وهنا يبرز ، فى تقديرنا ، دور أوروبا على وجه الخصوص . وخاصة بعد تخلصها من سماتها الاستعمارية التقليدية ، وتجمعها الاقتصادى فى وحدة سوقية وتميز سياستها تجاه الانفراج الدولى وتحقيق الأمن والتعاون الأوروبى .

بمعنى أن أوروبا البحر الأبيض ، أوروبا السوق المشتركة ، أوروبا هلسنكى ، أوروبا المستورد الرئيسى للبترول العربى ، أوروبا العميل الكبير للسيولة النقدية العربية ، يهمها بالدرجة الأولى قيام علاقات وطيدة ومستقرة مع منطقة الشرق الأوسط . وليس من المتصور تحقيق ذلك بدون « سياسة أوروبية عربية » جديدة تضع فى اعتبارها وعلى مدى طويل المصالح المشتركة النامية فى الوقت الراهن والمستقبل المتطور بين الوحدة الأوروبية والوحدة العربية بين السوق الأوروبية والسوق العربية ، بين التكنولوجيا الأوروبية والبترول العربى وفوائضه المالية ، فى عالم يتجه بإصرار نحو التعايش السلمى والنظام الاقتصادى الدولى الجديد . ويتطهر من الاستعمار

والعنصرية والنعرة القومية الضيقة الأفق .

بيد أنه لكى تكتسب هذه « السياسة الأوروبية العربية » قوتها الإيجابية لابد لها من أن تنطلق من موقع مستقل دولياً ، أقرب الى مفهوم الحياد وعدم الانحياز . وأن تتسلح ، خلقياً وعلمياً ، بروح هلسنكى والتعايش السلمى ، فى التعامل مع المنطقة والحقائق المميزة لبؤرتها الملتهبة ومؤشرات حركتها الراهنة ، الأمر الذى يسهم فى كسر كل من الاحتكارين الأمريكى والإسرائيلى ، والخروج ببؤرة الشرق الأوسط من عالم الحرب الباردة الى عالم الانفراج الدولى .

بتعبير ، آخر فإنه أمام أوروبا فى الربع الأخير من القرن العشرين ، فرصة تاريخية للمساهمة فى شق الطريق أمام سلام عادل وحقيقى له القدرة على الاستقرار والتطور ، يتكيف مع معطيات الواقع الحية ، محلياً وعالمياً ، فى هذه البقعة الاستراتيجية الحساسةمن العالم المعاصر .

كيف ؟

إن الترجمة الواقعية لهذا التعامل ، بالنسبه للصراع العربى الإسرائيلى محور بؤرة الشرق الأوسط الملتهبة ، يضع جميع الأطراف المحليين والدوليين فى مواجهة ثلاث مشاكل مترابطة .

المشكلة الأولى ، خاصة بالأرض العربية التى تحتلها إسرائيل فى مصر وسوريا .

المشكلة الثانية ، خاصة بأمن ومستقبل الفلسطينيين ، شعباً ووطناً .

المشكلة الثالثة ، خاصة بأمن الإسرائيليين .

ثمة حلان عنصريان يتنميان الى عالم الحرب الباردة .

أحدهما عربى ، يتضمن بالإضافة الى تحرير الأرض المحتلة ، تصفية الإسرائيليين وإعادتهم الى مواطنهم الأصلية فى أوروبا وأمريكا وغيرهما من القارات .

والثـانى إسرائيلى يتضمن الاحتفـاظ بـأكبر قـدر ممكن من الأراضى العربية المحتلة وتصفية الفلسطينيين باستمرار تشريدهم خارج وطنهم .

وثمة **حل ثـالث** ،ينبع من مفهوم الانفراج الـدولى ، وخـدمـة لمسـاره وتطوره ، يقوم على أساس استرداد مصر وسوريا لجميع أراضيها المحتلة ، وفقـاً لمبـدأ عـدم جـواز الاستيـلاء على الأراضى بـالقـوة . وتـأمين حـق كل من الإسرائيليين والفلسطينيين ، دون تمييز ، فى الحياة مع « ذات الأرض » بمساواة ديمقراطية متحررين من الاستعمار والعنصرية العرقية والتعصب الدينى .

وفى تقديرنا أن هذا الحل مفتوح لصياغـات مختلفـة ومتعـددة ولكن من غير المتصور أن يتبلور فى البـدايـة إلا من حـول بنـاء « الـدولـة الفلسطينيـة المستقلة » على جزء من أرض فلسطين .

إن فى قيام هذه الـدولـة ، كسرا للاحتكار الإسرائيلى الكامل لفلسطين . الأمر الذى يمكن أن تتحول معه المجابهـات العسكريـة الى مجـابهـات سيـاسيـة سلمية .

ولقد بات لهذا الحل قدرة واقعية نسبية . وذلـك بعـد قيـام نواة قـاعـدة مشتركة سياسية ـ ديمقراطيـة ـ غير عنصريـة من الفلسطينيين والإسرائيليين ، نتيجـة للتحـالفـات الأخيرة التى انعقـدت بين منظمـة التحرير الفلسطينيـة والقوى الديمقراطية والتقدمية فى إسرائيل . وهذا ما تحاول الولايـات المتحـدة بالتنسيق المتكامل مع إسرائيل وسياسة الخطوة خطوة أن تجهضه فى المهد .

وتستطيع أوروبا أن تساهم فى توسيع وتعميق هذه القـاعـدة الفلسطينيـة الإسرائيلية المشتركة المعادية للعنصرية من خلال استثمـار علاقـاتهـا البنـاءة فى المنطقة .

إن نمو هذه القاعدة من شأنه أن ينقل بؤرة الشرق الأوسـط الملتهبـة من مناخ الحرب الباردة الى مناخ الانفراج الدولى ، ويضعهـا بـالتـالى على طريق الحل الممكن واقعيـاً والصحيح تـاريخيـاً طريق نزع فتيل الانفجـار وتوظيف

الطاقات الاستراتيجية المهدرة للمنطقة فى خدمة السلام والتقدم والتعايش الانسانى .

الورقة الثالثة

العالم العربي في عصر التعايش السلمي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي

ورقة من الملف العربى المعاصر ، طرحت للنقاش أمام « الندوة الدبلوماسية » التى نظمتها وزارة الخارجية بدولة الامارات العربية ، بأبى ظبى ، فى مارس — ١٩٧٦ .

لم يبق على نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين ، سوى أربعة وعشرين عاماً (*) .

وإذا ما راقبنا معدل سرعة الأحداث فى العالم منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، فإننا نستطيع أن نستنبط معياراً زمنياً لهذه الحركة ، يتراوح بين ثلاثين وخمسة وعشرين عاماً ، يتم فى مداره ـ على الأغلب ـ الانتقال من جيل الى جيل آخر ، ومن مرحلة نوعية فى تاريخ الانسانية الى مرحلة نوعية أخرى .

ولعله يكفى للتدليل على صحة هذا القانون ، أن نتابع عملية الحركة بين عدد من الظواهر التاريخية . وذلك على مستوى العالم ومستوى وطننا العربى معاً .

فى الإطار العالمى ، نلحظ أن المسافة الزمنية الفاصلة بين الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ وبين الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ ، تبلغ خمسة وعشرين عاماً . فى حين أن سبعة وعشرين عاماً كانت هى الوعاء الزمنى لممارسة الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى ، فى أعقاب الحرب

(*) تاريخ هذه الورقة هو الثالث من مارس (آدار) ١٩٧٦ .

العالمية الثانية عام ١٩٤٥ . وذلك قبل أن تسرع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى تقنين سياسة الانفراج الدولى والتعايش السلمى من خلال اجتماع نيكسون ـ بريجنيف بموسكو فى مايو ١٩٧٢ . ويمكن أن نضيف فى هذا الوعاء ثلاث سنوات أخرى ليصبح حجمه ثلاثين عاماً ، إذا احتسبنا انعقاد مؤتمر هلسنكى للأمن الأوروبى فى عام ١٩٧٥ ، بداية لعصر الحرب الباردة .

كذلك فإن تحول المركز القيادى فى معسكر الامبريالية العالمية من دول الاستعمار القديم وخاصة بريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد تم على مدى يتراوح بين سبعة وعشرين وتسعة وعشرين عاماً ، وذلك منذ نهاية الحرب العالمية الأولى فى منتصف العشرينيات من هذا القرن حتى خضوع أوروبا للسيطرة السياسية والاقتصادية والعسكرية النووية للولايات المتحدة فى نهاية الأربعينيات بمشروع مارشال ١٩٤٧ وإنشاء حلف الأطلنطى فى عام ١٩٤٩ .

ويستلفت الانتباه ، أيضاً ، أن الثورة الاشتراكية فى العالم قد تحولت من ظاهرة البلد الواحد (الاتحاد السوفيتى) فى عام ١٩١٧ الى الظاهرة العالمية التى تتكون من مجموعة البلدان (الديمقراطيات الشعبية فى شرق أوروبا) عام ١٩٤٥ ، على مدى ثمانية وعشرين عاماً .

وفى الإطار العربى نلحظ مرور حوالى ثلاثة وثلاثين عاماً بين الثورة المصرية ذات البعد الوطنى التقليدى عام ١٩١٩ وبين الثورة المصرية ذات الأبعاد القومية والتقدمية عام ١٩٥٢ .

ويفصل بين الثورة العربية فى فلسطين ضد الاستعمار البريطانى والغزو الصهيونى عام ١٩٣٦ وبين انطلاق ثورة التحرير الفلسطينية المعاصرة عام ١٩٦٥ ، تسعة وعشرين عاما .

واستهلكت الحركة ، للانتقال بالعالم العربى من حالة أول هزيمة فى الصدام العسكرى مع إسرائيل والصهيونية ١٩٤٨ الى حالة أول نصر نسبى فى

أكتوبر ١٩٧٣ ، خمسة وعشرين عاماً .

وامتدت ثلاثين عاماً بين استقلال لبنان وبناء مجتمعه على أساس المجتمع الوطنى بتوليفته الطائفية عام ١٩٤٣ ، وبين تفجير القوى الطائفية والانعزالية للحرب الأهلية وذلك بداءاً من ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ .

ـ ٢ـ

فى ضوء إدراكنا لهذا القانون الزمنى لمعدل حركة الأحداث فى القرن العشرين ، ويتوجب أن نضع فى الاعتبار ثلاثاً من الحقائق الموضوعية .

الحقيقة الأولى . إن الوعاء الزمنى لحركة الأحداث فى منطقة إقليمية محددة ، كالعالم العربى أو العالم الاشتراكى أو العالم الرأسمالى ، مرتبط إيجابياً وسلباً ، بالوعاء الزمنى بحركة الأحداث الدولية . وذلك بحكم التفاعل الطبيعى ، العفوى والإرادى ، بين أجزاء العالم المختلفة . وإن هذا التفاعل يزداد عمقاً وبسرعة على الدوام .

نلاحظ مثلاً ، إن هزيمة العرب وقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ ، جاء مرتبطاً بتحول المركز القيادى فى المعسكر الامبريالى من الاستعمار القديم لبريطانيا وفرنسا الى الولايات المتحدة منذ عام ١٩٤٧ ، حيث الحرب الباردة فى المعسكر الرأسمالى والمعسكر الاشتراكى متأججة وتعم العالم . ويكتل كل معسكر قواه فى كل مكان ، وخاصة فى المناطق الاستراتيجية من الكرة الأرضية ، فى مواجهة المعسكر الآخر .

ونلاحظ أيضاً أن أول نصر عربى نسبى ضد إسرائيل فى ١٩٧٣ جاء عشية بداية تقنين سياسة الانفراج الدولى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٧٢ . وعلى الرغم من التفسيرات الى أعطيت لعبارة « الاسترخاء العسكرى فى الشرق الأوسط » التى وردت فى وثيقة الإعلان الأمريكى السوفيتى المشترك وقت ذاك .

ونلاحظ كذلك أن تحول الاشتراكية الى ظاهرة عالمية ، منذ ١٩٤٥ ،

جاء مواكباً لإحكام الولايات المتحدة قبضتها المسيطرة على العالم الرأسمالى فى عام ١٩٤٩ .

خلاصة هذه الحقيقة أن الأحداث فى عالمنا العربى أو فى أى منطقة داخل وعائها الزمنى ، لا يمكن أن تنفصل عن حركة الأحداث - العالمية فى ذات الوعاء الزمنى ، وأن وتيرة التأثير المتبادل بين الأحداث تتصاعد حجماً وتتلاحق بسرعة ، كلما تقدم العصر .

الحقيقة الثانية ، إن الزمن - فى الحياة الاجتماعية والسياسية ، الإقليمية والدولية - ليس تراكما كميا للسنين يضيف إضافات ميكانيكية وحسب للعمر أو للتجربة ، ولكنه يتمتع بديناميكية الحياة نفسها ، يتحول معها الكم الى نوع ، ويزيد من المعرفة الانسانية بالواقع . ويدفع دوماً بالحركة العامة فى مجملها الى مزيد من التقدم . وتبقى مسئولية الانسان فى هذا الوعاء ، أن يواكب ، مادياً ومعنوياً ، الحركة الديناميكية للزمن ولا يتخلف عنها ، ويستوعب ما تطرحه من معارف جديدة تكشف عن المناحى المجهولة من الواقع . وتدخل بإرادته ووعيه فى عملية تحويل الكم المشتت الى نوع متكامل ، يحقق به تطوراً فى مجتمعه وتقدماً لشعبه فى اللحظة التاريخية المؤاتية ، وبذلك يصبح سيد الحركة وسيد مصيره معاً .

خلاصة هذه الحقيقة ، إن التعامل الميكانيكى للزمن ، هو جمود واجترار ذاتى للجهد دون ما طائل . فى حين أن التعامل الديناميكى مع الزمن . هو الذى يدفع بحركة الانسان والمجتمع الى الأمام ويمكنها من قيادة حركة الأحداث واتجاهاتها ، بدلاً من أن يتحولا الى ذيلين مسحولين وراءها .

الحقيقة الثالثة ، إن العالم ، إذا كان قد شرع منذ عام ١٩٧٢ مرحلة جديدة تتجه باضطراد نحو الانفراج والتعايش السلمى ، فإن وطننا العربى قد بدأ أيضا منذ ١٩٧٣ مرحلة جديدة من القدرة على ترشيد طاقته الاقتصادية والعسكرية والسياسية والبشرية ، فى مواجهته للتحديات الصهيونية

والامبريـاليـة والتخلف الاقتصـادى والاجتماعى والتكنـولـوجى والتفتت القومى .

وإذا جاز لنا أن نحدد ـ سلفاً ـ الوعاء الزمنى لهذه المرحلة فى تاريخ العالم وتاريخ وطننا العربى على نحو تقريبى ، فإننا نميل الى احتساب السنوات من ١٩٧٢ حتى نهاية القرن العشرين ، أى بحجم ثمانية وعشرين عاماً .

ونستند فى تحديد زمنية هذا الوعاء أول ما نستند ، الى متوسط إيقاع قانون الحركة فى القرن العشرين ، الذى يتراوح بين ثلاثين وخمسة وعشرين عاماً .

هذا فضلاً عن أن السنوات الممتدة حتى نهاية القرن سوف تحسم على الأغلب ـ فى ضوء اقتصاد جانب كبير من نفقات التسليح المهولة ، وتراكم المزيد من الخبرة الإنسانية وعقلانية السلوك ، وتصاعد الاتجاه نحو استخدام نتائج ثورة العلم والتكنولوجيا فى الأغراض السلمية ـ قضايا ومشاكل القرن العشرين الجوهرية .

وتأتى فى مقدمة هذه القضايا والمشاكل . الآثار المحققة للمباراة التى شرعت تدور فى إطار الانفراج الدولى والتعايش السلمى بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى على مسائل الحرب والسلام والتغييرات القومية والايدولوجية والاقتصادية والطاقة . والبحث عن صياغات أكثر عدالة لنظام اقتصاد دولى جديد . وتحول العالم بحكم الطفرات التكنولوجية . وخاصة فى مجال المواصلات والحاسبات الالكترونية والانسان الآلى ، من حدود الكرة الأرضية ـ كما عرفنا دوماً ـ الى رحابة الكون الواسع والمجهول . وتحول الكرة الأرضية ـ ذاتها المكتظة ببلايين من البشر الى مجرد قرية صغيرة ذات مصالح ، موحدة نسبياً ، فى مواجهة مخاطر مشتركة تتمثل فى تلوث البيئة وتبدد الموارد الطبيعية ، وغزو الفضاء والكواكب وأعماق البحار والمحيطات ، وسلبيات الحضارة الجديدة الوليدة . وما يتبع ذلك كله الى ذوبان الدول

والبلدان الصغيرة فى كيانات إقليمية ـ بشرية ـ اقتصادية كبيرة ، ليتسنى لها البقاء والصمود والمشاركة فى بناء القرن الواحد والعشرين .

وفى تقديرنا أيضاً أن العالم العربى يواجه خلال السنوات المتبقية من القرن العشرين حسم الكثير من القضايا القديمة المعلقة والقضايا الجديدة المثارة . وذلك حول وحدته القومية : كيف تكون ؟ وعلى أى أسس اجتماعية وسياسية ؟ وعلاقاتها بمنطقة الشرق الأوسط والعالم ، والصراع المصيرى مع الصهيونية وإسرائيل . وتخطى مراحل التخلف ، التى تتراوح بين قرن الى قرنين ، عن مجمل العالم المتقدم ، ومصير البترول واستخداماته ، خاصة وأن احتمال نزوله عن عرش الطاقة الرئيسية للحضارة العالمية لن يتأخر ، كما تذهب غالبية التوقعات ، عن نهاية القرن العشرين .

خلاصة هذه الحقيقة ، أنه بمقارنه محتوى الحركة العالمية للوعاء الزمنى المعاصر بمحتوى الحركة العربية لنفس الوعاء ، يتكشف لنا بجلاء مدى الترابط بل والالتحام بين قضايا الوطن العربى وقضايا العالم ككل . وبالتالى لا فكاك أن نصبح جزءاً مؤثراً ومتميزاً فى نفس الوقت من عالم الحاضر والمستقبل من أن نتعامل مع الزمن الباقى من القرن العشرين بدينامكية الحياة المعاصرة وبمعدل سرعتها فى التطور .

ـ ٣ ـ

إن المفتاح العالمى للمرحلة الزمنية ـ الديناميكية الأخيرة من القرن العشرين ، هو بلا شك سياسة الانفراج الدولى والتعايش السلمى .

وهى سياسة يتأكد رسوخها وتفاعلها الإيجابى مع متطلبات العصر واحتياجات الانسانية على خلاف مواقعها واتجاهاتها يوماً بعد يوم . وذلك باعتبارها البديل الوحيد الممكن والضرورى معاً ، لنشوب الحرب العالمية النووية ، الأولى والأخيرة ، بحكم طبيعتها التدميرية الشاملة للجميع .

وهذا يعنى أول ما يعنى تحولاً جوهرياً فى كل من طبيعة مناخ العلاقات الدولية ووسائل التعامل ـ إيجاباً وسلباً ـ بين الدول ذات الأنظمة المختلفة .

وخاصة بين أمريكا ، الدولة الرأسمالية العملاقة ، وبين الاتحاد السوفيتى ، الدولة الاشتراكية العملاقة . وهما الدولتان اللتان يتوقف ـ بدرجة حاسمة ـ على نتائج التعايش والصراع بينهما ، حاضر ومستقبل العالم . وإن كانت تحاول الصعود الى مستواهما فى التأثير الدولى اليوم دول وتكتلات آخرى ، هى الصين ومجموعة الدول الأوروبية الغربية واليابان . ويأتى أخيراً فى الدرجة السادسة العالم العربى ، كإمكانية ، كشفت عنها حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ورصدتها جميع مراكز الدرسات والبحث الاستراتيجى فى العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى على السواء .

والواقع أن بوادر هذا المناخ الجديد ، الذى راح يبتعد عن حافة هاوية الحرب ويقترب من حافة سهول السلام ، قد تولدت ، منذ أنهى الاتحاد السوفيتى احتكار الولايات المتحدة للإسلحة النووية فى أواخر الحرب العالمية الثانية . وأمكن من الناحية الفعلية تحقيق توازن فى القدرة النووية العسكرية بين الأمريكيين والسوفيت منذ أواخر الخمسينيات ، وتجسد ذلك ـ سياسياً ـ فى إتمام أول زيارة يقوم بها مسئول قيادى سوفيتى (خرتشوف رئيس الوزراء وقتذاك) الى الولايات المتحدة فى ١٩٥٩ ، كما تجسد ـ علمياً وتكنولوجيا ـ فى إطلاق أول صاروخ بمركبة فضائية (جاجرين) فى تاريخ البشرية عام ١٩٦٠ .

وأكد تطور الأحداث ، تعاظم واستقرار هذا المناخ الجديد أمام كل الاختبارات والمصاعب والعوائق التى تعرض لها منذ أزمة البحر الكاريبى فى كوبا ، وصعود المواجهة النووية الأولى المباشرة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى عام ١٩٦٢ . حتى تفجر خطر المواجهة المباشرة الثانية بين الدولتين من حول حرب أكتوبر العربية الإسرائيلية فى الشرق الأوسط عام ١٩٧٣ .

بمعنى أنه أمكن ، دوماً ، فى إطار التعايش السلمى وحفاظاً عليه ودعماً له ، تجنب الصدام ، وذلك بدرجات متفاوتة من الربح والخسارة لهذا الطرف أو ذاك ، إيثاراً للسلام .

هذا السلام ، الذى أصبح اختياراً واعياً عند البعض أو ضرورة لا مفر منها عند البعض الآخر ، هو موضوع إجماع الإرادة الإنسانية دون استثناء وهو يقوم فى الوقت الذى يموج العالم بالصراعات والمنافسات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية . هذا فضلاً عن الفروق الشاسعة فى مستوى الحياة بين الدول المتقدمة صناعياً ، وبين الدول الحديثة النمو . وهى فروق تهدد بالفعل أسس النظام الاقتصادى العالمى التى أرسيت منذ ما يزيد على قرنين .

من هنا ، هو سلام يعايش الصراعات والانقسامات والمنافسات والتحديات ،لا يلغيها أو يجمدها . على العكس يعمق من حدة بعضها بل ويثير أنواعاً جديدة منها .

نلاحظ فى هذا الصدد أن ثمة صراعات تتفاقم على نحو كلى ، مثل الصراع بين الاقتصاد الرأسمالى الاحتكارى وبين الاقتصاد الاشتراكى ، والصراع بين بلاد العالم الثالث المنتجة للمواد الخام وبين البلاد المتقدمة صناعياً .

كذلك تفرز ظروف التعايش السلمى صراعات جديدة لم تكن معروفة خلال عصر الحرب الباردة ، مثل الصراع حول أنماط الاشتراكية واتجاهاتها داخل المعسكر الاشتراكى . ومثل الصراع ، حول المصالح الرأسمالية القومية الجديدة داخل المعسكر الرأسمالى الذى دخل مرحلة الاحتضار التاريخى . ومثل الصراع حول طريق التحرر والتنمية بكيفية غير مسبوقة تاريخياً فى العالم الثالث .

وفى نفس الوقت يدفع مناخ التعايش السلمى ، كل القوى المتصارعة نحو مزيد من وضوح الرؤية حول بعض « المصالح ذات الطبيعة الانسانية المشتركة » ، والتى كان ضباب الحرب الباردة يضلل الأنظار عنها . الأمر الذى يؤدى الى تكثيف جميع القوى للمشاركة فى بذل الجهد من أجل حمايتها وحل قضاياها ومشاكلها . وذلك مثل تلوث البيئة وغزو الفضاء وأعماق البحار والمحيطات ، التى أقرت الأمم المتحدة أخيراً بأنها ملكية مشتركة

للبشرية جمعاء ، وعلاج الأمراض المستعصية كالسرطان ، وصيانة الموارد الطبيعية من التبديد .

ـ ٤ ـ

هذا كله انتج مجموعة من الظواهر الجديدة . يزداد تحكمها ـ بدرجات متفاوتة ـ يوماً بعد يوم ، فى مسار الحركة العالمية نحو تغيير نوعى شامل ، لم يألفه الانسان فى تاريخه من قبل . بالتأكيد سوف يكون أكثر تقدماً . لكن له بالضرورة صراعاته ومشاكله الخاصة التى لايمكن التنبؤ بها من موقعنا الراهن .

وغاية ما نستطيعه ، اليوم ، هو تحديد أهم هذه الظواهر الجديدة والاحتمالات الغالبة على اتجاهاتها . وفى هذا الإطار ، يمكن أن نتعرض لعشر ظواهر أساسية .

الظاهرة الأولى ، خاصة بتصفية بؤر الحرب الإقليمية فى العالم ، والتى يمكن أن تمتد منها شرارة الحرب الكونية وانفجار المواجهة الساخنة بين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتى . وقد تم بالفعل تصفية بؤر الحرب الأوروبية خلال مؤتمر هلسنكى للأمن الأوروبى فى ١٩٧٥ . وكذلك بؤر الحرب فى آسيا من خلال إنهاء الحرب فى فيتنام وجنوب شرق آسيا فى ١٩٧٣ ، فضلاً عن عدد من البؤر الأخرى فى أمريكا اللاتينية وافريقيا . بحيث يمكن القول أنه لم تعد هناك بؤرة حرب ساخنة تهدد بالخطر عالم اليوم ، إلا بؤرة الحرب فى الشرق الأوسط بسبب الصراع العربى الإسرائيلى .

الظاهرة الثانية ، تتمثل فى أنه على الرغم من أن الحروب الإقليمية عند اندلاعها تستقطب على كل جبهة من جبهتها ـ بالدعم السياسى والاقتصادى والعسكرى ـ إما الولايات المتحدة الأمريكية وإما الاتحاد السوفيتى ، فإن هناك اتفاق ضمنى بيت الدولتين العملاقتين على العمل المشترك من أجل حصر نطاقها وإطفاء نيرانها بأسرع وقت ممكن وعدم السماح لها بأن تتورط كل منهما فى مواجهة مباشرة . وتمهيد الطرق أمام أطراف الحرب لتسوية

النزاعات فيما بينها بالطرق السلمية . والجدير بالذكر أن هذه الظاهرة سجلت فى الآونة الأخيرة نجاحاً فى الحرب الهندية الباكستنية عام ١٩٧٢ ، وفى الحرب اليونانية التركية عام ١٩٧٤ ، إلا أنها لم تسجل غير نجاح جزئى صغير وغير مؤثر بالنسبة للحرب العربية الإسرائيلية فى أكتوبر ١٩٧٣ .

الظاهرة الثالثة ، تتلخص فى أن التعايش السلمى وإن كان يحول دون وقوع الصدام المباشر بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وبالتالى اشتعال الحرب النووية الشاملة ، إلا أنه لم يستطع أن يسد الطريق على الحركات المسلحة الإقليمية بشقيها ، التحررى الوطنى ، والرجعى الاستعمارى .

ففى خلال الوعاء الزمنى المعاصر للتعايش ، استمرت أو وقعت ثورات وحروب التحرر الوطنى فى فيتنام ولاوس وكمبوديا وبنجالادش وموزمبيق وإنجولا والبرتغال والحرب العربية الإسرائيلية الرابعة .

واللافت للانتباه أن الحصيلة النهائية الإيجابية لهذه الحروب كانت من نصيب قوى الثورة والتحرر الوطنى .

كذلك فإنه خلال الوعاء الزمنى للتعايش ، استمرت أو وقعت الحروب الأهلية التى تثيرها القوى الرجعية بالتحالف مع القوى الامبريالية لتخريب أو تقويض حركة تحررية أو نظام وطنى تقدمى . وذلك كما حدث فى قبرص وبنجالادش بعد استقلالها وتشيلى والعراق ولبنان والصحراء الغربية .

وإذا استثنينا النجاح الذى حققته القوى الرجعية والاستعمارية فى تشيلى ، فإن الفشل الكلى أو الجزئى ما زال هو الطابع الغالب فى المواقع الآخرى .

من هنا كانت الثورات وحروب التحرر الوطنى من جانب ، والثورات والحروب المضادة من جانب آخر ، هى المصدر الأساسى للصراعات الساخنة فى عصر التعايش السلمى على المستوى العالمى بصفة عامة ، وعلى مستوى التضاد المباشر بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة بصفة خاصة .

الظاهرة الرابعة ، تتركز فيا أصاب النظام الرأسمالى العالمى ، وخاصة فى قمته الأمريكية ، من هزائم سياسية وعسكرية واقتصادية . وذلك نتيجة تفاعل عوامل عديدة ومتشابكة وفى مقدمتها التقدم الذى أحرزته كل من قوى الاشتراكية والتحرر الوطنى . وبروز المواجهة بين الدول النامية المنتجة للمواد الخام والدول الصناعية المتقدمة ، وأزمات الطاقة والتضخم المالى ، والنمو غير المتكافىء بين الدول الرأسمالية ، والتناقض الذى يزداد حدة بين ثورة العلم والتكنولوجيا وبين نظام وعلاقات الإنتاج الرأسمالية ، وتفاقم الصراعات الاجتماعية وما يصاحبها من اتجاهات اللامبالاة والعنف الدموى والجماعى ، والتغرب عن المجتمع ، الأمر الذى انعكس منذ بداية عصر التعايش السلمى ، فى صورة أزمة تعصف بأسس النظام الرأسمالى التقليدى . حيث يواجه حالة كساد اقتصادى لم يسبق لها مثيل . وتختلف جذرياً عما عرفه من الأزمات الدورية السابقة . وذلك من حيث طول مدتها وعمق أبعادها . (استهلكت ثلاث سنوات حتى الآن وما برحت مستحكمة ، مع استمرار ارتفاع نسبة البطالة الى أرقام قياسية) ومن حيث اصطحابها بتضخم مستمر ومتصاعد دون توقف . حتى لقد صك الاقتصاديون لهذه الأزمة تعبيراً جديداًهو « الكساد التضخمى » . وقد طرح هذا الوضع للنقاش ـ لأول مرة منذ قرون ـ ضرورة تغيير هيكل وأسس النظام الاقتصادى العالمى الراهن . على نحو يحقق العدالة والتقدم لمجموع البشرية وحماية السلام العالمى . بدلاً من أن تستأثر القلة من الدول الصناعية المتقدمة بحصة الأسد من الدخل العالمى ، فى حين أن العالم الثالث الذى يحتضن ٧٠ ٪ من البشر ، لا يزيد نصيبه من الدخل العالمى ، بما فى ذلك الدول المنتجة للبترول ، عن ٣٠ ٪ . ويتدنى وزنه الصناعى الى ٧ ٪ من مجموع الإنتاج الصناعى فى العالم .

ولهذا لم يكن من قبيل الصدف العابرة أن يبادر العالم الثالث ، من خلال المؤتمر الرابع لدول عدم الإنحياز ، الذى انعقد بالجزائر فى سبتمبر ١٩٧٣ ، قبيل شهر واحد من حرب أكتوبر ، الى شن الهجوم على النظام الاقتصادى العالمى الراهن . والدعوة الى نظام جديد ، وذلك وعياً منه بأن تقدم العالم

الصناعى الرأسمالى واستمرار رخائه وقبضته على الاقتصاد الدولى ، كان وما يزال ، رهناً بما يقدمه العالم الثالث من الأسواق المفتوحة لمنتجاته الصناعية .

وكان قرار منظمة الأوبيك ، التى تضم الدول المصدرة للبترول ، وكلها تنتمى الى العالم الثالث ، برفع سعر تصدير الخام حتى بلغ عام ١٩٧٤ خمسة أضعاف السعر الذى كان سائداً قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، هو أول قرار فى التاريخ الحديث ، يؤثر على الاقتصاد الدولى عامة والاقتصاد الرأسمالى خاصة ، لا يصدر عن أمريكا أو الدول الرأسمالية ، وإنما عن العالم الجديد النامى .

الظاهرة الخامسة ، تتحدد فى نمو الدول الاشتراكية ، اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً ، على نحو مضطرد حتى فاق نصيبها من الإنتاج العالمى ٣٥ ٪ منه . كما نجحت فى أن تجنب اقتصادها عواصف التضخم والكساد وأزمات الطاقة والبطالة الأمر الذى رجح من كفتها نسبياً فى ميزان علاقات القوى الاقتصادية والسياسية لعصر التعايش بالنسبة لكفة الدول الرأسمالية . وإذا استخدمنا أسلوب المقارنة بين واقع الإتحاد السوفيتى وواقع الولايات المتحدة الأمريكية ، فى إطار السنوات الأولى للوعاء الزمنى الراهن للانفراج الدولى ، لرأينا أن الاتحاد السوفيتى قد قفز فى عام ١٩٧٤ الى نسبة ٨٠ ٪ من الإنتاج الصناعى الأمريكى بعد أن كان أقل من ١٥ ٪ فى عام ١٩١٧ ، فضلاً عن أنه أصبح الدولة الصناعية الأولى فى أوروبا كلها . كما تفوق على الولايات المتحدة فى ١٩٧٥ فى إنتاج البترول ،إذ بلغ إنتاجه ٤٩٠ مليون طن ، على حين بلغ الحد الأقصى من الإنتاج الأمريكى ٤٦٥ مليون طن . وهو الآن يحتل المكانة الأولى فى العالم فى إنتاج الفحم وفحم الكوك ، خام وسبائك الحديد ، الصلب ، الأسمنت ، الأسمدة الكيماوية ، الجرارات الزراعية ، القاطرات الكهربائية وقاطرات الديزل ، المنسوجات الصوفية ، الأحذية الجلدية .

الظاهرة السادسة ، تتجسد فى نمو القوى التأثيرية ، السياسية ـ

الاقتصادية للعالم الثالث ، على مجرى الحركة العالمية .

ذلك أن العالم الثالث ، بعد اكتساب دوله المستقلة لعضوية الأمم المتحدة ، أصبح يمتلك أغلبية الأصوات فى النظام السياسى الدولى الذى أسسته ودعت اليه الدول الكبرى التى انتصرت علىالنازية فى الحرب العالمية الثانية . وظل لمدة تزيد على العشرين عاماً « الآداة الشرعية الدولية » الموظفة فى خدمة المخططات الأمريكية بالذات . أما اليوم فإن العالم الثالث هو الذى يحدد ، بوزنه السياسى داخل المنظمة ، قرار الشرعية الدولية المعاصرة واتجاهاته .

وبعد حرب أكتوبر ، التى استخدم فيها ضمن ما استخدم سلاح البترول لأول مرة ، تدعم هذا الوزن السياسى الذى امتلكه العالم الثالث ، بوزن اقتصادى مؤثر عالمياً . وذلك نتيجة أن البترول مصدر الطاقة الرخيصة نسبياً فى السوق العالمى . يقع فى حوزة العالم الثالث . هذا فضلاً عن الكم الغالب للمواد الخام ، التى ظلت الحضارة العالمية عامة والغربية خاصة تعتمد عليها .

ويحتل الوطن العربى ، بثروته البترولية أساسياً ، المنتجة والاحتياطية ، مركز الثقل داخل العالم الثالث بوزنه النوعى الحديث .

الظاهرة السابعة ، على نحو لم يسبق له مثيل ـ كمّاً ونوعاً ـ ثورة العلم والتكنولوجيا . وما ترتاده على الدوام من مجالات ظلت طلسماً مجهولاً أو تفتحه من آفاق مستقبلية لا محدوة . حتى قيل أن ما أنجزته هذه الثورة من مكتشفات واختراعات ، على مدى العشرين عاماً الأخيرة ، يفوق كل مكشتفات واختراعات العلم والتكنولوجيا فى التاريخ الانسانى كله .

ليس هذا فحسب ، بل أن الملاحظ اختصار المسافة الزمنية الى حد التلاشى أحياناً بين الاكتشاف العلمى الجديد وتطبيقاته التكنولوجية فى عمليات الإنتاج المختلفة .

ومن هنا فإن قوة كل مجتمع ـ اليوم وفى المستقبل ـ أصبحت تقاس بمدى ما يجنده من جيش من العلماء والفنيين فى حقل العلم والتكنولوجيا .

ولما كان تجنيد الحد الأدنى اللازم من هذا الجيش من العلماء يحتاج الى بيئة علمية وحضارية متفتحة ، يسندها تاريخ طويل من الخبرة المتوارثة .. وقاعدة مادية - اجتماعية واسعة ومتطورة ، فإن الدول الكبرى وحدها ، وخاصة الرأسمالية منها بحكم سبقها التاريخى - هى التى تحتكر اليوم معظم ثمار ثورة العلم والتكنولوجيا . والأخطر من ذلك أنها تشكل قوة جذب شديدة للعديد من العلماء والفنيين من أبناء العالم الثالث ، الذين تغريهم التسهيلات العلمية والامتيازات المعاشية والذاتية ، أو ينفرون من امتهان حقوق الإنسان وحرية البحث العلمى فى مجتماعاتهم الوطنية .

والعالم العربى ، يتصدر العالم الثالث ، فى المعاناة من هذا النزيف لطاقاته العلمية والتكنولوجية ، فى وقت هو فى أمس الحاجة إليها .

الظاهرة الثامنة ، تبدو انعكاساً لانطلاق حركة التعايش السلمى العشوائية والمخططة فى جميع الاتجاهات . فمع هذه الحركة الشاملة والتى لم تنضبط بعد وفق قواعد منهجية ، حدثت تغيرات وتبديلات فى المواقع والعلاقات على خريطة العالم القلقة . وأسفر ذلك عن تغيير ملحوظ فى أساليب ووسائل التعامل الدولى .

فالقوى الامبريالية كفت بعد هزيمتها النهائية فى فيتنام وجنوب شرق آسيا فى ١٩٧٣ ، عن التحرش المباشر أو غير المباشر مع دول المعسكر الاشتراكى . وركزت اهتمامها على العالم الثالث مصدر الطاقة والمواد الخام الرخيصة . ولكنها كفت عن التدخل بأسلوب الغزو العسكرى - الاقتصادى من الخارج ، وتبنت أساليب متعددة للغزو من الداخل . وذلك عن طريق العمل الطويل المدى والمرن من خلال قوى وطنية محلية . ذات وزن اجتماعى ، كما حدث فى تشيلى ولبنان وإنجولا مؤخراً .

والبلاد الاشتراكية وفى مقدمتها الاتحاد السوفيتى ، لم يعد يقصر تعامله على ما كان يسمى بالبلاد الوطنية التقدمية فى العالم الثالث . وإنما مع بروز الوزن السياسى - الاقتصادى للعالم الثالث ككل ، أخذ يوسع فى علاقاته

بحيث تشمل الجميع دون استثناء ودون اشتراط الطابع الاجتماعى التقدمى للنظام ، مثل ما يحدث اليوم فى إيران وتركيا والمغرب .

والبلاد الرأسمالية الأوروبية ، راحت فى محاولة لصلب عودها وضمان وجودها ومستقبلها ، تتجه نحو نسج علاقات جديدة من تعاون اقتصادى ـ تكنولوجى ـ عسكرى مع بلدان العالم الثالث . وخاصة مع بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا . وذلك فى محاولة لبناء تكتل أو سوق أوروبية ـ شرق أوسطية ـ أفريقية مشتركة . وهى جميعاً تتخذ من البلاد العربية وخاصة الواقعة فى حوض البحر الأبيض المتوسط والخليج العربى مفتاحاً رئيسياً لهذه السوق .

وإزاء هذا كله ، أصبح من المألوف أن تتواصل ، دون حرج أو فيتو من أى قوة ، علاقات كل دولة مهما كانت صغيرة ونائية ، مع كل من المعسكر الرأسمالى وخاصة أمريكا ، والمعسكر الشرقى وخاصة الاتحاد السوفيتى ، فى وقت واحد .

الظاهرة التاسعة ، تفيد أنه مع تنامى الانفراج الدولى والتعايش السلمى ، أخذت الكيانات العنصرية ـ الاستعمارية التى زرعت كقواعد أمن عسكرية فى شكل دول لحماية المصالح الامبريالية فى إفريقيا وآسيا ، تفقد دورها التقليدى ، بل وقدرتها على الإستمرار والإستقرار . وذلك مثل جنوب أفريقيا وروديسيا فى أفريقيا وإسرائيل وآسيا .

وغدت بالتالى استثماراً خاسراً ينوء بحمله الاقتصاد الرأسمالى العالمى الذى يعانى الإنهاك . ومن هنا تتجه النظرة الامبريالية لهذ الدول العنصرية نحو دراسة إمكانية تحويلها ـ فى المدى المتوسط ـ الى قاعـ ة اقتصادية صناعية ـ تكنولوجية متطورة تكون امتداداً للرأسمال العالمى فى محيط العالم الثالث الغنى بموارده الطبيعية . « وتلعب دور المدينة المتقدمة » وسط « ريف متخلف » . وبذلك كى تحقق الرأسمالية العالمية ثلاثة أهداف :

الأول ، تقوية مركزها فى حلبة المنافسة مع الاقتصاد الاشتراكى ، التى

يشتد أوارها .

الثانى ، ضمان الحد الأدنى من استمرار العالم الثالث كمصدر للطاقة والمواد الخام الرخيص .

الثالث ، معالجة المشروع الاستعمارى للدول العنصرية الذى بات خاسراً ، الى مشروع ناجح اقتصادياً ، قادر على تمويل وإعاشة نفسه بنفسه .

الظاهرة العاشرة ، تنبىء بأن مستقبل التعايش السلمى واتجاه حركته الرئيسى وطبيعة القواعد والأساليب التى تحكمه ، سوف تقرر فى الشرق الأوسط ، حيث يحتل الوطن العربى فى مركز الثقل فيه .

وما نقصده ، بتعبير أكثر دقة ، أن الشرق الأوسط بمكوناته وصراعاته المعقدة ، سوف يكون هو مسرح الأحداث لمجموع القوى العالمية والمحلية التى تحدد نسبة الانفراج الدولى ونسبة الصراع فى سياسة التعايش ، والمعمل الذى تجرى داخله تجربة العديد من الأشكال والصيغ للتعايش ، حتى تتبلور واحدة منها ، فتفرض قواعدها على الجميع .

وتكتسب هذه الظاهرة قيمتها وأبعادها من واقع الشرق الأوسط هو موطن أعمق وأعقد بؤر الحرب الساخنة فى العالم المعاصر ، التى يجسدها الصراع العربى ـ الإسرائيلى بأبعاده العربية والإقليمية والدولية ، وهى بؤرة لا سبيل الى إطفاء نيرانها دون أن يحصل الشعب الفلسطينى من خلال حركة تحريره المسلحة على حقوقه الوطنية المشروعة ، وتسترد جميع الأراضى العربية المحتلة فى ١٩٦٧ . وليس لهذا من معنى فى نهاية الأمر إلا تصفية النظام الصهيونى وإقامة الدولة الديمقراطية فى فلسطين . هو أمر لا يمكن لإسرائيل أن تقبله وإلا حكمت على نفسها بالانتحار .

من هنا فإن انفجار الصراع ، بأسلحته القتالية والبترولية . أمر متوقع ووارد فى حسابات كل الأطراف المحليين والعالميين . فضلاً عن احتمال استخدام الأسلحة النووية . بعد أن خرجت إسرائيل بالتهديد به من التلميح الى التصريح . وفى المؤتمر الخامس والعشرين من فبراير ١٩٧٦ ، قال « ليونيد

بريجينيف » : « ليس فى الشرق الأوسط حرب الآن .. ولكن ليس فيه سلام أيضاً ناهيك عن الهدوء . ومن ذا الذى يتجرأ ويتكفل بألا تنشب العمليات الحربية من جديد » .

وفى السادس والعشرين من فبراير ١٩٧٦ ، طالب فى واشنطن اثنان من كبار الخبراء العسكريين الاستراتيجيين الأمريكيين (ديل تومبان وروبرت براينر) الحكومة بمنح الأولوية للصراع فى الشرق الأوسط على قضية المفاوضات للحد من إنتاج الأسلحة الاستراتيجية مع الاتحاد السوفيتى .. « ذلك أن الإمكانيات الجديدة المتوفرة لدى الجانبين الإسرائيلى والعربى وخاصة مصر - على حد قولهما - تجعل منطقة الشرق الأوسط أكثر المناطق صلاحية لأن تقوم فيها حرب نووية ، وأن يمارس الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة صراعاً سافراً » .

وتزداد أهمية هذه الظاهرة باتصالها العضوى بقضية الطاقة البترولية فى العالم التى تتفاقم أزمتها . وإذا كان العالم العربى قد أنتج عام ١٩٧٤ ، ٩٢٢,٢ مليون طن . فإن أقرب الاحتمالات أن تصبح منطقة الخليج بشقيها العربى والإيرانى أغنى منبع بترولى منفرد فى تاريخ العالم على نهاية عام ١٩٧٦ حيث يصل إنتاجها حوالى ١,٥ مليار طن . وبالتالى تغدو أهم مركز من مراكز التأثير الاقتصادى على أمريكا وأوروبا خاصة والعالم عامة . وبالتالى ذات وزن حاسم فى تقرير مستقبل التعايش السلمى .

وإذا أضفنا الى ذلك الموقع الاستراتيجى للمنطقة ، كنقطة التقاء بين افريقيا وآسيا وأوروبا . فضلاً عن الصراعات المحتدمة من حول قبرص والبرتغال وأسبانيا رجل أوروبا المريض (*) يتكشف لنا أنها منطقة البراكين الملتهبة فى بداية عصر التعايش ، والموطن المرشح تاريخياً لحسم اتجاهات الانفراج الدولى حتى نهاية القرن .

فى ضوء هذه الظواهر العشر للوعاء الزمنى المعاصر ، تتحدد أهمية

(*) كانت أسبانيا ، وقت كتابة الورقة ، ما تزال تحت حكم الجنرال فرانكو

وخطورة نفس الوعاء بالنسبة للوطن العربى ، حاضراً ومستقبلاً .

ونحن لا نغالى إذا قلنا بأنه لم يحدث - فى تاريخ القرن العشرين أن توافر لأمة ذات تراث حضارى عريق ومتنوع تفتتت واحتلت وأصابها التخلف الشديد ، مثل هذه الظروف الموضوعية ذات الطابع الإستثنائى ، للانطلاق الحر بالإمكانات والطاقات الغنية - مادياً وبشرياً وجغرافياً - الكامنة فيها ، كما توافرت للأمة العربية فى هذه السنوات الأخيرة من القرن العشرين التى بدأت منذ عام ١٩٧٢ . بحيث يمكن القول أن وعاءها الزمنى للمرحلة الراهنة يختزن ، بالفعل ، « وقتاً ذهبياً » . أو على الأصح « وقتاً بترولياً » بالمعنى التاريخى . وبالتالى ليس من حق أحد فى أمة العرب ، أن يضيع من هذا الوقت لحظة واحدة دون تقدم وتفاعل ديناميكى مع حركة الأحداث . وذلك من أجل السيطرة عليها وقيادتها .

ومع ذلك ، فإن الأمانة تقتضينا أن نسجل أننا بدأنا من « الوقت البترولى » ثلاث سنوات كاملة دون فائدة تذكر ، اللهم سوى تسديد ضربة أكتوبر الجزئية والهامة تاريخياً ضد اسرائيل فى ١٩٧٣ . عدنا بعدها ، من جديد ، الى قوقعة الزمن الميكانيكى والإمساك السهل بحركة الأحداث . وإجترار تحليلات ما قبل التعايش السلمى وحرب أكتوبر والوقت البترولى . فى حين لم يبق لنا - بعد - غير أربعة وعشرين عاماً وحسب من رصيد الوقت البترولى التاريخى ، الذى تجمع التوقعات العالمية على استنفاذه مع نهاية القرن العشرين .

الثابت من استقراء الأحداث أن بروز التعايش السلمى والانفراج الدولى ، بديلاً عن الحرب الباردة ، فى وقت تفاقمت أزمة الطاقة العالمية ، جنباً الى جنب ، مع أزمة الصراع المصيرى مع الصهيونية وإسرائيل قومياً ، قد ولد أفضل الظروف الموضوعية لخدمة القضية العربية بأبعادها المختلفة . وسلحها بقوة دفع هائلة وذات معدل سريع ، للتقدم النوعى سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً وتكنولوجياً .

وفى هذا الإطار لا يغيب عن إدراكنا أربع وقائع تاريخية :

الواقعة الأولى ، إن إسرائيل زرعت بقوة الامبريالية والصهيونية فى فلسطين . وأنزلت بالعرب ثلاث هزائم متلاحقة ، فى عصر الحرب الباردة . وأن أول هزيمة تكتيكية أنزلها العرب بإسرائيل من خلال أول حرب عربية هجومية قد وقعت مع بداية عصر الانفراج الدولى والتعايش السلمى .

الواقعة الثانية ، إن البترول العربى ، اكتشف واستغل لغير صالح أصحابه من العرب ، من جانب الاحتكارات الأمريكية والأوربية المسيطرة فى ظل هيمنة الحرب الباردة ، وأنه فقط مع بدايات عصر التعايش السلمى ، تمكن العرب من استعادة سيطرتهم ـ الكلية والجزئية ـ على بترولهم ، إنتاجاً وضخاً وتسعيراً . بل ولإستخدامه لأول مرة ، سلاحاً اقتصادياً مقاتلاً فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . فضلاً عن تكوين أضخم تراكم رأسمالى فى زمن قياسى فى التاريخ من حصيلة فوائضه .

الواقعة الثالثة ، إن حركة التحرير الفلسطينية المسلحة المعاصرة قد تم التخطيط والإعداد لكوادرها القيادية والمقاتلة الأولى فى مناطق البترول مع نهايات عصر الحرب الباردة . واستمر نضالها العسكرى والسياسى يتصاعد . كماً وكيفاً ، مع سنوات الاتجاه المتزايد نحو الانفراج الدولى والتعايش السلمى . حتى فرضت وجودها الشرعى عالمياً فى المجتمع الدولى ومنظمته عام ١٩٧٤ من ناحية . وإدانة الصهيونية ، عالمياً ، كحركة عنصرية معادية لحقوق الانسان وحرياته عام ١٩٧٥ من ناحية أخرى .

الواقعة الرابعة ، إن كل من الامبريالية الأمريكية والاستعمار الأوروبى القديم والجديد وإسرائيل ظلت ـ أساساً ـ تحتفظ بمواقع الهجوم فى صراعها مع حركة التحرر العربى طوال عصر الحرب الباردة . ولم تكن تنتقل الى مواقع دفاعية إلا فى حالات استثنائية . ولكن منذ بدايات عصر التعايش السلمى وانفجار حرب أكتوبر تبدلت الأوضاع . توافر لحركة التحرر العربى ، وفى قلبها الثورة الفلسطينية ، إمكانيات فعلية للتقدم الى مواقع الهجوم فى حين تتراجع الامبريالية والإستعمار وإسرائيل الى مواقع دفاع نسبية . ولاتلجأ الى الهجوم إلا فى حالات استثنائية ومستترة سياسياً مثل

دبلوماسية الخطوة خطوة ، وإشعال نيران الحرب الأهلية فى لبنان وبين الجزائر والمغرب فى الصحراء الغربية ، وإنشاء وكالة الطاقة الدولية لمواجهة مخاطر السياسة البترولية العربية المستقلة . وذلك فى محاولة لاستعادة القدرة على المبادأة من جديد . وتبديد إمكانيات حركة التحرر العربى لممارسة الفعل من مواقع الهجوم .

ـ ٥ ـ

إن استيعاب أبعاد هذه الوقائع الأربعة التاريخية المقارنة ، يكشف أبعاد التفاعل بين الوقت البترولى وعصر التعايش السلمى ، ومدى ما يولده من معطيات واقعية فى وطننا ، لترشيد المجرى العام لحركة التطور نحو هدف محدد هو « تحويل الكم العربى غير المنتج وغير المؤثر » الى « كيف عربى منتج ومؤثر » .

وهنا بالدقة يكمن المفتاح الرئيسى لحركة القومية العربية فى عصر التعايش السلمى والوقت البترولى ، أى فى الأربعة والعشرين عاماً القادمة : الانتقال بالوطن كله ـ بلاداً ونظماً وطبقات ـ من مرحلة الكم الى مرحلة النوع .

كيف ؟

إن الصعوبة الجوهرية التى تواجه أى إجابة علمية وواقعية عن هذا السؤال تتركز ـ بتقديرنا ـ فى أربعة أبعاد .

البعد الأول ، إن هناك تناقضات سياسية واجتماعية لا جدوى من إنكارها داخل الوطن العربى داخل الوطن العربى . بين النظم الجمهورية والنظم الملكية . وبين البلاد التى تنتهج نهجاً تقليدياً ينحو نحو الرأسمالية ، وبين البلاد التى تنتهج نهجاً اجتماعياً تقدمياً لا رأسمالياً . بل إنه داخل مجتمع كل بلد تثور الصراعات الاجتماعية بين الطبقات والقوى والأحزاب .

البعد الثانى ، أنه مع صعود وزن البترول وتراكم فوائضه الهائلة حدث تمايز بمعيار جديد ، بين البلاد العربية الغنية بالبترول والبلاد العربية العارية

من البترول أو محدودة الإنتاج . وهذا التمايز أفرخ بالضرورة ما يمكن أن نسميه « بالعقدة البترولية الاجتماعية الإقليمية » ذات الآثار الانفصامية فى الوطن العربى .

البعد الثالث ، هو فى النمو غير المتوازن للبلاد العربية ، اقتصادياً واجتماعياً ، نتيجة سنوات القهر الاستعمارى والاستبداد الإقطاعى والاستغلال الرأسمالى البدائى أو العصرى ، بدرجات وأزمان وموارد طبيعية وكيانات تنظيمية ، متفاوتة ومختلفة . مما ترك آثاره المتباينة على درجة التطور الصناعى والزراعى وتكوين الكوادر الفنية والمستوى الثقافى إلخ .. فى كل بلد .

البعد الرابع ، إنه مع نهاية حرب أكتوبر ، تفجرت الصراعات بين النظم العربية ، وخاصة فى بلاد المواجهة مع إسرائيل ، بالإضافة الى الثورة الفلسطينية ، حول أهداف وأساليب استثمار النتائج السياسية للحرب ، وحول اتجاه مسار الصراع المصيرى مع الصهيونية والامبريالية . وما يتصل بذلك من العلاقات العربية من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وأوروبا الغربية بصفة خاصة .

- ٦ -

هذه الصعوبة بأبعادها الأربعة ، حقيقة واقعة ، لا مفر من الاصطدام بها عند حركة الإنتقال بالوطن العربى من « الكم » الى « الكيف » .

إذن ما العمل ؟

العمل هو فى مواجهة الصعوبة والتعامل معها مباشرة ، بمنهاج علمى موضوعى ذى نظرة شاملة ، مستقبلية وغير تقليدية ، وهذا المنهاج لا يتناول الصعوبة كشيء مجرد فى الفراغ . وإنما كجزء متداخل عضوياً فى تركيب قومى معقد واقعياً ، ويتسم بديمومة الحركة . وعلينا أن نستنبت من هذا التركيب « المصل السياسى والاجتماعى المضاد » لهذه الصعوبة .

وفى تحليلنا أن هذا « المصل » يتكون من مجموعة مترابطة من العوامل ،

التى تتصف ، بحكم تداخل عصر التعايش السلمى مع الوقت البترولى ، بفاعلية ديناميكية غير عادية . نلخصها فى العوامل الخمسة التالية :

أولاً :

إن التحدى الإسرائيلى بأبعاده الصهيونية والامبريالية ما يزال يواجه ، لا الشعب الفلسطينى وحسب ، وأنما كل بلد عربى دون استثناء . ويكلفه ، مباشرة أو بطريق غير مباشر ، دماء وجهداً ووقتاً ونفقات تسليح ، فضلاً عن احتلال الأرض والتسلل الى منابع البترول والثروات الطبيعية . وهذا التحدى بطابعه القومى الشامل . الذى أكدته هزيمة ١٩٦٧ ، أصبح من الضرورى حسمه ، خاصة وأن الظروف لذلك مهيأة تاريخياً دولياً وإقليمياً . وذلك من أجل توفير كل الطاقات المخصصة لذلك والتى تبتلع ما لا يقل عن ٣٠ ٪ من الناتج القومى العربى .

وإذا كانت الحركة التحررية الهجومية الأولى قد حققت نجاحاتها من خلال توفير حد أدنى من وحدة العمل العسكرى والاقتصادى والسياسى للبلاد العربية على اختلاف اتجاهاتها ونظمها الاجتماعية ، فإن تكثيف هذه الحركة التحررية لتحقيق أهدافها فى أقصر وقت ، يستلزم رفع مستوى وحدة العمل العربى الى أقصى حد . وخاصة بعد أن استنفذت سياسة الخطوة خطوة طاقاتها على الحركة ، ووصلت الى طريق مسدود وخطر .

ثانياً :

إن من الآثار العالمية لحرب أكتوبر ، تزايد وزن البترول العربى وتأثيره على النظام الاقتصادى العالمى ، الذى ظلت القوى الاحتكارية الغربية تحكمه وتسيره ، على مدى يزيد على قرنين من الزمان .

ونيجة لهذا تحركت الاحتكارات الغربية بشراسة فى مختلف الاتجاهات وبأشكال متعددة لحصار هذا التأثير والتقليل من وزنه .

فعمدت الى التهديد باحتلال منابع البترول بالقوة المسلحة ، غير عابئة بعلاقات الصداقة التقليدية التى بين دولها وبين بعض البلاد العربية المنتجة

للبترول . وأنشأت وكالة الطاقة الدولية ، التى نجحت حتى الآن ، جزئياً ، فى بعض عمليات تخفيض الأسعار العادلة الى قررتها الأوبيك للبترول . وهى تواصل الجهد بعد هذا النجاح الجزئى ، من أجل مزيد من خفض الأسعار وإعادة السيطرة الكاملة على عمليات الإنتاج والنقل والتسويق .

وفى نفس الوقت تنتهج أسلوب الغزو من الداخل ، بعد أن تعذر عليها ممارسة أسلوب الغزو من الخارج ، ضد مجمل الوطن العربى ، وذلك بإشعال نيران الحرب الأهلية والفتن فى جميع أجزائه ، لتفجير صراعات عربية ـ عربية ، من ناحية ، وإهدار طاقاته ، من ناحية أخرى ، لسد الطريق عليه نحو التقدم .

بدأت بلبنان فى ١٩٧٥ ، ثم فى الصحراء بين الجزائر والمغرب وموريتانيا فى ١٩٧٦ . وكانت قبل ذلك قد فجرت الصراعات السياسية بين أعضاء حلف أكتوبر : مصر وسوريا والثورة الفلسطينية منذ ١٩٧٤ .

وأغلب الاحتمالات ـ فى ضوء استقرار حركة الأحداث ـ أنها تخطط ، بعد ذلك ، لإشعال النار فى الصومال وجنوب السودان ، وفى الخليج العربى حيث يتراكم أكبر مخزون بترولى فى العالم نسبياً .

وبذلك يتهدد الخطر كل أجزاء الوطن العربى دون استثناء بنيران مشتعلة فى القلب وعلى الأطراف الغربية والشرقية والشمالية والجنوبية .

ومن هنا تبرز المصلحة القومية المشتركة للوطن العربى فى التصدى الجماعى لعملية الحريق التخريبية الشاملة .

ثالثاً :

إن الخليج العربى بثروته البترولية الهائلة قد تحول ، فى نظر الاحتكارات والقوى التوسعية غير العربية الجديدة (إيران الشاهنشانية) فى المنطقة ، إلى ما يمكن أن يسمى فى قاموسنا السياسى « بفلسطين البترولية » أو « أرض الميعاد البترولية » للقوى الاحتكارية والتوسعية . وبالتالى فهناك خطر

محتمل ، أن يحاصر الجزء الآسيوى من العالم العربى بين « إسرائيل صهيونية » فى الغرب و « إسرائيل البترولية »(*) فى الشرق .

وذلك من أجل تقوية وصلب عود إسرائيل الصهيونية التى تعانى بدايات مرحلة الانهيار منذ ضربة أكتوبر ١٩٧٣ والضربات العسكرية السياسية المتنامية القوة من الثورة الفلسطينية . فضلاً عن سلب منبع من أهم منابع الطاقة فى العالم العربى ، وتشديد حواجز الفصل بين مشرق الوطن العربى ومغربه .

وهذا العامل - فى حد ذاته - يبلور محوراً من أهم محاور المصلحة القومية العربية المشتركة .

رابعاً :

إن البترول ، منبع الثورة العربية المعاصرة ، هو بطبيعته مورد غير متجدد . وسيأتى زمن تجف آباره . وإن ما يجرى الآن بالنسبة للبلاد العربية المنتجهة للبترول هو فى حقيقته تبادل أصول عينية بأصول مالية . وأن هذه الأصول المالية تخضع فى النهاية لسيطرة الدول المستوردة ونظمها المالية وما تعانيه من تضخم . والأمر المؤكد - ديناميكياً - من أجل تعويض الجفاف البترولى المحتمل ، وابتلاع التضخم لنسبة كبيرة من عائداته . وذلك بالقيام بعملية تنمية ، صناعية زراعية ، سريعة وواسعة النطاق ، لتضمن إستمرار وتقدم الحياة الإنسانية لشعبها . خاصة وأن البترول الخام اليوم يمثل ما بين ٩٠ ٪ الى ٩٥ ٪ من إيرادات التصدير لهذه الدول .

وهذا النوع من التنمية الإقليمية المطلوبة ، كقضية حياة أو موت بالنسبة لكل دولة ، ليس من الممكن أن تتم بمعزل عن العالم العربى بطاقاته المتعددة وكوادره العاملة والفنية ، أو حتى كسوق على الأقل .

ومن هنا كان لا مفر من أن تتخذ التنمية طابعاً قومياً يشمل كل الوطن

(*) المقصود « بإسرائيل البترولية » هى إيران تحت حكم الشاه .

العربى ، يتم خلالها الأخذ بنظام تقسيم العمل العربى وتنسيق التكامل الاقتصادى المشترك بين جميع الأجزاء . وتوظيف الفوائض العربية البترولية الهائلة ، والتى تتراوح التقديرات العالمية لها بين ١١٠ مليار دولار (تقرير جيمس اتكنز خبير الطاقة الأمريكى) وبين ١٨٠ مليار دولار (تقدير الفايناشال تايمز) فى عام ١٩٨٠ ، توظيفاً رشيداً ومنتجاً ومضموناً فى الوطن العربى ، تجنبها بلوعات التضخم والهزات المالية والاقتصادية والاجتماعية للنظام الرأسمالى العالمى ، وثمة مجالات بكر ورحبة ، دون حدود ، فى العالم العربى ، صالحة للاستثمار ورفع المستوى المعيشى العام للإنسان العربى والناتج القومى ، نذكر منها على سبيل المثال ، الحديد فى بلدان المغرب العربى والواحات المصرية . والفوسفات فى المغرب والأردن ومصر ، والكبريت فى العراق ، والنحاس والكروم والمانزيوم والجص والفروريت والاورانيوم والمعادن النادرة فى شبه الجزيرة العربية وسيناء . والمساحات الشاسعة غير المستغلة زراعياً فى سوريا والعراق ولبنان والمغرب والسودان والصومال . هذا كله فضلاً عن استثمارات الغاز الطبيعى فى الوطن العربى ، والتى تقدر طاقته مبدئياً بـ١,٠٠٠ مليار متر مكعب ، والطاقة الشمسية الواسعة الثراء فى بلادنا .

خامساً :

فى العصر الراهن ، وفى المستقبل ، التقدم ومواصلة التقدم ، يرتهنان بالكتل الاقتصادية الكبيرة ذات العمق الانتاجى مثل السوق الأمريكية والسوق الأوروبية وسوق الكيكون الاشتراكى . ولا حياة للأسواق الصغيرة والهامشية . ومعيار السوق الكبير ـ اليوم ـ هو حجم بشرى اجتماعى موحد لا يقل عن مائة مليون نسمة ، ففى هذا الإطار فقط تتوافر القدرة على الإنتاج الكبير والمتنوع الجيد ، وعلى التحديث ، وعلى استيعاب وتطوير ثورة العلم والتكنولوجيا ، سواء ذاتياً أو بالتبادل الكفء مع الغير .

ومن هنا تبرز المصلحة القومية المشتركة لكل بلد عربى ولكل طبقة اجتماعية ، فى ضرورة العمل على بناء كتلتها الاقتصادية العالمية الكبيرة .

ذلك أن كيانات من مليون أو خمسة أو عشرة أو حتى أربعين مليوناً ، لم تعد قادرة بمفردها على الحياه ، ليس بمستوى المستقبل المنظور وحسب . بل أيضاً بمستوى الواقع الراهن .

- ٧ -

وهكذا ، يمكن بإسلوب حقن الصعوبة ذات الأبعاد الأربعة : بالمصل ذى العوامل السياسية والاجتماعية الخمسة ، أن نتوصل الى « الصياغة الممكنة واقعياً لحياة وتقدم الوطن العربى » فى عصر التعايش السلمى والوقت البترولى . وهذه الصياغة تتحدد فى إطار جدلى هو « التعايش القومى مع إستمرار حيوية الصراع الاجتماعى والسياسى » .

بمعنى أن التعايش الذى تستلزمه ، طبيعة الظروف التاريخية الاستثنائية ، يستند الى المصالح القومية المشتركة فى بناء الكيان الاقتصادى القومى الموحد ، الذى ينقل العرب من حالة « الكم » المهمل الفاقد الحيوية - رغم ثراء طاقاته - الى حالة « الكيف » المنتج والمؤثر على حركة الأحداث فى المنطقة وفى العالم .

بيد أن هذا التعايش ، لكى يستقر ويتطور سلمياً ، لا يجب أن يصادر حق جميع النظم والطبقات فى العالم العربى فى الصراع الفكرى والسياسى والاجتماعى فيما بينها ، وصولاً الى أكثر الأوضاع تقدماً وحرية وعدالة للانسان العربى فى نهاية القرن العشرين .

الورقة الرابعة

الأزمة الراهنة في حركة التحرر العربي

ورقة من الملف العربى المعاصر ، طرحت للنقاش فى مؤتمر الخريجين العرب – الأمريكان الذى انعقد بمدينة ديترويت بالولايات المتحدة فى أكتوبر – تشرين أول ١٩٧٨ .

تعانى الحركة التقدمية العربية ، بصفة عامة فى الوقت الراهن ، موجة جزر ذات مدى أوسع وأقوى نسبياً . بالقياس الى كل موجات الجزر التى اصطدمت بها الحركة ، من حين لآخر ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى ١٩٤٥ وإنشاء إسرائيل فى ١٩٤٨ .

واللافت للانتباه ، أنه تحت ضربات هذه الموجة ، أخذت الحركة التقدمية تفتقد ، بشكل ملحوظ ، قدراتها على الهجوم والمبادرة التى ظلت تتمتع بها ، بدرجات متفاوتة ، ومنذ أوائل الخمسينيات حتى منتصف الستينيات . وهى اليوم تتراجع بشكل عام ، الى مواقع دفاعية ، تتراوح فيها حركتها بين « الدفاع السلبى » كما هو فى حالات مواجهة صعود ظاهرة الهيمنة البترولية المعادية للتقدم فى العالم العربى وما يرتبط بها من نمو طبقة رأسمالية طفيلية كومبرادورية موحدة المصالح فى غالبية البلدان العربية ، وبين « الدفاع الايجابى » الذى يتمثل فى مقاومة سياسة الخطوة خطوة الأمريكية بأشكالها وصياغتها المتعددة ، الرامية الى تحويل الصراع العربى الإسرائيلى الى صراع عربى مع الثورة الفلسطينية .

بل يلاحظ ، فى بعض الحالات الحادة والمواقع الاستراتيجية ، أن الحركة التقدمية أجبرت على التقوقع والانكفاء . وذلك بهدف حماية كوادرها

وتنظيماتها من خطر التدمير والفناء . وذلك كما حدث للقوى التقدمية اللبنانية ، إثر اقتحام قوات الردع السورية ، تحت ضغط تغلب التناقضات الفرعية العربية على التناقضات الرئيسية مع العدو ، ساحة الصراع الدامى بلبنان فى يونيو ١٩٧٦ ، بكثافة ٣٥ ألف جندى ودعم مشترك من دول المواجهة العربية القتالية والبترولية ، أكدته مقررات قمتى الرياض والقاهرة .

- ٢ -

غنى عن البيان ، أن هذا الرصد لواقع الحركة فى اللحظة الراهنة ، لا يعنى - سواء فى التحليل النظرى أو التعامل التطبيقى - نزع « هذه اللحظة » من سياقها التاريخى المترابط والممتد . ماضياً وحاضراً ومستقبلاً . أو عزل هذه الموجة من موجات الجزر عن مجمل التفاعلات الديناميكية فى وطننا وعالمنا ، التى تتشابك وتتداخل فيها دون انقطاع موجات الجزر وموجات المد ، بدرجات متفاوتة من التعقيد فى المكان والزمان وفى العوامل الموضوعية والعوامل الذاتية للقوى التقدمية . وانما المقصود بالدقة ، هو الاقرار « بالطابع الغالب الذى يسيطر فى اللحظة الراهنة من مسار التاريخ على الحركة التقدمية العربية » واتخاذه مدخلاً واقعياً للتحليل والفعل . وذلك بهدف استكشاف الطرق والوسائل التى تعيد للحركة التقدمية العربية قدراتها على المبادرة والانتقال الى مواقع الهجوم مرة أخرى .

- ٣ -

يحسن ، بادىء ذى بدىء ، أن نحدد - كنقطة أولى - ماذا نعنى بالحركة التقدمية العربية فى الوضع الراهن ؟ وأن نحدد - كنقطة ثانية - ماذا نعنى بالوضع الراهن للحركة التقدمية العربية ؟

نحن ننطلق - بالنسبة للنقطة الأولى - من المقولة العامة التى ترى الحركة التقدمية ، تياراً يضم جميع القوى الاجتماعية والسياسية التى تستهدف وفق مقدراتها المادية وآفاقها الأيديولوجية ، التقدم بمجتمعها خطوات كمية أو خطوة نوعية ، عما هو قائم من بنيات ثقافية واجتماعية واقتصادية ، لم يعد

يلبى مصالح واحتياجات وآمال الغالبية العظمى من الشعب . وذلك بمعايير مستمدة من خصوصية مرحلة التطور التاريخى التى يمر بها هذا المجتمع ، دون ما تجاهل أو انفصال عن عمومية روح العصر ومتغيراته الدولية .

بيد أن هذا يظل تحديداً عاماً يتسم ، بالتبسيط ما لم نعمل ترجمته على ترجمة قومية ، متكيفة مع الظروف الخاصة والسمات المميزة لمجتمعنا العربى فى مرحلته التاريخية المعاصرة .

وفى تقديرنا ، أنه طالما أن الشعب فى مختلف بلدانه بالوطن العربى ، ما برح يناضل - كخط عام من أجل استكمال تحرره السياسى والاقتصادى .. وتنمية اقتصاده الوطنى بما يرفع مستوى معيشته .. وتطوير نظامه السياسى على نحو ديمقراطى بما يضمن له حرياته الأساسية وحقوقه فى المشاركة فى وضع القرارات المتعلقة بمصيره .. فإن المرحلة الراهنة من تاريخ المجتمع العربى تبقى فى إطار الثورة الوطنية الديمقراطية ، ومحكومة بقوانينها وأهدافها .

وبإعمال هذه القوانين والأهداف ، فإن وعاء القوى التقدمية مفروض أن يتسع ليشمل البرجوازية الوطنية بفئاتها المختلفة والفلاحين والعمال أيضاً فضلاً عن المثقفين الوطنيين بحكم دورهم المتميز المنشط للحركة التقدمية فى البلدان النامية .

غير أن الثورة الوطنية الديمقراطية ، فى الواقع العربى ، تواجه ظروفاً خاصة تتولد عنها تعقيدات رئيسية أدت الى اكتساب هذه الثورة ، فى حركتها سمات وأبعاد متميزة . الأمر الذى ينعكس - بالضرورة - على مضمون ومكونات وعاء القوى التقدمية العربية الراهنة .

كيف ؟

باختصار ، يمكن أن نرصد الظواهر السبع التالية بالنسبة الى حركة الثورة الوطنية الديمقراطية وتفاعلاتها مع القوى التقدمية .

الظاهرة الأولى ، تتمثل فى امتداد المساحة الزمنية لمرحلة الثورة

الوطنيـة الـديمقراطيـة العربيـة على نحو غير عـادى . حتى أنهـا تبلـغ فى بعض البلاد ، كمصر ، حوالى قرن من الزمان . بدأت بالثورة العرابيـة عـام ١٨٨١ . وماتزال ماضية لإنجـاز مهـامهـا ، مـارة بثورة ١٩١٩ وثورة يوليو ١٩٥٢ . وفى بلاد أخرى مثـل سـوريـا والعراق وفلسطين بـدأت فى أوائـل القرن العشرين وعشريناته وثلاثيناته وما برحت مستمرة بحلقات متعاقبة .

وقـد نتـج عن هـذه الظـاهرة ، التى لم يشهـد التـاريـخ الإنسـانى سـوى حالات نـادرة منهـا ، تغيير دائب ومتنوع لقوادهـا وقيـاداتهـا وأسـاليبهـا بل وأعدائها . فضلاً عن مواجهتها لعواصف المتغيرات الـدوليـة فى القرنين التـاسع عشر والعشرين .

وإذا كان هذا الأمر ينم ، من ناحية ، على ضخامة حجم الطاقة الثورية المختزنة فى الواقع العربى ، إلا أنه يكشف فى نفس الوقت ، بحكم طـابع الهبـات الجماهيرية المتقطعة التى تميز بها مسـار الثورة ، عن أزمـة حـادة ، تكاد تكون مزمنة ، فى القدرة الموضوعية والـذاتيـة للقيـادة . وفى مسـألـة تنظيم الطـاقـة الجماهيرية بفاعلية ذات نفس طويل .

- ٥ -

الظاهرة الثانية ، تتعلق بالـدور المتعـاظم الـذى أخـذتـه البرجوازيـة الصغيرة ، على وجه الخصوص ، تقوم به فى مسار الثورة الوطنية الـديمقراطيـة فى العالم العربى . وذلك فى أعقاب الحرب العالمية الثانيـة بمتغيراتهـا الـدوليـة . والتى كان أبرزهـا ظهـور العـالم الاشتراكى ، قطبـاً قـادراً على إدارة الصراع الايـدولوجى والسيـاسى مع العـالم الاشتراكى ليشمل كل المجتمع الـدولى ، وقيـام إسرائيل بقوة السلاح ، وعلى نحو أوقع ، الهزيمة التاريخية بالبرجوازية العربية الكبيرة ، وكشف عـدم قـدرتهـا على الاستمرار فى قيـادة الثـورة الـوطنيـة الديمقراطية وتحدياتها .

ولعل أخطر ما فى هذه الظاهرة يتبلور فى أمرين :

الأول ، تعـاظم حجم البرجوازيـة الصغيرة فى الـواقـع العربى ، المتخلف

اقتصادياً واجتماعياً ، بمعدلات كبيرة ، وذلك بالقياس الى الطبقات الاخرى وخاصة الطبقة العاملة . ثم تحول هذا « الحجم » الى « كيف نشط » ، وذلك بحكم التناقضات التى اخذت تزداد حدة بين مصالح هذه البرجوازية الصغيرة وبين النظام الاجتماعى والسياسى الذى سيطرت عليه البرجوازية الكبيرة وبات اعتمادها على الاستعمار كاملاً . هذا فى الوقت الذى كانت فيه البرجوازية الصغيرة هى المصدر الأساسى لغالبية المثقفين ولغالبية الكوادر التى تمركزت بالمواقع الدنيا والمتوسطة من مختلف أجهزة الدولة التى جرى بناؤها . أو تدعيمها إثر حصول كل بلد على استقلاله .

وهكذا غدت البرجوازية الصغيرة ، فى غياب طبقة عاملة مؤثرة كماً وكيفاً ، هى القاعدة الاجتماعية الأساسية ، لكل الحركات النضالية والتنظيمات والأحزاب السياسية بما فى ذلك الأحزاب والحركات الأكثر جذرية كالأحزاب الاشتراكية والشيوعية . وإن كانت هذه الأحزاب الثورية ، بدرجاتها المختلفة ، قد أسهمت بدورها فى إخصاب البرجوازية الصغيرة بيذورها ، الأمر الذى أفرز من داخل هذه الطبقة قوى واتجاهات ذات بعد اجتماعى ثورى ، وقدرة على التصدى القيادى لإنجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية .

الثانى ، قيام بعض العناصر الثورية فى الطبقة البرجوازية التى تمركزت فى المواقع الدنياوالمتوسطة من القوات المسلحة ، بتحويل الجيش الذى جرى تكوين هيئة ضباطه ، بعد الاستقلال السياسى ، من أبناء الطبقة البرجوازية الصغيرة فى الأساس ، من أداة قمع فى يد البرجوازية الكبيرة الحاكمة الى أداة تفجير انقلابات سياسية واجتماعية تتراوح فى درجاتها الثورية . بمعنى أن الطبقة البرجوازية الصغيرة استعاضت بجهاز الجيش المنظم والمسلح والقادر على الحركة المنضبطة ، عن التكوين الفعلى للحزب السياسى الثورى فى أحضان المجتمع . وهكذا عندما تمكنت البرجوازية الصغيرة ، بطلائعها الأكثر ثورية ، من أن تتسلح بالجيش ، أقدمت على إحداث الانقلاب والاستيلاء على السلطة ، والانتقال بالثورة الوطنية الديمقراطية الى مرحلة أكثر تقدماً .

سواء فى المواجهة مع الامبريالية والاستعمار الجديد والخطر الصهيونى المتجسد فى إسرائيل . أو فى التصدى لقضايا التخلف الاقتصادى والاجتماعى ومحاولات بناء الاقتصاد الوطنى المتطور والمستقل ، والتحرر الاجتماعى للإنسان العربى من الاستغلال الرأسمالى التقليدى . وإن بقيت الحركة محكومة ، غالباً وفى جميع إتجاهاتها ، بمصالح البرجوازية الصغيرة وتطلعاتها وتذبذباتها ،غير أن هذا النهوض البرجوازى الصغير أحدث ، موضوعياً ، تغييراً جوهرياً ، لأول مرة فى التاريخ العربى والعالم الثالث ، من طبيعة الدور التقليدى المستقر للجيوش كأداة قمع لصالح البرجوازية الكبيرة الحاكمة ، ومن انقلاباتها كحركات عسكرية رجعية ذات طبيعة فاشية معادية للجماهير الشعبية .

ولعل هذا هو « جوهر الناصرية » نظرياً وعملياً . فقد كان عبد الناصر هو القيادة الأولى الناجحة لهذه العملية التاريخية الجديدة ، فى إطار الثورة الوطنية الديمقراطية فى الوطن العربى والعالم الثالث ، إذا وضعنا فى الاعتبار حركة « عرابى » العسكرية فى مصر أيضاً عام ١٨٨١ . وقد تلى تفجير يوليو ١٩٥٢ ، تفجيرات سياسية واجتماعية « للبرجوازية الصغيرة المسلحة بالجيش » . متفاوتة النجاحات ، فى عدد من البلدان كالعراق وسوريا . وذلك جنباً الى جنب مع تفجيرات أخرى لم يتحقق لها النجاح فى الأردن والسعودية والمغرب وتونس .

ومنذ ذلك الوقت (عام ١٩٥٢) ، غدا الجيش فى العالم العربى بوصفه أخطر وأهم المؤسسات المركزية المنظمة والمسلحة ، يغلب عليه طابع ومصالح البرجوازية الصغيرة ، يمتلك ثقلاً خاصاً ، لا يمكن إغفاله أو تجاوزه ، عند تحديد مسار وماهية القوى التقدمية العربية المعاصرة .

- ٦ -

الظاهرة الثالثة ، تتحدد فى اليقظة القومية المعاصرة التى شملت كل أجزاء الوطن العربى ، وراحت تطرح بإلحاح متزايد على كل القوى وفى مقدمتها القوى التقدمية ، قضية الوحدة العربية بأفكار وصياغات متعددة

وأحيانا متصادمة . بمعنى أن القومية العربية غدت ، منطلقاً فكرياً وعملياً لحركة كل فصيل من فصائل القوى التقدمية . وكان مما أذكى ذلك ، فضلاً عن الرصيد المتراكم تاريخياً من الأسس القومية المشتركة بين البلدان العربية من أرض وشعب ولغة وتكوين نفسى وثقافى ومصالح اقتصادية ، ثلاثة عوامل رئيسية حديثة التكوين نسبياً :

أولها : التحدى الإسرائيلى ، بعد احتلاله واستيطانه لفلسطين ، لمصير كل بلد عربى دون استثناء ، وبالتالى للعروبة ككل لا يتجزأ .

ثانيها : اكتشاف مصر ، من خلال ثورة ١٩٥٢ بصورة خاصة ، لعروبتها . وبأن لا مستقبل لها خارج دائرة الانتماء العربى : وأنه بقدر حجم ونوعية دورها فى الساحة العربية ، بقدر ما تكتسب من وزن مؤثر محلياً وعالمياً ، يعود عليها بالتالى بمنافع ذاتية على درجة كبيرة من الأهمية .

وبالمقابل فإن الالتحام المصرى بالعروبة ، منح الجسد العربى ، العمود الفقرى اللازم للنهوض والحركة الإيجابية .

ثالثها : نمو الوعى العربى العام ، خلال وبعد الحرب العالمية الثانيةومتغيراتها الدولية ، بالأهمية المتزايدة للمنطقة العربية ككل موحد فى حساب الجغرافيا السياسية العالمية . وذلك سواء بحكم الموقع الجغرافى الاستراتيجى للمنطقة الممتد فى قارتى آسيا وافريقيا أو بحكم ما بات معروفاً على وجه اليقين منذ أواخر الثلاثينيات من أنها موطن أكبر مخزون احتياطى للطاقة البترولية . وكان طبيعياً أن تتبادل هذه اليقظة القومية العربية الحديثة ، التأثير والتأثر ، بالثورة الوطنية الديمقراطية المستمرة بحلقاتها المتتابعة .

وهكذا اكتسبت القومية العربية الحديثة ، مضموناً ثورياً ديمقراطياً ، يميزها عن القومية العربية التقليدية التى ظلت طويلاً أسيرة المفاهيم الطوباوية والنوازع العرقية الى حد كبير . وفى نفس الوقت اكتسبت الثورة الوطنية الديمقراطية ـ بالمقابل ـ أبعاداً وأهدافاً وحدوية قومية . ونتج عن

ذلك أنه لم يعد ممكناً فى الواقع الحى ، اعتبار أو تصور أية قوة فى بلد عربى ، مهما كانت درجة ثوريتها الفكرية ، فى عداد القوى التقدمية الفاعلة ، إذا بقيت خارج دائرة القومية العربية وحركة النضال من أجل الوحدة .

- ٧ -

الظاهرة الرابعة ، تتحدد فى أن الثورة الوطنية الديمقراطية تحت قيادة الفئات الثورية من البرجوازية الصغيرة ، فى محاولاتها دعم الاستقلال السياسى باستقلال اقتصادى ، ودفع عجلة التنمية للاقتصاد وخاصة فى مجال الصناعة بأسلوب مخطط وإعادة توزيع الدخل القومى على نحو يرفع نسبياً من مستوى معيشة الطبقات الشعبية الكادحة ، اصطدمت خلال معارك متعددة ، بلغت حد العنف الدموى ، بالامبريالية والاحتكارات والاستعمار الجديد (شركة قناة السويس فى مصر وشركات البترول العالمية فى العراق والجزائر وليبيا إلخ) وذلك بالإضافة الى الإقطاع وكبار ملاك الأراضى والرأسمالية الكبيرة .

وفى مناخ هذه المعارك التى اشتعلت من حول قضايا الاستقلال الاقتصادى والتنمية ، أقدمت البرجوازية الصغيرة من خلال سيطرتها على جهاز الحكم أساساً ، على اتخاذ عدد من الإجراءات ذات الطابع التقدمى كالإصلاح الزراعى ، الذى بلغ حد الثورة الزراعية كما حدث فى الجزائر ، ودعم الحركة التعاونية فى الريف وتأميم عدد من المؤسسات الاحتكارية الأجنبية والمملوكة للرأسمالية الكبيرة المحلية وإنشاء قطاع عام يقود عملية التنمية وخاصة الصناعية على أساس مبدأ التخطيط القومى ، ومنح العمال حق المشاركة فى الادارة والأرباح وإقرار نسبة الـ ٥٠ ٪ للعمال والفلاحين فى المجالس الشعبية المنتخبة ، ومجانية التعليم وكسر إحتكار التعامل الاقتصادى والتجارى مع السوق الرأسمالى والانفتاح على السوق الاشتراكى .

وعلى الرغم مما شاب هذه الإجراءات من سلبيات ونواقص ، واستئثار

البيرقراطية بعمليات تطبيقها بمعزل عن رقابة شعبية فعالة ، إلا أنها منحت ـ موضوعياً ـ مضموناً اجتماعياً متقدماً راح يتجه فى بعض نقاطه الى آفاق اشتراكية .

وقد تولد عن هذا الالتحام التاريخى بين مهام الثورة الوطنية الديمقراطية ومهام الثورة الاجتماعية ذات الافاق الاشتراكية ، تغيير أساسى فى بنية القوى التقدمية العربية . إذ انسلخت عنها الشرائح العليا والمتوسطة من البرجوازية الوطنية حتى ولو كانت وحدوية الاتجاه عربياً . وتبلورت ، فى نفس الوقت ، مجموعة قوى اجتماعية جديدة مرتبطة ارتباطاً ثورياً ، لم يسبق مثيل ، بعملية الإنتاج والتطور . وبالتالى منحت الحركة العامة للقوى التقدمية العربية طاقات ذات عمق غائر فى البنى التحتية للواقع العربى . ونعنى بهذه القوى الاجتماعية الجديدة ، على وجه التحديد ، فلاحى الإصلاح والثورة الزراعية وعمال القطاع العام ، والمتعلمين من أبناء العمال والفلاحين بفضل إقرار مجانية التعليم .

ـ ٨ ـ

الظاهرة الخامسة ، تدور من حول تعاظم التحدى الإسرائيلى ، وخاصة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ ، الى حد تجاوز فلسطين والبلدان العربية المجاورة ، الى كل الوجود العربى ، مشرقاً ومغرباً ، وأمنه وقدراته على التطور والتقدم .

وجاء انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة فى ١٩٦٥ وتصديها الفدائى للتحدى الإسرائيلى رغم مناخ الهزيمة ، منفردة حتى اشتعال حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس فى عام ١٩٦٩ ، ليقوم بدور التجميع والحشد الديناميكى لمقاومة التحدى الإسرائيلى ، على المستوى القومى الشامل للوطن العربى .

الأمر الذى خلق الظروف الموضوعية ، لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى . لبناء حد أدنى من وحدة عمل عربى مشترك ذى طابع

هجومى ضد التحدى الإسرائيلى ، أمكن معه استمرار الصمود ثم تفجرت حرب أكتوبر ١٩٧٣ المحدودة . وإذا كانت هذه الحرب قد أسفرت عن إحراز انتصارات تكتيكية عربية ، إلا أنها كشفت عن مفاجأة استراتيجية أساسية وهى شجاعة وقدرة المقاتل العربى الذى تربى وتكون فى أحضان الثورة الوطنية الديمقراطية بأبعادها الوحدوية وآفاقها الاشتراكية .

بيد أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، لم تحسم الصراع مع التحدى الإسرائيلى . والانتصارات التكتيكية التى حصل عليها المقاتل العربى ، لم تستثمر استثماراً جيداً . بل ، جرت وماتزال ، محاولات لحصارها وإهدار آثارها . وتجمعت كل قوى الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والرجعية المحلية فى تحالفات جديدة متعددة ذات وسائل وأساليب مختلفة . تتراوح بين الضغط السياسى والاقتصادى عامة والبترولى خاصة ، وبين العنف وتفجير الحروب الأهلية (لبنان) والانفصالية (الأكراد فى العراق) ومنازعات الحدود (ليبيا ومصر) . وذلك بهدف تصفية ، أو على الأقل سلب فاعلية الحركة الوطنية الديمقراطية . مع التركيز على المقاومة الفلسطينية وتحالفها مع القوى التقدمية اللبنانية .

وذلك باعتبار أن الساحة « الفلسطينية ـ اللبنانية » أصبحت تمثل جبهة الصدام الأمامية للثورة العربية ببعدها الوحدوى وآفاقها الاشتراكية .

وباعتبار أن المنتصر فى هذه الساحة ، أو على الأقل غير المنهزم سوف يملك ، القدرة ، على المضى فى تحقيق وحماية مصالحه ، ومحاصرة وضرب مصالح الطرف الآخر ، استراتيجيا على مدى المستقبل المنظور . هذا المستقبل الذى يمكن أن نسميه بعصر البترول الذهبى ، والممتد وفقاً لأغلب التوقعات ، حتى نهاية القرن العشرين .

ومن هنا تعمق أكثر فأكثر ، فى وجدان الشعب العربى ووعى القوى التقدمية ، أن معركة المصير للمستقبل المنظور ، تتكثف فى المواجهة الجذرية مع التحدى الإسرائيلى بكافة أبعاده الامبريالية والاستعمارية الجديدة والرجعية

المحلية المدعمة بالطاقة البترولية ،

وبالتالى ، فإن القضية الفلسطينية ، بخصوصيتها وعموميتها ، إنتقلت كيفياً ، بفعل تراكم حركة الأحداث المعقدة منذ حرب الأيام الستة فى ١٩٦٧ حتى الحرب الأهلية فى لبنان ، مروراً بحرب أكتوبر ١٩٧٣ وسياسة الخطوة خطوة الأمريكية وتفاقم السلبيات السياسية والاجتماعية للقوة البترولية العربية وارتباطاتها الاحتكارية ، من مركز « بند من بنود » جدول أعمال الحركة التقدمية العربية ، أو على المستوى القومى . بتعبير آخر تكثفت كل صراعات الحركة فى « البؤرة الفلسطينية » . وتبلور عن هذا التكثيف التاريخى ، معيار واقعى لقياس حقيقة ومدى تقدمية كل قوة عربية فى الواقع المعاصر ، ونقصد به معيار « الفلسطنة » الذى يعنى تحديداً المشاركة فى النضال لاقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق أرض تتحرر من فلسطين كمرحلة أولى وضرورية نحو بناء الدولة الديمقراطية العلمانية لكل فلسطين .

وكشفت « الفلسطنة » فى الواقع العربى عن منابع اجتماعية ـ سياسية خاصة أثرت ـ بدورها ـ الحركة التقدمية العربية قوى استراتيجة جديدة هى فدائى الثورة الفلسطينية ومقاتلى حرب أكتوبر .

وهذه قوى من شأن تلاحمها الحتمى مع مجموعة قوى فلاحى الإصلاح والثورة الزراعية وعمال القطاع العام والمتعلمين من أبناء العمال والفلاحين التى أفرزتها المنابع الاجتماعية لمسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية نحو آفاق اشتراكية ، أن تحدث على المدى المتوسط والبعيد ، تغييراً جذريا فى موازين القوى المتصارعة فى المنطقة لصالح التقدم والثورة .

ـ ٩ ـ

الظاهرة السادسة ، تبدو فى إغراق العالم العربى حتى الثمالة فى بحر متلاطم من الأفكار والفلسفات والقيم الغيبية ، واستغلال « الدين » « مدفعية ثقيلة » ضد القوى التقدمية العربية وثورتها الوطنية الديمقراطية ببعدها الوحدوى وآفاقها الاشتراكية ومحورها الفلسطينى .

ويتجسد هذا الاستغلال فى صياغات متعددة ، تستهدف جميعها « إخصاء » قدرة الإنسان العربى على تغيير واقعه والسيطرة على مصيره ، وفى هذا المجال تتنوع حملات التأويلات المشوهة للتراث الدينى والروحى العميق الجذور فى المنطقة . هذا التراث الذى كان قوة دافعة للتحرر والتقدم للإنسان العربى ، وذلك فى عصر المخاض للثورة الوطنية الديمقراطية فى أواخر القرن التاسع عشر ، بمشاركة قيادات دينية مستنيرة تواصلت ، قومياً وتاريخياً ، منذ الطهطاوى ومحمد عبده فى المشرق العربى حتى عبد الحميد بن باديس فى المغرب العربى . وحملات التكفير لكل فكر تقدمى أو حتى عصرى ، والدعوة الى السلفية واعتبار كل من ينادى بالاشتراكية والقومية العربية والصداقة مع البلدان الاشتراكية ، قوى جاهلية يتوجب ، دينياً إهدار دمها بالعنف الارهابى .

الأمر الذى أدى الى إفتعال معارك وهمية عن الحلال والحرام فى الثقافة والتعليم والمأكل والملبس ، وعلاقة الرجل بالمرأة . تستنفذ الطاقة والجهد فيا لا طائل من ورائه إلا تزييف الوعى الجماهيرى العام . وصرف النضال ضد الأعداء الحقيقيين وتبديده فى محاربة طواحين هواء .

وجرى هذا كله جنباً الى جنب مع إشعال نيران الصراعات بين الأديان وتأجيج الفتن الطائفية بهدف تفتييت التوحد القومى للشعب الى كيانات طائفية متنازعة . كما حدث فى لبنان على نطاق دموى واسع وكما حدث على نحو أضيق ، ولكنه يحمل نفس المخاطر ، فى كل من العراق وسوريا ومصر والجزائر .

وفى هذا المناخ تولدت قوى واتجاهات دينية تقدمية تستلهم الروح النضالى للتراث الإسلامى والمسيحى ، تربط بين التعاليم الدينية التى تدين بها الغالبية العظمى من الجماهير وبين قضايا التحرر السياسى والاجتماعى التى تطرحها الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة .

ولأول مرة ، منذ الأربعينيات . تحالفت هذه القوى الدينية التقدمية

تنظيمياً وسياسياً ، بوزن مؤثر وفعال ، مع الحركة التقدمية العربية بكل فصائلها بما فى ذلك الماركسيين ، وذلك على أساس برنامج عمل مشترك . وتم ذلك فى عدد من المواقع الرئيسية بالواقع العربى ، فى مقدمتها التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى مصر والحركة الوطنية التقدمية فى لبنان وحزب جبهة التحرير الجزائرى وحزب البعث العربى والجبهة الوطنية التقدمية فى العراق وسوريا والتنظيم الثورى الموحد باليمن الديمقراطى .

إن أهمية هذه الظاهرة ، أنها تطرح علمياً ، ولأول مرة منذ تفجر الثورة الوطنية الديمقراطية ، امكانية بروز قوى تقدمية من ذات المحيط الدينى تقوم بقطع الطريق على الامبريالية والصهيونية والرجعية فى استغلالها للدين ضد الحركة التقدمية العربية التى تمارس نضالها وسط جماهير مؤمنة يسودها التدين العميق والمؤثر ـ بالضرورة ـ تأثيراً بالغاً على مواقفها واختياراتها السياسية والاجتماعية .

ـ ١٠ ـ

الظاهرة السابعة ، تتلخص فى أن المنبت التاريخى والأساسى لغالبية القوى التقدمية العربية الراهنة هو البرجوازية الصغيرة ، وذلك على اختلاف اتجاهاتها الفكرية وأحزابها السياسية من قومية الى شيوعية .

وإذا كان هذا لا ينفى بروز عناصر تقدمية من منابع اجتماعية اخرى كالبرجوازية الوطنية بل والكبيرة فى بعض الأحيان والطبقة العاملة ، إلا أن البرجوازية الصغيرة تظل هى المنبع الغالب والأقوى .

وهذا يعنى أن التعدد فى منابع القوى التقدمية ، يأتى دائماً على مستويين ، اجتماعى وايديولوجى ، الأمر الذى من شأنه أن يولد ، بالضرورة ، بحكم تمايز النظرات الايديولجية والأصول الطبقية ، صراعات جانبية ، فيما بينها ، رغم وحدة مسارها النضالى فى إطار الثورة الوطنية الديمقراطية . وتصبح القضية المطروحة بالحاح فى هذا المجال هى كيف يمارس الصراع صحياً مع استمرار الحفاظ على وحدة الفعل بين مختلف فصائل

وأحزاب القوى التقدمية العربية .

هذا وجه واحد من هذه الظاهرة .

أما الوجه الثانية ، فيكمن فى أنه لما كانت القوى التقدمية العربية بأحزابها وتنظيماتها وشخصياتها ، قيادتها وكوادرها قد نشأت ـ غالباً ـ فى أحضان البرجوازية الصغيرة . فلا مفر جدلياً من أن تظل هذه القوى التقدمية ، بدرجة أو بأخرى وبقدر أو آخر من الزمن ، متأثرة بقيم وطبيعة البرجوازية الصغيرة التى تتسم دوماً بعدم الاستقرار والتذبذب . وذلك بحكم أن أوضاعها غير المتجانسة فى عملية الانتاج ، يخضعها لتقلبات انقسامية عديدة تصعد ببعضها الى دنيا البرجوازية المتوسطة والكبيرة وتهبط ببعض اخر الى مراتب البروليتاريا .

والواقع أن هذا الطابع الاجتماعى الوراثى الغالب ، للقوى التقدمية العربية الراهنة يتفاعل سلبياً مع عدد من العوامل الهامة مثل غياب طبقة عاملة ذات وزن قيادى فى الواقع العربى ، أو عدم توافر الظروف الموضوعية والذاتية لإحداث القدر الضرورى من التلقيح والاخصاب بين المثقفين الثوريين والقوى الاجتماعية المؤهلة بطبيعتها للثورة ، فضلاً عن سيادة الأمية وقيم المجتمع الزراعى المتخلف والضغوط اليومية للفقر الكاسح .

وتحت وطأة التفاعل بين مجمل هذه العوامل ، يتضخم على نحو مرضى لقيادة الفردية العربية التقدمية فى حركة التاريخ ، وتتاح الفرصة ب « الذاتية » على « الموضوعية » و « الشللية » على التنظيم و« الانقسام لتفتت » على « الوحدة الجماعية »

من هنا شهدت الحركة التقدمية العربية ، ومازال الى حد مقلق ، ظواهر انقسام وتشرذم قواها وأحزبها باستمرار ، يستوى فى ذلك ، مع اختلاف الدرجات ، الحركة الناصرية والتنظيمات القومية وحزب البعث العربى الاشتراكى والأحزاب الشيوعية ، والمقاومة الفلسطينية . كما شهدت

محاولات متباينة على مستويات مختلفة ، لاستئثار كل قوة ـ منفردة ـ بالسلطة أو فرض ذاتها فى مركز القيادة قسراً فى التحالف الجبهوى ونفى وجود الآخرين إلا على أساس شكلى ذيلى . واستسهلت القوى التقدمية العربية عند استيلائها على السلطة ، اتخاذ قراراتها للتطوير والتغيير ، علوياً وبيرقراطياً ، دون مشاركة الجماهير لها . وفضلت الدعم الجماهيرى للشارع غير المنظم على دعم جماهيرى من خلال تعبئة تنظيمية دائمة . الأمر الذى جعل العديد من النظم التقدمية العربية تقع بين متناقضين خطرين من ناحية علاقاتها العضوية مع الجماهير : إما الطوفان المفتقد لأى توجيه أو تنظيم وإما الفراغ الموحش والقاتل أحياناً .

وفى مثل هذا المناخ ظلت تتناقص الى درجة خطيرة فرص الحوار الديمقراطى وتعدد الآراء بين مختلف القوى التقدمية على أرضية النضال المشترك . وتصاعدت ، على العكس ، نزعات التعامل غير الديمقراطى بين فصائل القوى التقدمية بعضها ببعض . وتعرضت للانتهاك الخطير لحقوق الإنسان العربى وحرياته الأساسية فى التعبير وممارسة دوره فى المشاركة فى صنع القرارات المتعلقة بمصيره . الأمر الذى رسب فى الجماهير انطباعات خاطئة ومدمرة بقيام تناقض بين التقدم السياسى و الاجتماعى وبين الديمقراطية واحترام حقوق الانسان .

فى ضوء هذه الظواهر السبع الرئيسية التى تحكم طبيعة وحركة الثورة الوطنية الديمقراطية فى الواقع العربى وتعامل القوى التقدمية معها ، نستطيع أن نحدد هوية هذه القوى فى الخطوط الخمسة التالية :

الخط الأول : القوى التقدمية العربية الراهنة هى جماع الجسد الحى والممارس للثورة الوطنية الديمقراطية ببعدها الوحدوى وآفاقها الاشتراكية ومحورها الفلسطينى .

الخط الثانى : تعدد المنابع الاجتماعية للقوى التقدمية العربية . وإذا كانت البرجوازية الصغيرة ، مازالت هى المنبع الاجتماعى الغالب . فقد

تفتحت منابع اجتماعية جديدة متميزة وأكثر ثورية ، خلال تطور مسار الثورة الوطنية الديمقراطية . وتتحدد فى فلاحى الإصلاح الزراعى والثورة الزراعية ، عمال القطاع العام والمتعلمين من أبناء الفلاحين والعمال ، مقاتلى حرب أكتوبر ، فدائى الثورة الفلسطينية .

الخط الثالث : تعدد المنابع الفكرية والتنظيمات السياسية للقوى التقدمية العربية فى الحركة الناصرية والتنظيمات القومية التقدمية وحزب البعث الاشتراكى والأحزاب الشيوعية ، وفصائل الثورة الفلسطينية .

الخط الرابع : بروز قوى دينية تقدمية كجزء منظم من مجمل القوى التقدمية العربية تواجه على نحو فعال القوى الدينية الرجعية والسلفية المتحالفة مع الامبريالية والاستعمار الجديد .

الخط الخامس : استمرار معاناة الحركة التقدمية العربية ، بدرجات متفاوتة ، لأمراض الانقسامية والتشرذم والشللية والعلاقات غير الديمقراطية وتضخم دور القائد على حساب الحركة الجماهيرية المنظمة .

ـ ١٢ ـ

نتتقل الآن الى النقطة الثانية فى محاولتنا لتحديد طبيعة مرحلة الجزر المعاصرة وهى : ماذا نعنى بالوضع الراهن للحركة التقدمية العربية ؟

نحن ننطلق أيضاً فيما يتعلق بهذه النقطة من مقولة عامة ترى فى ٦٦ ـ ١٩٦٧ عام الانكسار ، ليس فقط بالنسبة للقوى التقدمية العربية : حركات ونظماً ، بل وحركة العالم الثالث ككل .

كان تفجر ثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر ، بوزنها العربى والافريقى والآسيوى ، النابع عن تمركزها الحضارى والمؤثر تاريخياً بمنطقة الشرق الأوسط ذات الحساسية الاستراتيجية دولياً ، ذات قدرات إشعاعية هائلة فى آسيا وافريقيا . وراحت بمسارها المعادى للامبريالية والاستعمار الجديد والعنصرية والتخلف الاقتصادى والاجتماعى تزاوج بين مهام التحرر السياسى

ومهام التحرر الاجتماعى بآفاق الاشتراكية ، على درجات متباينة .

وأمكن لهذه النظم التى تمخضت عنها الثورة ، وفى إطار صراعات الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى فى تلك المرحلة ، أن تفرض نفسها على ميزان القوى الدولية ، كقوة ثالثة مترابطة ومستقلة تنهج طريق الحياد الإيجابى وعدم الانحياز . وتلح على احترام مبدأ التعايش السلمى بين الدول على اختلاف نظمها وأحجامها ودون ما تدخل لأى دولة فى شئون الأخريات . وانبثقت هذه القوة الدولية الثالثة الجديدة من خلال مؤتمر باندونج الذى انعقد عام ١٩٥٥ . وراحت وفاء لمبادئها ومصالحها تنسج علاقات اقتصادية وتجارية وعسكرية وثقافية مع الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية ، على نحو واسع ومؤثر على العلاقات الدولية والنظام الاقتصادى العالمى ، وذلك منذ الحصار الذى ظلت تفرضه القوى الامبريالية والرأسمالية على الاتحاد السوفيتى عند قيامه فى عام ١٩١٧ وعلى مجموعة البلدان الاشتراكية التى توالى تأسيسها بعد الحرب العالمية الثانية .

وكان كل كسب سياسى أو اقتصادى تحققه ثورات العالم الثالث ، هو انتقاص خطير من رصيد المصالح الاحتكارية والاستعمارية ، وإضعاف لوزن المعسكر الرأسمالى الذى تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ، فى صراعه مع المعسكر الاشتراكى الذى كان يتزعمه الاتحاد السوفيتى .

وتضافرت مجموعة من العوامل الموضوعية الجديدة التى تخلقت فى الحياة الدولية بفعل موجة المد العارمة لحركات التحرر الوطنى والقوى الاشتراكية الى دفع العالم الرأسمالى الى مواقع الدفاع والتأزم . وذلك على مدى المسافة الزمنية الممتدة من أوائل الخمسينيات حتى أواسط الستينيات نذكر منها : التأميمات الكلية والجزئية ، التى شملت العديد من المشروعات والمصالح الاحتكارية فى العالم الثالث ، مثل تأميم قناة السويس ومزارع الشاى والكاكاو ومناجم الحديد والفحم ، التحالف دولياً بين حركة كل من الدول الاشتراكية والعالم الثالث والقوى العمالية والديمقراطية فى أوروبا الغربية ، كسر الاتحاد السوفيتى

للاحتكار الأمريكى للأسلحة الذرية والنووية ، قيام الصين الشعبية ، زيادة حجم التصنيع فى دول العالم الثالث بما يضيق من رقعة السوق العالمى أمام الصناعة الرأسمالية ، تصفية القواعد العسكرية الأمريكية والأوروبية فى مواقع متزايدة من العالم الثالث بما هدد تهديداً خطراً حلف الأطلنطى وحلف جنوب شرقى آسيا ومجموعة الدول العنصرية والعميلة فى افريقيا (جنوب افريقيا) وآسيا (فيتنام وكوريا ولاوس وإسرائيل) . الهزائم المتوالية للدول الاستعمارية التقليدية بريطانيا (فى مصر منطقة شرقى السويس) وفرنسا (فى مصر والجزائر وفيتنام) . امتداد الثورة الى أمريكا اللاتينية وتفجرها فى كوبا على بعد ٩٠ ميلاً من الولايات المتحدة وتحولها الى الاشتراكية .

بيد أن تراجع العالم الرأسمالى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية الى مواقع الدفاع لم يكن يعلن أنه استسلم للواقع الجديد . وفقد الأمل والقدرة على مواجهته ومحاولة تغييره بالقوة ، دفاعاً عن مصالحه من ناحية وإعادة التوزان الملائم له ، من ناحية أخرى ـ فى علاقات القوى الدولية وصراعه مع كل من الاتحاد السوفيتى والبلدن الاشتراكية والعالم الثالث .

على حين أن العالم الثالث وخاصة مستوياته القيادية الحاكمة ، أصيب نتيجة ، لما حققه من نجاحات كبيرة لم تكن متوقعة بهذا القدر من السرعة ، بمرض الافتتان بقوة الذات الذى أعمى البصيرة عن نواقص وسلبيات البناء الداخلى من ناحية ، وعن أن الصراعات التى دبت داخل المعسكر الاشتراكى الحليف بين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية قد راحت تبذر بدور الشقاق فى وحدة العمل النضالى لحركة التحرر الوطنى العالمية من ناحية ثانية ، وعن أن الامبريالية لم تلحقها بعد شيخوخة الموت التاريخى وأن ثورة العلم والتكنولوجيا قد شحنت الجسد الرأسمالى العالمى بدماء وقدرات تمكنها من استمرار حركتها العدوانية بطرق وأساليب جديدة .

وهكذا بدأت الولايات المتحدة والقوى الحليفة لها تخطط لهجوم مضاد ولكن كيف ؟ كان العالم الثالث قد تحول الى كتلة عريضة مترامية الأطراف

فى القارات الثلاث ، افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيـة . بحيث تعجز واشنطن عن مواجهتها بهجوم شامل على مدى اتساع الجبهة . هذا فضلاً عن أن الهجوم بطريق الغزو المباشر من الخارج لم يعد متاحاً وإلا عرض الولايـات المتحـدة لمخاطر المواجهـة النووية مع الاتحـاد السوفيتى من نـاحيـة ومخاطر المواجهـة القتالية البشريـة مع الصين فى السـاحـة الآسيويـة الملتهبـة ، وذلـك فى وقت بلغت فيـه الحرب البـاردة الـذروة . وخـاصـة بعـد أزمـة البحر الكاريبى وصواريخهـا السوفيتيـة فى عـام ١٩٦٢ ، وزيـادة التورط الأمريكى المبـاشر فى الحرب الفيتنامية .

ومن هنا خططت الولايات المتحدة على أساس تركيز هجومها ضد رموز قيادية أساسية تحتل مواقع استراتيجية فى خريطة العالم الثـالث السيـاسيـة . يكون من شـأن تحطيمهـا وكسرهـا ، فى فترة زمنيـة محدودة ، إرهـاب العـالم الثالث وخنق موجة المد التاريخى فيه والانتكاس بها الى موجة جزر عـامـة ، وابتكرت لهجومها تكتيكات ووسائل جـديـدة ، تتنوع بين الحروب الإقليميـة المحدودة والخاطفة فى سرعتها ، تشعلها قوة ضاربـة متمركزة فى منطقـة الهـدف تدعمها الترسانة العسكرية الأمريكيـة . وبين عمليـات غزو من الـداخل تقوم بها جيوب اجتماعية وسياسية ذات مصالح قوية معادية لحركة التحرر مستكنة داخل كيان الهدف نفسه وتملك قدرات مادية ومعنوية بحكم تمركزهـا بـأجهزة الدولة القابضة وخاصة الجيش .

وبحيث يبدو الأمر فى النهاية إما فى صورة حرب إقليمية بين دول صغيرة متجاورة أو صراعات داخلية ، يتعذر معه تـدخل الاتحـاد السوفيتى والبلـدان الاشتراكية سواء بسبب الطابع الخـاص الـذى تتخـذه العمليـات بسبب الوقت الضيق الذى تنجز خلاله .

وبالفعل اختارت الولايـات المتحـدة بـدقـة كما دلت حركـة الأحـداث ، الرموز القيادية التى شنت عليها هجومها . وذلك فى ثلاثة مواقع استراتيجية .

بدأت فى فبراير ١٩٦٦ بالهجوم الأول ضد « غانـا » التى كانت قـد تحولت

الى قاعدة نشطة لحركات التحرر والوحدة الافريقية المعادية للامبريالية فى قلب افريقيا السوداء . واستخدمت فى ذلك أسلوب الغزو من الداخل ، أساساً ، عن طريق البيروقراطية فى الجيش الغانى . وانتهت بتصفية النظام التقدمى وإسقاط حكم الرئيس الراحل قوامى نكروما .

وانصب هجومها الثانى ضد « أندونسيا » موطن المؤتمر التأسيسى للعالم الثالث ، وإحدى قواعد الدعم الرئيسية لحركات التحرر فى اسيا . وذلك بأسلوب الغزو من الداخل أيضاً . وكانت وسيلتها فى ذلك تحريك التحالف الذى قام بين البرجوازية الكبيرة والبيرقراطية العسكرية ضد الجبهة الوطنية التقدمية بزعامة الرئيس الراحل سوكارنو الى درجة الوصول الى حافة الحرب الأهلية . وذلك منذ أكتوبر ١٩٦٥ . حتى إذ ما نضج الموقف للإجهاز على النظام الوطنى التقدمى بعد إرهاب سوكارنو وعزله سياسياً واجتماعياً . أعطى الضوء الأخضر لإزاحته نهائياً وإسقاط النظام وتصفية معظم كوادر قادة القوى التقدمية على اختلاف اتجاهاتها بمذابح واسعة النطاق . وتم ذلك بالفعل فى مارس ١٩٦٦ .

أما الهجوم الثالث فقد وقع فى يونيو ١٩٦٧ بأسلوب الحرب الإقليمية المحدودة ضد حركة التحرر العربى عامة ومصر عبد الناصر خاصة تحتل مركز الثقل فى حركة التحرر الوطنى العالمية وحركة القوىالتقدمية العربية خاصة . وهو الهجوم الذى عرف باسم « حرب الأيام الستة » . وكانت القوة الضاربة فيه هى القاعدة العسكرية الاستعمارية العنصرية القائمة فى المنطقة فى شكل دولة إسرائيل .

واستغلت امريكا فى ذلك ما كان يشوب النظام الوطنى التقدمى فى مصر من نقاط ضعف جوهرية ناجمة عن صعود ما سمى بالطبقة الجديدة التى تكونت سرطانياً داخل النظام والمجتمع من تحالف البيرقراطية المدنية مع البيرقراطية العسكرية . وراحت تعمل فيه بالتخريب حماية لمصالحها التى تبلورت فى تناقض مع مصالح الجماهير والقوى التقدمية من حول أهداف

الآفاق الاشتراكية والقومية العربية والتى كانت تحكم مسار ثورة يوليو بوضوح منذ أوائل الستينيات .

وبنجاح الولايات المتحدة فى ضرب هذه الرموز القيادية الرئيسية للعالم الثالث ، فى عام ٦٦ ـ ٦٧ ، حدث الانكسار الرئيسى لحركة التحرر الوطنى العالمية وقواها التقدمية . ومع هذا الانكسار انحسرت موجة المد العارمة لتبدأ موجة جزر عاتية . مايزال العالم الثالث ، وفى قلبه العالم العربى ، يعانى من قيودها وضغوطها المعقدة . ولم تتمكن مقاومة القوى التقدمية بعد ، أن تحقق انتصاراً استراتيجياً يبدد فعل وآثار هذه الموجة ، وإن كانت قد أحرزت ، من وقت لآخر ، عدداً من المكاسب التكتيكية المتفاوتة القيمة .

والواقع أن متابعة حركة الصراع الضارى بين موجة الجزر وبين القوى التقدمية العربية . الممتدة منذ عام ٦٦ ـ ٦٧ ، حتى لحظتنا الراهنة تبرز أمامنا مجموعة من الحقائق الموضوعية التى تميز الوضع الراهن . نرصد أهمها فى الظواهر السبع التالية :

الظاهرة الأولى : تتعلق بالتواصل لموجة الجزر الراهنة وامتدادها لمسافة زمنية طويلة نسبياً (حوالى عشر سنوات حتى الآن) وذلك بالقياس الى أعمار موجات الجزر التى واجهها العالم العربى بعد الحرب العالمية الثانية .

ولعل استطالة موجة الجزر الراهنة دون ما حسم ، سواء لصالح القوى التقدمية العربية أو لصالح القوى الإمبريالية والصهيونية الرجعية ، ترجع الى ثلاثة عوامل مرتبطة هى :

الأول ، ضخامة القوة المصدرة للموجة ، وما تتمتع به من قدرات مادية وعسكرية ، ونعنى بها الولايات المتحدة ، فضلاً عن حليفتها وأداتها الضاربة إسرائيل . وفى نفس الوقت ضخامة المستهدف من هذه الموجة وهو إعادة السيطرة على المنطقة العربية ، وضمان كل من المصالح الأمريكية ذات الطبيعة الاستراتيجية فى البترول العربى ، وتعزيز أمن ووجود إسرائيل ، المتوسع جغرافياً والمتضاعف سكانياً ، بحيث تتمكن من أن تقوم لحساب

الصهيونية والاستعمار الجديد ، فى المنطقة ، بدور المدينة الصناعية المتقدمة وسط الريف العربى المتخلف .

الثانى ، تفاقم الصراعات العربية الجانبية بين النظم المختلفة الى حد الصدام المسلح . وفقدان القدرة على الوصول الى إتفاق حول حد أدنى ، من موقف قومى مشترك إزاء إسرائيل والعلاقات الدولية . مع زيادة نفوذ الدول العربية البترولية ذات الارتباط الوثيق مع الولايات المتحدة والغرب عموماً بالقياس الى نفوذ الدول العربية التقدمية سواء أكانت غير بترولية أم نصف بترولية . وما يصاحب هذا كله من انعكاسات سلبية على حركة القوى التقدمية فى هذا البلد أو ذاك .

الثالث ، المقاومة الدفاعية التى تمارسها القوى التقدمية من خلال المعركة الجماهيرية بأشكال متعددة ، وبقدر متفاوت من الحجم والنوع والتنسيق والتنافر فيما بينها . وعلى الرغم من ضغوط دول البترول الرجعية والمحافظة والصراعات العربية الجانبية ، الأمر الذى يجعل قوى موجة الجزر تحاول الالتفاف من حول هذه المقاومة أو الدخول معها فى مواجهات صريحة مما يستهلك بالضرورة احتياطى كبير من الوقت لدى جميع الأطراف .

ـ ١٤ ـ

الظاهرة الثانية : تتكشف من واقع أنه ، ولو أن موجة الجزر العامة لا تزال هى السائدة فى الواضع الراهن . إلا أن ثمة موجات مد جزئية لصالح القوى العربية التقدمية تزاحمها فى تتابع لا ينقطع ، بهدف محاولة إضعاف وكسر شدتها .

بمعنى أن هناك باستمرار تداخل صراعى بين موجات مد وجزر ، تحول موضوعياً دون حسم الموقف ، استراتيجياً ، لصالح أى من الأطراف المتصارعة .

ونلاحظ أنه مع احتلال إسرائيل لسيناء والجولان والضفة الغربية وقطاع غزة ، كان هناك الصمود الجماهيرى التاريخى ضد الهزيمة وحركة

المقاومة الفلسطينية وانفجار ثورات العراق وليبيا والسودان . ومع ضرب إسرائيل لأعماق مصر وسوريا فى محاولة لكسر الصمود العربى والمقاومة الفلسطينية ، كانت هناك حرب الاستنزاف على جبهة قناة السويس . ومع تصفية ثورة السودان فى ١٩٧١ كان هناك بناء الجبهة العربية المشاركة للثورة الفلسطينية من جميع الأحزاب والتنظيمات والقوى التقدمية العربية فى أول صياغة جبهوية من نوعها ، ومع الحصار والضغوط الاقتصادية ومحاولات الارتداد عن الآفاق الاشتراكية للثورة الوطنية الديمقراطية ، كان هناك التأميم الكلى والجزئى لشركات البترول الاحتكارية فى الجزائر والعراق وليبيا والحركات الجماهيرية والعمالية دفاعاً عن القطاع العام فى مصر وسوريا وتطوير الإصلاح الزراعى فى الجزائر الى ثورة زراعية . ومع فرض حالة اللاحرب واللاسلم على الصراع العربى الإسرائيلى واحتلال الأرض العربية ، كان هناك حرب أكتوبر ١٩٧٣ بانتصاراتها التكتيكية واستخدامها سلاح البترول لأول مرة فى الصراع . ومع تفجير الحرب الأهلية فى لبنان كان هناك التحالف بين القوى الوطنية التقدمية اللبنانية وبين المقاومة الفلسطينية . وهو التحالف الذى حول لبنان من فخ منصوب لاصطياد الثورة الفلسطينية والحركة الجماهيرية اللبنانية الى ساحة مواجهة مع إسرائيل والامبريالية والرجعية العربية .

وهذا يعنى أن « الفعل » و « الزمن » فى موجة الجزر ليسا مطلقى السراح وإنما محكومين ، دوماً ، بقوى رد « الفعل » فى ذات « الزمن » من جانب القوى التقدمية العربية وجماهيرها .

صحيح أن ذلك يظل فى دائرة الدفاع . وربما يكون رد الفعل ، أيضاً أقل مستوى أو فاعلية من الفعل ومتأخراً قليلاً أو كثيراً عن اللحظة التاريخية الملائمة داخل الوعاء الزمنى ، إلا أنه يؤكد حقيقة جوهرية وهى عدم تمكن موجة الجزر من امتصاص حيوية حركة القوى التقدمية وخصوبتها النسبية على النضال والعطاء .

ـ ١٥ ـ

الظاهرة الثالثة : تتبدى فى أن موجة الجذر ، أفرختها ظروف عصر دولى كان طابعه الحرب الباردة . ولكنها تتواصل ، اليوم ، فى ظروف عصر دولى مختلف طابعه الانفراج الدولى وإن كان مازال قلقاً وغير مستقر .

غير أنه يضع ـ بالضرورة ـ قيوداً وحدوداً على قدرات موجة الجزر على الحركة بنفس المعدل السابق ، سواء من حيث السرعة أو كمية العنف المستخدم . كذلك فإن الموجة انطلقت فى أعقاب نصر كامل لإسرائيل فى حربها الثالثة مع العرب ، ولكنها تتحرك اليوم أعقاب هزيمة جزئية ـ لأول مرة ـ فى الحرب الرابعة ، وما خلفته من آثار سلبية على كيان إسرائيل ووزنها التقليدى الطامح دوما للقيام بدور الشريك الأصغر للامبريالية فى المنطقة .

بتعبير آخر ثمة « تغيير ما » يعتمل فى الظروف الراهنة المحيطة بحركة موجة الجزر ، ليس فى صالح أمريكا وإسرائيل فى المستقبل المنظور . إلا أنه مما يحد ـ عربياً ـ من امكانية الاستفادة من هذا التغيير بالسرعة والعمق المطلوبين ، الغياب الايجابى للاتحاد السوفيتى نتيجة تردى علاقاته العربية بصفة عامة والمصرية بصفة خاصة ، وأيضاً التردد فى استثمار السلبيات التى عصفت بالكيان التقليدى لإسرائيل بعد حرب أكتوبر بالعمل على تكوين جبهة عربية إسرائيلية فى الأرض المحتلة تناضل سياسياً ضد المشروع الصهيونى وتطرح بديلاً له مشروع الدولة الديمقراطية العلمانية .

ـ ١٦ ـ

الظاهرة الرابعة : على عكس الظاهرة الثالثة تكشف عن اكتساب موجة الجزر عناصر قوة جديدة سواء بطريق مباشر أو غير مباشر . وتتركز أساساً فى خمس نقاط .

الأولى : غياب « جمال عبد الناصر » الشخصية القيادية التاريخية ذات الثقل القومى القادرة ، فى ظروف تضخم دور الفرد التاريخى ، على تجميع

القوى التقدمية نحو اتجاه موحد ، فى لحظات الخطر العام وذلك مهما كانت الخلافات بينها وبين بعض . أو ملاحظاتها النقدية على قيادته .

الثانية تحول الظاهرة البترولية العربية ، بطاقاتها وفوائضها المالية الضخمة ، الى رصيد قوة للجانب التقليدى والمحافظ من النظم العربية والمتحالف مع الولايات المتحدة ، على حساب الجانب التقدمى . وخاصة بعد قيام التحالف المصرى السعودى .

الثالثة قيام حركات الرفض ، ذات طابع سلبى فى داخل الثورة الوطنية الديمقراطية . وعلى الرغم من طبيعتها التقدمية فإنها لم تستجب لمحاولات القوى التقدمية العربية الغالبة للاتفاق على برنامج عمل فى إطار استراتيجية واحدة وتكتيكات مرنة متعددة . الأمر الذى أضعف من قوى الصدام التقدمية ككل مع موجة الجذر .

الرابعة : استمرار الصراعات الذاتية بين قيادات وأحزاب القوى التقدمية سواء على الاستئثار المطلق بالسلطة أو القيادة ، وتحويل الآخرين الى كم تابع ، الأمر الذى أحدث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان العربى وحرياته وحقوقه الديمقراطية ، وأضعف بالتالى من حصانة وحيوية الحركة الجماهيرية . وصادر فى أحيان عديدة ، مبادراتها على التصدى والفعل المؤثر الطويل النفس .

الخامسة : تبلور مصالح أمريكية مركزية فى العالم العربى منذ السبعينيات ، على أساس استراتيجاتها الخاصة بالطاقة حتى نهاية القرن ، ذات طابع مستقل ، وأحياناً متناقضة ، بدرجات متباينة مع مجموعة المصالح التقليدية الأمريكية الإسرائيلية المشتركة . الأمر الذى أتاح للولايات النتحدة أن تبدو « بوجه صديق » فى المنطقة يختلف عن وجهها العدائى المعروف فى الخمسينيات والستينيات ، المنحاز بصراحة لإسرائيل . الأمر الذى يسهل على القوى المحافظة الرجعية « بيع أمريكا الجديدة » الى الجماهير العربية على أساس أن هذه « الامريكا » هى احدى إنجازاتها الكبرى لخدمة القضية القومية .

- ١٧ -

الظاهرة الخامسة : تتصل بتزايد وزن ومواقع الأجنحة اليمينية فى الثورة الوطنية الديمقراطية فى الوضع الراهن . وذلك نتيجة عوامل عديدة تأتى فى مقدمتها قيام تناقضات بين مسار الثورة بآفاقها الاشتراكية وبين مصالح هذه الأجنحة اليمينية ، بعد صعودها الطبقى من مرتبة البرجوازية الصغيرة الى مرتبة البرجوازية المتوسطة من خلال تمركزها بالسلطة وتوثيق علاقاتها مع البيروقراطية والرأسمالية الطفيلية وأغنياء الريف . وساعد على تمهيد المناخ المواتى لذلك ، تفاقم الانقسامات بين القوى التقدمية بالإضافة الى ضغوط التهديدات وإغراءات الثراء التى راحت تتعرض لها من الاستعمار الجديد والرجعية البترولية ، الأسر والعناصر المحيطة بالقيادات المتذبذبة التى تسيطر على مراكز حساسة فى الأبنية الفوقية من النظم الوطنية التقدمية ، أو تتولى مهمات رئيسية داخل أحزاب وتنظيمات تقدمية .

- ١٨ -

الظاهرة السادسة ، حديثة الظهور ، بل لعلها ماتزال تمر بمرحلة التبلور . ذلك أن ما تعبر عنه من « واقع » ما برح فى طور التكوين الجنينى ، ويتعرض لعمليات تجريب متعددة . ونعنى بهذه الظاهرة محاولة قوى موجة الجزر ، وخاصة الصهيونية منها القيام بما يمكن أن نطلق عليه اسم « صهينة العصر العربى الراهن » . بمعنى خلق ظروف جديدة فى المنطقة من شأنها أن تجعل مفتاح « الحل الممكن » لازمة المنطقة وحروبها الدامية وصراعاتها المتعددة ، ليس فى إفشال أو حتى ايقاف الاتجاه التوسعى لمشروع الصهيونى المجسد منذ عام ١٩٤٨ فى إسرائيل . وإنما على العكس ، هو فى تعميمه على مستوى العالم العربى أى فى تحويله من مجرد حالة استثنائية خاصة باليهود الى قاعدة عامة تشمل جميع المسيحيين والمسلمين على اختلاف مذاهبهم فى المنطقة . بمعنى أن ينقسم العالم العربى الى دويلات صغيرة تقوم كل منها على أساس طائفى دينى محدد .

وقد طرح بالفعل ، على المستوى النظرى والتطبيقى ، مشروع بناء « وطن قومى للمسيحين الموارنة » فى لبنان خلال الحرب الأهلية . ويقوم الانعزاليون اللبنانيون اليوم ، بممارسات عملية ومتعددة لوضع أسس هذا الوطن القومى المسيحى مستقلاً بشعبه وأبنية الاقتصادية والسياسية والعسكرية ومرافقه وعلاقاته الدولية . وفى هذا المجال تقوم إسرائيل ، علناً ، بمد قادة المشروع الصهيونى فى لبنان بالخبرة الفنية والدعم المادى والعسكرى .

ويتردد فى الوقت نفسه ، ولكن بدرجة أقل ، طرح مشروعات « متصهينة » أخرى مشابهة خاصة بطوائف مسيحية أو مسلمة أخرى فى سوريا والعراق والسودان والمغرب .

ومن الواضح أن موجة الجزر اتخذت هذا الاتجاه ، فى البداية ، كنوع من التهديد العام للقومية العربية ، ولكنها ما لبثت أن تنتته كخط استراتيجى مع اشتعال نيران الحرب الأهلية فى لبنان ، وإغراق العالم العربى فى بحر الصراعات الدينية والطائفية ، ونشوء قوى طائفية انعزالية مسلحة قادرة على الحركة الإرهابية ، وتلقى سنداً ودعماً من القوى الرجعية والمحافظة فى العالم العربى فى حربها ضد القوى التقدمية العربية والثورة الفلسطينية .

إن القوة العاملة وراء هذه الظاهرة ، تنطلق من زاوية محددة وهى أنه اذا كان العصر الراهن فى المنطقة وفى العالم ، هو عصر البترول ، وكانت القوة العربية البترولية المؤثرة واقعة آنياً تحت سيطرة العناصر المحافظة والرجعية فى العالم العربى ، إلا أن هذه السيطرة مهددة بالزوال بفعل عوامل التعرية الاجتماعية والسياسية فى المنطقة . وبالتالى فإنه لضمان استمرار هذه السيطرة دون أن تستوعبها كليا ـ أو جزئياً ـ حركة القوى التقدمية العربية ، يتوجب « صهينة » العصر البترولى فى العالم العربى ، وإجراء ما يتطلبه ذلك من عمليات جراحية فى خريطة المنطقة .

الظاهرة السابعة : تتجلى فى كون منطقة الشرق الأوسط بغالبيتها

العربيـة ، فى الوضع الراهن ، تشكل بصراعـاتهـا السـاخنـة المتعـددة ومـوقعهـا الاستراتيجى وطاقاتها البترولية ، بؤرة الخطر الدولى العام فى الربع الأخير من القرن العشرين . ولعـل هـذه السنـوات الأخيرة من القرن ، هى فى الـوقت نفسه ، الوعاء الزمنى الذى يتخلق داخله وسط تناقضـات ضـاربـة ومعقـدة ، جنين نظام عالمى جديد ، اقتصادياً وسياسيـاً واجتماعيـا وتكنولوجيـا . الأمر الذى يرشح المنطقة لأن تكون « الساحة التـاريخيـة فى عصر الانفراج الـدولى القلق » التى يتقرر فوقها مصير قضايا إنسانية كلية . ومن هنـا تبرز المسئوليـة القومية الدولية ، التى تتحملها بالضرورة ، القوى التقدمية العربية فى تحـديـد اتجاه حركتها واختيار تحالفاتها العالمية .

بمعنى أنه أياً كانت ما تعانيه هذه القوى من صعوبات قاسيـة فى وضعهـا الراهن ، فإنه بقدر طاقاتها على الصمود لموجـة الجـذر ومواصلـة اليسر لإنجـاز مهام ثورتها الوطنيـة الـديمقراطيـة ، بقـدر مـا تنجـذب الى صفوفهـا مع تراكم الوقت والأحداث ـ قوى التقدم والحرية الانسانية التقـدميـة فى العـالم . الأمر الذى يحاول معركتها فى النهاية من معركة إقليميـة قواتهـا فيهـا محـاصرة تلتزم حدود الدفاع الى معركةعالمية رحبة تنتقل فيها الى مواقع الهجوم .

على ضوء هـذه الظواهر السبع الرئيسيـة التى تحكم طبيعـة الوضـع الراهن للقوى التقدمية العربية نستطيع أن نحدد سمات هذا الوضع فى الخطوط الثلاثة الأتية :

الخط الأول : الوضع الراهن فى الواقع العربى هو انعكاس للوضـع الراهن فى العالم الثالث الذى بدأ انكسار موجـة المـد الثورى فيـه مع عـام ٦٦ ـ ١٩٦٧ . وبالتالى فإنه بقـدر مـا توثق القوى التقـدميـة العربيـة صلاتهـا النضـاليـة من جديد بالقوى التقدمية فى العالم الثالث وبالإنسانية التقدميـة ككل ، وتمـارس مسئولياتها الدولية فى اتجاه بناء النظام الدولى ، بقدر ما تتمكن من قهر موجة الجزر الراهن واستعادة زمام المبادرة .

الخط الثانى : بروز نوعيات جديدة من التحديات غير المسبوقة تاريخيا ، فى وجه الحركة التقدمية العربية . وذلك بفعل التدخلات المعقدة التى تقع بدرجات متفاوتة فى الوضع الراهن ، بين مصالح القوى النفطية ذات الهيمنة فى « العصر البترولى » بالتحالف مع الأجنحة اليمينية المتصاعدة فى الثورة الوطنية الديمقراطية ، وبين مصالح قوى « العصر الصهيونى » ، القائمة والمكتملة فى المنطقة .

الخط الثالث : التتابع السريع الإيقاع لموجات الجزر والمد الجزئية فى إطار موجة الجزر العامة والموقف الدفاعى للقوى التقدمية ، عصف بالاستقرار الكلى للوضع الراهن . وأوقعه بصفة دائمة تحت ضغوط عديدة ومتنافرة . وقد أتاح هذا الوضع ـ ومايزال ـ للقوى الجانبية والهامشية من كل الاتجاهات حرية حركة واسعة تثير عديداً من المفاجآت غير المحسوبة ، إزاء القوى الرئيسية المتصارعة فى الساحة ، وخاصة التقدمية منها . الأمر الذى يثقل كاهلها بمزيد من الأعباء . وذلك الى درجة تتخطى حدود الإمكانيات الفعلية ، جهداً ووقتاً . حتى لتصل بها فى بعض الأحيان الى وضع قريب من «محلك سر» . بل والى التقوقع والإنكفاء .

ـ ٢١ ـ

هذه الرؤية الجدلية لحركة القوى التقدمية العربية ، وبظواهرها العامة وخطوطها المميزة ، فى خضم الصراعات الهادرة بالمنطقة تبلور ـ فى تقديرنا ـ خمسة وجوه خاصة ، تتسم بها الأزمة التاريخية التى بلغتها هذه القوى فى الوضع الراهن . بعد صعود فئاتها البرجوازية الصغيرة الى السلطة والقيادة ، واتخاذها لمجموعة الإجراءات والمواقف التقدمية الشهيرة فى الخمسينيات وأوائل الستينيات . ضد الاستعمار والإقطاع والرأسمالية الكبيرة والقوى الرجعية

ـ ٢٢ ـ

الوجه الأول يتصل بالتكوين الذاتى للقوى التقدمية . والذى جاء ـ بالضرورة ـ نتاجاً لنوعية التركيب الاقتصادى والاجتماعى للواقع العربى

المتخلف . الذى ما برح يغلب عليه طابع الإنتاج الزراعى . يتحكم فيه ثقافة تقليدية غيبية آسنه تمتزج برواسب ثقافية استعمارية ، ويتعاظم فيه ، بعد الاستقلال ، حجم ودور البرجوازية الصغيرة فى الثورة الوطنية الديمقراطية وخاصة بعد تسلحها بجهاز الجيش ، ثم وفاقها مع البيروقراطية وأحياناً مع أغنياء الريف الجديد بدرجات متباينة .

وقد انعكس هذا ، بقدر أو بآخر ، على غالبية أحزاب وتنظيمات القوى التقدمية فى سلسلة من الانقسامات والانشقاقات المستمرة . وإغراق قيادتها فى تناقض درامى بين نزوعها التحررى التقدمى - على الصعيد الفردى - وبين واقعها - على صعيد السلطة وصنع القرار - سجينة الأفق البرجوازى الضيق ، وتوالى عمليات التصفية الفردية فى القمة بين القيادات كوسيلة لحسم أو كبت الصراعات الاجتماعية والسياسية . وتضخم دور الفرد القائد على حساب الحركة الجماهيرية المنظمة والفعالة ، ودور البيروقراطى بولائه لشخص القائد على دور المناضل بولائه الموضوعى لحركة التقدم . وإيثار الأمن البوليسى على الأمن السياسى فى المجتمع والحزب والتنتظيم . بما يتولد عن ذلك من انتهاكات لـلديمقراطية على مختلف مستوياتها . ومقاومة انطلاق وصعود الطبقات لشعبية وقيمها الثورية فى المجتمع الى مستوى المشاركة فى القرار وتحديد اتجاهه ، وإفراغ التحالف معها من مضمونه الاجتماعى ومناخه الديمقراطى . وذلك بفبركة طبقة فلاحية من برجوازى الريف الصغار بديلاً عن طبقة فقراء الفلاحين الحقيقية ، وطبقة عاملة من برجوازى المدينة الصغار بديلاً عن الطبقة العاملة الحقيقية . وذلك بمعايير قانونية علوية لا اجتماعية سياسية . الأمر الذى تنامت معه الاتجاهات السلبية وسط الجماهير الشعبية ، وتعمقت عزلة النظام أو الحزب أو التنظيم عن القواعد الاجتماعية الضرورية لاستمرارحركة التقدم فى تطورها التاريخى .

وهنا تكمن نقطة الضعف الجوهرية فى التكوين الذانى للقوى التقدمية فى وضعها الراهن ، نظماً وأحزاباً . حيث أنها ظلت فى الغالب أسيرة التجمع والحركة من حول محور البرجوازية الصغيرة ومثقفيها ، وهو محور كان

ضرورياً للتقدم عند الانطلاق فى الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات . لكنه فقد الجانب الرئيسى من تقدميته وقدرته على النضال والعطاء منذ عام الانكسار فى ٦٦ـ ١٩٦٧ .

وهكذا ، مع أواسط الستينيات ، وصلت حركة القوىالتقدمية العربية تحت القيادة المنفردة للبرجوازية الصغيرة وما تراكم داخلها من بيروقراطية عسكرية ومدنية ، الى حد خطير من التفكك والصراع العلنى أو المكتوم بين فصائلها ، على المستوى الإقليمى والمستوى القومى على السواء . وأهدر المناخ غير الديمقراطى الذى ساد ، إمكانيات المشاركة الإيجابية من الجماهير التى تزايد ارتدادها نحو السلبية . بحيث أنه لم يعد متوافرا الحد الأدنى الضرورى من قوة جماهيرية منظمة قادرة على حماية ما نشأ من نظم تقدمية أو ما تم إحرازه خلال مسار الثورة الوطنية الديمقراطية من مكاسب وإنجازات .

من هنا ، يطرح هذا الوجه من وجوه الأزمة بإلحاح ، على الحركة التقدمية المعاصرة ، منذ عام الانكسار فى ٦٦ ـ ١٩٦٧ ، قضية القيادة البديلة ونعنى بها قضية التغيير ، المطلوب تاريخياً ، فى التكوين الذاتى للقوى التقدمية ومحور تجمعها وآفاق قيادتها وصياغات وأساليب حركتها .

ـ ٢٣ ـ

الوجه الثانى : يرتبط بالازدياد المضطرد فى وزن الأجنحة اليمينية فى الثورة الوطنية الديمقراطية ، داخل السلطة وخارجها . حيث بلغ هذا الازدياد ـ فى الوضع الراهن ـ حداً تمكنت معه الأجنحة اليمينية ، فى عدد من المواقع الاستراتيجية ، من السيطرة على زمام القيادة الفعلية . ومن سلب الأجنحة التقدمية قدرتها على الفعل المؤثر ، ودفعها الى مأزق العجز النسبى الخطير .

والملاحظ أن الأجنحة اليمينية ظلت تتخلق فى الأجواء غير الديمقراطية التى عانت منها حركة القوى التقدمية ، وتقتات من سلبياتها حتى إذا ما وقعت هزيمة ١٩٦٧ ، اسفرت عن نفسها وشرعت تعمل بلا هوادة للاستئثار

بالسلطة والقيادة أو على الأقل إخضاعها لنفوذها وهيمنتها . وبلغت الذروة غداة حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تحقق فيها بفضل المقاتل العربى الذى أعدته وكونته القوى التقدمية ، من مكاسب تكتيكية فى صالح العرب لأول مرة فى تاريخ صراعهم مع إسرائيل .

وصاغت الأجنحة اليمينية ، نظريتها التى تقول بأن هزيمة ١٩٦٧ هى من صنع القوى التقدمية وحركتها الإلحادية ذات الآفاق الاشتراكية المادية الدكتاتورية والصداقة مع الاتحاد السوفيتى . فى حين أن انتصار ١٩٧٣ هو من صنعها ، ووفق خططها الذى يرفع شعارات العودة الى اشتراكية مؤمنة وتضامن عربى إسلامى لا قومى . والانفتاح على العالم الرأسمالى وإقامة توازن تنافسى بين القطاع العام والقطاع الخاص تغلفه حياة ديمقراطية فى إطار دستور من وضعها .

وقد ساعد على نمو هذه الأجنحة اليمينية ، فضلاً عن سلبيات الحركة التقدمية ، مجموعة من العوامل والظروف الموضوعية . مثل وجود علاقات تاريخية كامنة بين بعض عناصر هذه الأجنحة وبين قوى الاستعمار الجديد ذات المصالح الحيوية بالمنطقة ، واكتساب « الطبقة الجديدة » التى تولدت فى أحضان سلطة وقيادة البرجوازية الصغيرة للثورة الوطنية الديمقراطية نفوذاً بيروقراطياً مؤثراً . وتراكم الثروات لديها من خلال استحلاب القطاع العام وعمليات المضاربات والاستيراد والتصدير والاتجار غير المشروع والرشوة . وذلك الى حد يتعدى حدود البذخ والإنفاق الترفى الى إدارك المصلحة الطبقية فى الضغط من أجل تقرير وحماية حرياتها فى استثمار رأس مالها .

ومع تشابك العلاقات المصلحية والاجتماعية والأسرية للطبقة الجديدة مع قوى البيروقراطية وأغنياء الريف الجدد والعناصر الرجعية القديمة ، تخلقت ، اجتماعياً واقتصادياً ، شريحة من الرأسمالية الطفيلية الشرهة الى الثراء الفاحش . تسلقت جسد الاقتصاد الوطنى وسلبت عافيته فى صورة عمولات ومضاربات ومشاريع وهمية أو استهلاكية غير منتجة . وألحقت بذلك الضرر

بجمل عملية التنمية والاستقلال الاقتصادى والمواجهة المخططة للتخلف وراحت تلتهم ليس فقط مكاسب وحقوق الجماهير العاملة بل مصالح وفرص حياة البرجوازية المنتجة المستنيرة .

وتدعم هذا كله ، بالتحرك النشط « للظاهرة البترولية العربية » بهيمنتها المالية والسياسية فى الواقع العربى ، وخاصة بعد تضاعف قوتها منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

واللافت للانتباه أن الأجنحة اليمينية تستمر فى ممارسة نشاطها تحت نفس الرايات والشعارات العامة لحركة القوى التقدمية ومسار الثورة الوطنية الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بالآفاق الاشتراكية والوحدة العربية والقضية الفلسطينية . ولكن بمضمون مغاير تماماً .

من هنا يطرح هذا الوجه من وجوه الأزمة ، على الحركة التقدمية المعاصرة قضية إعادة تحديد دقيق لطبيعة المرحلة الاجتماعية القومية الراهنة من الثورة الوطنية الديمقراطية وقواها وأهدافها المحددة . وما يتصل بذلك من بناء الجبهات الضيقة والواسعة للنضال على طول المدى فى هذه المرحلة .

ـ ٢٤ـ

الوجه الثالث : يتعلق بذلك الإعصار البترولى العاتى ، مادياً وسياسياً ، الذى تتحكم فى مساره واتجاهه على نحو مركز منذ السبعينيات ، مجموعة القوى الأكثر محافظة أو رجعية فى الواقع العربى . الأمر الذى اختلت معه موازين القوى التى كانت قائمة ، حتى الستينيات فى العالم العربى ، بين قوى التقدم وبين القوى المحافظة والرجعية بصفة عامة . وساعد على ذلك مجموعة من العوامل الذاتية (سقوط عبد الناصر وصعود الملك فيصل) والعوامل الموضوعية (التنسيق السياسى بين مصر والسعودية ، غياب الدور التقدمى المركزى لمصر فى الساحة العربية ، اشتدت حدة الأزمات الاقتصادية بدرجات متباينة فى النظم التقدمية ، محاصرة الثورة الفلسطينية ومحاولة استنزاف قواها دورياً فى لبنان) .

وقد رافق هذا الاختلال فى موازين القوى ، تعقيدات شتى . ففى الوقت الذى تشكل فيه القوى العربية البترولية جبهة هجومية مقتدرة ضد حركة القوى التقدمية ، فإن هذه القوى البترولية لا غناء عنها ، قومياً ومن وجهة النظر التقدمية ، فى المعركة ضد الاحتلال الإسرائيلى والتوسع الصهيونى وفى أى محاولة جادة لتنفيذ خطة تنمية شاملة ومتكاملة نسبياً فى العالم العربى ، تطلبها مصالح الجميع الحيوية ، بغض النظر عن الاتجاهات السياسية والاجتماعية .

وهكذا لم يعد من الممكن ، واقعياً ، التعامل المبسط الأحادى الجانب مع القوى العربية البترولية على أساس طابعها الرجعى أو المحافظ وحسب . بل أصبح الوضع الراهن يواجه معطيات سلبية وإيجابية فى وقت واحد للظاهرة البترولية . وبالتالى فبقدر ما تحتمه المعطيات السلبية من صراعات ، بقدر ما تفرض المعطيات الإيجابية ضرورة إرساء حد أدنى من التنسيق والتعايش حول المصالح القومية الجوهرية المشتركة .

من هنا يطرح هذا الوجه من وجوه الأزمة على الحركة التقدمية المعاصرة قضية التوصل الى صياغة جديدة وممكنة واقعياً للتعامل مع الظاهرة البترولية العربية بوجهيها الإيجابى والسلبى . بحيث تتسع للصراع والتعايش معاً .

بمعنى أن السؤال المركزى فى هذه القضية هو : كيف يمكن أن يتواصل الصراع الاجتماعى والسياسى فى الوضع الراهن للعالم العربى ، دون أن يصادر ذلك القدر اللازم تاريخياً من التعايش قومياً بين جميع الأطراف العربية المتصارعة ؟

- ٢٥ -

الوجه الرابع : يتجسد فى العلاقة ذات التأثير المتبادل بين الوضع العربى والوضع الدولى . صحيح أن هذه العلاقة لم تعد مفتقدة بين الوضع الدولى وبين وضع أى واقع إقليمى ، أياً كان موقعه أوحجمه على خريطة

العالم ولكن العلاقة العربية الدولية بالذات ظلت تتمتع ، تاريخياً بأهمية غير عادية ، واخذت هذه الأهمية تتضاعف دوماً منذ تفجر ثورة أكتوبر فى روسيا القيصرية وقيام الاتحاد السوفيتى عام ١٩١٧ عند بطن الجسد العربى ثم قيام مجموعة البلاد الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية . وما تولد بعد ذلك من سياسات عالمية متتابعة . من حافة الحرب الى الحرب البادرة الى بدايات الانفراج الدولى . وكان لها ـ بالتالى ـ تأثيرها على الوضع العربى ، كما كان الوضع العربى ـ بدوره عاملاً من عوامل التأثير فى هذه السياسات العالمية . وتميزت مصر بالذات بمركز خاص فى هذه العلاقات العربية ـ الدولية . وذلك بحكم أن عدم انحيازها أو انحيازها ـ قهراً أو اختياراً ـ لسياسة من السياسات أو لكتلة من الكتل المتصارعة كان له حسابه فى موازين العلاقات الدولية (مصر محمد على فى القرن التاسع عشر وحركة موازين القوى العالمية بين الامبراطورية العثمانية وامبراطوريات الاستعمار الأوروبى القديم . ومصر جمال عبد الناصر فى القرن العشرين وحركة موازين القوى العالمية بين العالم الرأسمالى والعالم الاشتراكى عامة وبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى خاصة) . وباختصار فإن العلاقة العربية الدولية ، يحكمها اليوم ، الموقع الجغرافى الاستراتيجى للعالم العربى ، ووزنه المؤثر ، سلباً أو إيجاباً ، فى حركة التحرر العالمى والعالم الثالث والتحول الانسانى العام نحو الاشتراكية بطريق أو بآخر . فضلاً عن كونه فى ذات الوقت ساحة صراع من نوع فريد عالمياً هو الصراع العربى الإسرائيلى ، مصدراً أساسياً من مصادر الطاقة البترولية فى العالم وخاصة بالنسبة لأوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة .

لهذا كان الحرص من جانب كل قوة من القوى العظمى العالمية فى كل عصر ، على ضمان وجود العالم العربى فى كفة ميزان علاقاتها وصراعاتها الدولية . أو على الأقل ضمان استقلاله أو حياده . وذلك وفقاً لطبيعة وسياسة وظروف كل قوة عظمى . ومنذ الخمسينيات اخذت غالبية القوى التقدمية الاساسية فى العالم العربى تقود شعبها فى صدام جذرى مع العالم الرأسمالى ،

وتقترب من العالم الاشتراكى ولكن من موقع الحياد وعدم الانحياز . وظل هذا الخط يتصاعد الى درجة العداء العام لأمريكا من ناحية والصداقة العامة مع الاتحاد السوفيتى من ناحية أخرى ، بيد أنه منذ السبعينيات وعلى أثر التغيرات التى وقعت فى العالم العربى عامة ومصر خاصة تحول العداء لأمريكا الى صداقة عامة ، وتحولت الصداقة مع الاتحاد السوفيتى الى عداء عام .

وتواكب هذا التحول مع خط معاكس دولياً إذ أخذ الوفاق الدولى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى يحل محل الحرب الباردة وينتشر بمناخه فى العالم كله . ويسهم فى حل أو بلورة مشروعات حلول ممكنة لعديد من المشاكل الدولية المستعصية المتخلفة من عصر الحرب البادرة وآخر مراحل الغزو الاستعمارى المباشر كمشكلة كوبا وفيتنام والدولتين الألمانيتين والأمن الأوروبى الخ ... غير أن المنطقة العربية بقيت بصراعاتها ومركزها الاستراتيجى ووزنها البترولى أقرب الى أن تكون ساحة من ساحات الحرب الباردة منها الى ساحة من ساحات الوفاق الدولى . وغدت بالتالى الميدان المرشح تاريخياً للمعركة الفاصلة بين بقايا الحرب الباردة وطلائع الانفراج الدولى والتعايش السلمى ، وبين الاستعمار الجديد بوسائله العصرية المتجددة وبين حركة التحرر العالمية والنزوع الانسانى العام نحو الاشتراكية ، بين مستهلكى البترول من الدول الصناعية المتقدمة وبين منتجى البترول والمواد الخام من الدول الصناعية النامية . بين الغنى وبين الفقر على مستوى العالم العاصر . بين النظام الاقتصادى الدولى الراهن وبين الطموح الى نظام جديد أكثر عدلاً .

من هنا يطرح هذا الوجه من وجوه الأزمة على الحركة التقدمية العربية المعاصرة ، قضية تحديد مواقفها وعلاقاتها الدولية فى إطار هذه المرحلة الانتقالية العالمية ذات الحساسية الشديدة والتى يستحيل معها ، موضوعياً - تجاهل أياً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، رغم اختلاف الطبيعة السياسية والاجتماعية والايديولوجية لكل منها كقوة عظمى .

الوجه الخامس : يتحدد فى أنه على الرغم من أن ما حدث من

تغييرات ذاتية وموضوعية فى علاقات القوى المتصارعة فى العالم العربى منذ عام الانكسار ٦٦ ـ١٩٦٧ لم يكن ـ بصفة عامة ـ فى صالح الحركة التقدمية ، إلا أن الملاحظ أن هذا التغيير لم يتحول بكامله لحساب قوى الامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والرجعية . حيث يمكنها من حسم الصراع لصالحها استراتيجياً ، ومظهر ذلك ، فشل محاولاتها المتكررة فى هذا الشأن فى أكثر من موقع والتى حشدت فيها كل قواها الرئيسية والاحتياطية .

وكشفت حركة الأحداث عن حقيقة أساسية . وهى أنه إذا كانت القوى التقدمية قد فقدت ، فى الوضع الراهن ، القدرة على فرض قانونها وإرادتها على حركة الصراع ، إلا أنها ظلت تملك القدرة على منع الآخرين من فرض قانونهم وإرادتهم على نحو مستقر وآمن .

ويعنى هذا ، بالتحديد ، أن الصراع فى واقعه الراهن مستقبله المنظور ، أصبح يدور موضوعياً ـ على مستوى تكتيكى لا استراتيجى ـ ، من حول محاولة كل طرف من الأطراف تحقيق الحدود الدنيا من أهدافها وحسب . ليتخذ بعد ذلك منها ، قاعدة انطلاق نحو غاياته الاستراتيجية . بتعبير آخر ، فإن القانون الذى يحكم حركة هذا الصراع فى الوضع الراهن هو قانون التغييرات الكمية لا الكيفية .

من هنا يطرح هذا الوجه من وجوه الأزمة على الحركة التقدمية العربية المعاصرة ، قضية بلورة برنامجها الواقعى للوضع الراهن ومستقبله المنظور على أساس إنجاز مجموعة التغييرات الكمية اللازمة لإيقاف موجة الجزر العامة والتحرر من خناق الأزمة .

أمام ما تطرحه الوجوه الخمسة لأزمة الجزر العامة ، من مهام فى المرحلة الراهنة بمستقبلها المنظور ، نسمح لأنفسنا بأن نعرض للنقاش بعض النقاط التى نتصور صلاحيتها كمفاتيح للعمل الثورى فى هذا المجال . مسترشدين بالقاعدة الأصولية ، المجربة تاريخيا ، والتى تؤكد على أن العمل الثورى ليس فى التناطح المغامر مع المستحيل . وإنما هو ، أساساً ، فن تحقيق الممكن

والانطلاق منه لتطويع المستحيل .

وآخذين فى الاعتبار ، أن مهام الحركة التقدمية فى مرحلة الجزر ، التى استطالت زمنياً الى مدى غير عادى ، دون أن يقدر أى من الأطراف ، سواء بقواه الذاتية أو من خلال تحالفاته المحلية والدولية ، على حسم صراعاتها استراتيجياً ، تقع ـ أساساً ـ فى دائرة التغييرات الكمية لا التغييرات الكيفية . وهى الدائرة التى مازال يحكمها التذبذب غير المستقر فى موازين القوى ومناخ الانفراج الدولى المتقلب .

وكمثال لتوضيح ما نقصد ، نقول أن ما يجرى منذ عام الانكسار فى ٦٦ ـ ١٩٦٧ حتى اليوم ، من حول ما يسمى « بأزمة الشرق الأوسط » . لم يحقق حسماً استراتيجياً للصراع ، لصالح أى من أطراف الصراع رغم المحاولات المتكررة والمتعددة الأشكال ، ذلك أن القوى التقدمية العربية لم تبلغ حد الضعف الذى يمكن معه أن تسحق . كما أن قوى الامبريالية والاستعمار الجديد والرجعية المحلية لم تصل الى حد القوة التى يمكن لها معه أن تسيطر بلا منازع . ولهذا لم يحسم الصراع لصالح إسرائيل والولايات المتحدة بعد حرب الأيام الستة فى ١٩٦٧ . ولم يحسم ـ أيضاً ـ لصالح العرب عامة بما فى ذلك القوى التقدمية والمقاومة الفلسطينية ولصالح الاتحاد السوفيتى بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولم يحسم كذلك ، لصالح قوى عصر البترول العربى أو قوى العصر الصهيونى وحربها الأهلية فى لبنان رغم تحالفها المشترك مع الولايات المتحدة التى غدت تقوم بدور « الحكم » بين الأطراف منذ صعود الرئيس كارتر الى البيت الأبيض عام ١٩٧٧ .

وإذا كان هذا الحسم الاستراتيجى ، الذى يغير كيفياً من الوضع الراهن ، مازالت الظروف الموضوعية غير ناضجة له من ناحية .. ومازال ، من ناحية أخرى ، فوق القدرة الذاتية لجميع الأطراف سواء بحرب عدوانية ماحقة من جانب ، أو بحرب تحرير شاملة من الجانب الآخر ، فليس معنى هذا توقف الصراع أو تجمده . وإنما هو يتيح أمام الأطراف بدرجات

متفاوتة من وضوح الرؤية ، المجال لحسومات تكتيكية حول جزئيات وتفصيلات متعددة . منها ما يتخذ الطابع العسكرى مثل العمليات الفدائية وإشعال حرب أهلية فى لبنان . ومنها ما يتخذ الطابع السياسى ، مثل النشاط السياسى الدولى حول ما يسمى بالتسوية والحل السياسى لأزمة الشرق الأوسط .

والملاحظ ، أن القوى التقدمية العربية ، ظلت فى غالبيتها لا تتأثر أو تستنكف خوض معارك الحسومات التيكيكية ذات الطابع العسكرى . فى حين أنها تتردد ويتعفف بصفة عامة عن خوض الحسومات التكتيكية ذات الطابع السياسى .

وفى تقديرنا أن هذا يكشف عن قصور فى النظرة وفى القدرة على إدارة الصراع بشمول وثورية والتعامل مع الواقع الحى بغباره وحلوله وتعقيداته المختلفة . والواقع الحى هو الواقع الكائن خارج الذات الثورية . وليس هو الواقع المتصور داخل الذات الثورية . والواقع الحى لا ينفصل فيه الطابع العسكرى عن الطابع السياسى للصراع . سواء فى مستواه التكتيكى أو فى مستواه الاستراتيجى . وبالتالى فإن تجاهل ما يسمى « بالتسوية والحل السلمى » أو العزوف عن التعامل الثورى معه لا يلغى وجوده الحركى ، ولا يفشل المخططات الاستعمارية والرجعية تلقائياً . خاصة وأن القوى المعادية لا يفتر لها جهد هذا السبيل . بالتعاون مع الأجنحة اليمينية فى الثورة الوطنية الديمقراطية العربية .

غير أنه يبدو أن الخبرات المتجمعة من تجارب حرب أكتوبر ٧٣ وما تداعى عنها من تحركات سياسية واتفاقيات فصل القوات فى سيناء والجولان . من تجارب الحرب الأهلية فى لبنان وما صحابها أيضاً من تحركات سياسية وعسكرية مختلفة وخاصة فيما يتعلق بالجنوب اللبنانى ، فقد أنضجت الى حد ملموس النظرة الفكرية والممارسة العلمية للصراع لدى القوى التقدمية العربية عامة والمقاومة الفلسطينية خاصة .

ومن هنا نرى إقدامها المتنامى على اقتحام ميدان التسوية والحل السلمى فى مواجهة القوى المعادية بهدف إحراز بعض الحسم التكتيكى لعدد من الجزئيات والتفصيلات ، فى إطار الأفق الاستراتيجى البعيد المدى .

وهكذا أفرز الواقع الراهن - أخيراً - حركة متميزة للقوى التقدمية العربية وخاصة الفلسطينية فى مواجهة حركات الأطراف الأخرى على أرض « التسوية والحل السلمى » . حيث تركز جهدها على إحداث مجموعة من التغييرات الكمية فى الواقع الحى ، تستهدف تحصين وتقوية مواقعها إزاء مواقع الآخرين وما يحققونه بالفعل فى تغييرات كمية مضادة .

يتجسد ذلك - على سبيل المثال - فى تحرك المقاومة الفلسطينية المحاصرة على الأرض العربية - محلياً ودولياً - للحصول على أرض خاصة بها عن طريق إقامة الدولة المستقلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة . وذلك فى مواجهة تحرك إسرائيل لتأمين حدودها مع دول المواجهة العربية ضد اختراق الثورة الفلسطينية . فضلاً عن الحصول على أرض خاصة بها فى جنوب لبنان عن طريق التحالف مع القوى الانعزالية ذات الطابع الفاشى فى لبنان .

إن هذا النوع من « التحرك التكتيكى » لا يعنى أن أياً من إسرائيل أو المقاومة الفلسطينية قد تنازل عن هدفه الاستراتيجى فى مواجهة الآخر ، وإنما يعنى - بالدقة - أن كل طرف يتحرك فى حدود إمكانياته الفعلية وحقيقة علاقات القوى القائمة ، نحو الاقتراب من الهدف الاستراتيجى ويعمل على توفير الظروف المناسبة له للتغيير الكيفى وبقدر ما ينجح أحدهما أكثر من الآخر ، فى الاقتراب وترسيخ أقدامه فى الموقع الجديد بقدر ما يزيد من طاقته ويعدل من ميزان القوى لصالحه .

- ٢٨ -

فى ضوء هذا الفهم ، لمرحلة التغييرات الكمية الراهنة ، تتحدد فى تقديرنا ، المفاتيح الأربعة الآتية - للعمل الثورى المنوط بالحركة القومية والتقدمية العربيةو للخروج من الأزمة .

المفتاح الأول : التصدى للمشاكل وسلبيات التكوين الذاتى الراهنة ومحور تجمعها وآفاق قيادتها وصياغات وآساليب حركاتها . ونقطة البدء فى هذا التصدى تنطلق من إدراك انتهاء الدور التاريخى الثورى للبرجوازية الصغيرة كطليعة للقوى التقدمية العربية وكمحور لتجمعها ، وذلك منذ هزيمة ١٩٦٧ . وهو الدور الذى انبثق فى الخمسينيات مع ثورة يوليو ١٩٥٢ . وأخذ فى الارتداد والتراجع مع بروز الطبقة الجديدة ببيرواقراطيتها المدنية ـ العسكرية ورأسماليتها الطفيلية وتمكين لأجنحتها اليمينية من السلطة والقيادة . وتفاقم العجز عن الاستمرار فى عملية التنمية والتقدم الاجتماعى وحماية الاستقلال الاقتصادى إزاء الهجمة الحديثة للاستعمار الجديد أو طرح الحلول الجذرية ذات النفس الطويلة والنظرة الشاملة لمشاكل احتلال الأرض والديمقراطية والوحدة العربية .

وإذا كان هذا لا يتطلب ـ موضوعياً ـ اقصاء الفئات التقدمية من البرجوازية الصغيرة من تجمع القوى التقدمية ، إلا أنه أصبح يستلزم العمل على تنحيتها عن أن تكون بمثقفيها ، محور التجمع . وهذا يعنى ضرورة العمل على بناء المحور الجديد من حول العمال وخاصة عمال القطاع العام والفلاحين الفقراء وخاصة التعاونيين منهم ومثقفيهم وهذه عملية فكرية وسياسية اجتماعية ، على قدر كبير من الصعوبة والتعقيدات . ليس فقط بسبب كثافة المطلوب من تغييرات الكية فى هذا الشأن ، بل وأيضاً بسبب جدة التجربة ، النابعة من ظروف واقع خاص ، لم يسبق ممارستها أو دراستها نظرياً فى الادبيات المعروفة للفكر العملى الثورى .

بيد أن هذا ليس إلا التحدى الثورى التاريخى للحركة التقدمية العربية ، والذى من شأنه أن يفجر طاقاتها للابداع وإثراء التراث الثورة الإنسانى .

وفى تقديرنا أن المدخل الأساسى لهذه العملية هو فى قيام المثقفين الثوريين . وفقاً لبرنامج مشترك يتولد عن اختيارات فكرية وسياسية

أساسية ، بعملية تلقيح وإخصاب مركزة للقوة الفاعلة والتقدمية بطبيعة مراكزها فى عملية الانتاج والقضية القومية ، والتى افرزتها الثورة الوطنية الديمقراطية المعاصرة فى واقعنا العربى وهى على التحديد ، عمال القطاع العام وفلاحو الاصلاح الزالزراعى والمتعلمون من أبناء الفلاحين والعمال ومقاتلو حرب أكتوبر . والفدائيين الفلسطينيين .

بمعنى أنه لن يأتى - فى تقديرنا - بلورة القوة التقدمية فى الواقع العربى الراهن ، والوصول بها الى نقطة التفجير والتغيير الثورى ، من خلال التقيد بحرفية « القاعدة العامة » التى تقوم على إجراء عملية التلقيح والاخصاب بين المثقفين الثوريين والطبقة العاملة بالمفهوم البروليتارى وحدها ، ذلك أن مثل هذه البروليتاريا ليست متوافرة بعد ، بالقدر والحجم المؤثرين فى الحركة السياسية والاجتماعية . إن بلداً ، كمصر ، وهى أكثر البلدان العربية تطوراً من الناحية الاجتماعية والاقتصادية بالقياس الى البلاد العربية الأخرى . لم يصل حجم الطبقة العاملة البروليتارية فيها بعد ، الى أكثر من ٧٦٠ ألف عامل فى خضم تعداد سكانى يفوق الثانية والثلاثين مليوناً من البشر . هذا فضلاً عن سيادة مفهوم النضال الاقتصادى دون النضال السياسى على غالبية التجمعات المالية العربية فيما عدا بعض طلائع عمال القطاع العام .

كذلك أوضحت التجربة فى الواقع العربى السلبيات الخطيرة علاوة على قصر النفس ، بالنسبة لعمليات التلقيح والإخصاب التى وقعت بين المثقفين الثوريين وبين كل من الجيش والفلاحين والعملية الثورية لا يمكن لها - أولاً - أن تنتظر طويلاً الى أن تتطور الطبقة العاملة العربية الى المستوى المناسب ، كما وكيفاً . ولا تستطيع - ثانياً - أن تتعامى عن استيعاب ظروفها الخاصة وما ينشأ فيها من قوى ثورية متميزة ومتعددة المنابع بحكم مركزها فى عملية الانتاج مما يعوض موضوعيا ، الغياب النسبى الكبير للطبقة العاملة . ولا تقدر - ثالثاً - أن تتجاهل التداخل المصيرى بين المستوى الإقليمى وبين المستوى القومى للعمل الثورى والذى ازداد تعمقاً تحت العمومية الشاملة

لقضايا التحدى الإسرائيلى والبترولى والشركات العملاقة المتعددة الجنسيات للاستعمار الجديد .

من هنا ، كان على القوى التقدمية ، أن تبتكر « قاعدتها الخاصة » فى التلقيح والإخصاب بين المثقفين الثوريين وبين قوى التقدم الاجتماعى والسياسى المتدفقة بالحيوية فى شرايين مجتماعاتها الراهنة .

- ٢٩ -

المفتاح الثانى : المواجهة الايجابية للخطط المكثفة التى تقوم بها الرجعية والاستعمار والصهيونية ، فى الوقت الراهن ، وتستهدف إغراق العالم العربى فى هوة المنازعات الطائفية ، وإفراغ التراث الدينى والروحى للشعب العربى من قيم التحرر والجهاد الإنسانى الدائب نحو حياة أفضل وعزل الدين عن الواقع الاجتماعى وصراعاته ووضعه فى موضع التناقض الهجومى مع التقدم وحركة الجماهير الديمقراطية .

هذا وضع « شاذ » فى تاريخ الواقع العربى . ذلك أن التعارض بين الدين والتقدم هو فى الحقيقة مشكلة أوروبية بحته لم تشهد بلادنا مثيلاً لها . ذلك أن الكنيسة فى أوروبا ارتبطت فى العصور الوسطى بالنظام الاقطاعى . وكان لها مصالح اقتصادية ونفوذ سياسى بحيث يتحتم استمرار النظام الاقطاعى للمحافظة عليها . ولهذا رفضت القيادات الكنيسية فى أوروبا كل تطور نحو الرأسمالية ثم من بعدها الى الاشتراكية . فى حين لم يشهد الوطن العربى مثل هذا الوضع ، ولم يكن للكنيسة فيه مثل هذا الدور الاقتصادى أو السياسى المتخلف . على العكس كانت الكنيسة فى مجملها العام قوة وطنية تحررية حتى ضد القوة الغازية والاستعمارية التى تلفعت بالرايات المسيحية . ولقد مهدت المسيحية لتطور حضارى مشهود فى تاريخ العالم العربى ، وخاصة مصر منذ القرن الرابع الميلادى . كما انتقل الاسلام بالوطن العربى الى مرحلة حضارية جديدة كانت لها إشعاعاتها المضيئة فى العالم كله .

من هنا ، فإن التحدى الذى يواجه الحركة التقدمية العربية فى الوضع

الراهن ، وقد اغتنت بقوة دينية مناضلة ومستنيرة ، أن تس
الدين » من أيدى القوى المعادية . وتحوله بمفهومه النضالى
طاقة للتقدم فى الواقع العربى المتميز بخصوصيته فى هذا الشأن . و
من حقيقة أساسية وهى أن شعبنا العربى ، شعب مؤمن متدي
هو صانع الحياة وتقدمها وبالتالى فلا يمكن تصور الانطلاق بالحي
فى مسالك متناقضة مع الايمان الشعبى العام . وأكثر من ذلك
الفكرى الثورى يرى فى إيمان الجماهير وتدينها ما يعطى
الدينية قوة مادية فى الحركة ، يستحيل - بدون احترامها وتجي
التقدم - التحرك بفاعلية نحو مجتمع أفضل .

- ٣٠ -

**المفتاح الثالث : التعامل برؤية قومية جدلية مع الظوا
العربية وفوائضها المالية .**

إن هذه الظاهرة قد منحت القوى المحافظة والرجعية - دون
قوة غير عادى فى صراعها التاريخى مع القوى التقدمية . بيد أن
يقع فى بؤرة صراعات ساخنة ، ليس فقط على المستوى الا
والقومى ، وإنما أيضاً على المستوى السياسى بين الدول الغنية
العارية من البترول وما بينهما من دول أخرى نصف بترولية . و
مهدد دوماً بالتفجر . بل هو ذاته أدة اشتعال . ولعل المشكلة لـ
فى هذه الظاهرة أنهم لا يستطيعون استنزاف ثروات الآبار دفعة و
فترة زمنية قصيرة . والهرب بها من الواقع العربى الى حيث الأمر
وإنما هم مضطرون للبقاء والاستمرار على الأرض العربية وفى مواج
اجتماعية وسياسية متجددة ذات طابع إقليمى وقومى على السواء .
بالتالى - بدافع الأمن الذاتى - من التعامل مع هذا الواقع بحد أدن
والتعقل الذى يقوم على إيجاد أرضية بترولية من المصالح القوم
حتى مع القوى التقدمية ذلك أن هذه القوى كائنة بجذورها

العربية ، قد يمكن الحد من طاقاتها لحظة أو لحظات من التاريخي . لكن ليس من المستطاع اقتلاع جذورها أو حتى الحد من استمرار نموها وتطورها على الدوام .

وفى نفس الوقت ، فإن البترول العربى بفوائضه المالية الضخمة ، هو من الناحية سلاح أساسى من سلاح معركة التحدى القومى مع الصهيونية وتحدى قيود واستغلال النظام الاقتصادى الدولى الراهن وهو من ناحية أخرى الطاقة المادية الجوهرية للتنمية الاقتصادية والتكنولوجية المشتركة للعالم العربى . وذلك فى ظروف تاريخية مواتية ليس لها سابقة . ولا يحتمل تكرارها فى المستقبل بعد زوال عصر الطاقة البترولية على نهاية القرن العشرين . خاصة وأن العالم يتجه منذ أواخر الخمسينيات من الأسواق الضيقة الصغيرة الى الأسواق الموسعة ذات الطابع الدولى المتجانس سياسياً أو قومياً .

ويجرى هذا كله وسط تقسيم فرضته الطبيعة على العالم العربى ، بين دول غنية بالبترول وفقيرة فى عنصر العمل البشرى ، ودول عارية من البترول وغنية نسبياً بالعمل البشرى ، مما يوجد ، موضوعياً ، ضرورة التنسيق بينها .

من هنا يفرض « العصر البترولى العربى » على الحركة التقدمية ، مجتمعة لا منفردة ، الوصول الى صياغة جديدة تضمن الحد الأدنى والضرورى لوحدة عمل عربى تتعايش فيه كل القوى على اختلاف اتجاهاتها على أساس « العام والمشترك من المصالح القومية بمفهوم عصرى » ، دون أن يخل ذلك باستمرار حركة الصراع الاجتماعى والسياسى الحتمية فى الواقع العربى بمعنى أن تتخذ حركة الصراع أساليب ووسائل لا تصادر إمكانية التعايش الدولى الحضارى . وأن لا يتحول هذا التعايش ـ بدور ـ الى تجمد الصراع أو كبته أو إفراغه من مضمونه الحى . ولعل الضمان الجوهرى لذلك هو وصول الحركة التقدمية لهذه الصياغة بقوة تجمعها الموحد تكتيكياً واستراتيجياً .

وفى هذا الإطار نعيد طرح ما سبق أن اقترحناه من ضرورة أن تجتمع القوى التقدمية العربية ـ بعد حوارٍ ديمقراطى فيا بينها ـ حول خطوط

أساسية لنقاط التعايش ونقاط الصراع فى هذه المرحلة من تاريخ الوطن العربى . وعلى الجانب الآخر تجمع القوى المحافظة (وهى فى الواقع متجمعة الى حد كبير) حول خطوط أساسية مماثلة لنقاط التعايش ونقاط الصراع من وجهة نظرها . ثم بعد ذلك يلتقى الجانبان ، حيث أن موقف كل منهما صار مكشوفاً للآخر على نحو شبه كامل . وذلك منذ تحطم الوحدة المصرية السورية عام ١٩٦١ حتى نيران الحرب الأهلية فى ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، فى مؤتمر سياسى يرتفع الى مستوى مسئولية هذا الظرف التاريخى الاستثنائى من حياة الوطن العربى للاتفاق على صيانة مرحلية لحركة التعايش والصراع فى العصر البترولى . إن هذا قد يبدو جديداً وغير مألوف على تاريخ العمل السياسى فى الوطن العربى بالفعل كذلك الى حد ما . لكن المهم هنا ليس الجدة أو عدم الألفة . وإنما فى أن هذا التحرك ينبثق فى معطيات موضوعية جديدة فى واقعنا وعالمنا المعاصر على السواء . وليس من فراغ أو محاولة لتوفيق والترقيع الآلى بين متناقضات . ولدينا أمثلة عالمية معاصرة تؤكد واقعية هذا الأسلوب وخاصة فيما يتعلق بالتعايش والصراع بين القوى التقدمية والقوى المحافظة فى أوروبا فيما يتعلق بالسوق الأوروبية المشتركة و سوق الكوميكون والأحلاف والأمن الأوروبى الذى تجسد أخيراً فى مؤتمرى هلسنكى وبلغراد . بل لدينا الى حد ما ـ فى عالمنا العربى ـ سوابق متواضعة فى ما يسمى بمؤتمرات القمة .

ـ ٣١ ـ

المفتاح الرابع :القيام على ضوء حصيلة الإيجابيات والسلبيات المجتمعة على مدى خمسة وعشرين عاماً منذ انطلاق مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة البرجوازية الصغيرة المسلحة فى أوائل الخمسينيات ، واستشرافاً لمهام المرحلة الراهنة من الثورة فى امتدادها الزمنى المنظور ، ببلورة « برنامج عمل » يتعدى حدود الشعارات العامة الى حسم مجموعة اختيارات اجتماعية وسياسية بل وفكرية فى بعض الحالات سواء فيما يتعلق بواقعها أو فيما يتعلق بعلاقاتها الدولية ،الأمر الذى يرسى عدداً من الخطوط والأولويات

الجوهرية ، التى يمكن أن تتطور من خلال الممارسة العملية الى « نظرية للتغيير والتقدم » فى الواقع العربى ، بعصره البترولى الذى هو جزء من الواقع العربى الذى يغلب عليه اتجاه الانفراج الدولى تضع فى اعتبارها العلاقة الجدلية بين « الخطر العام العالمى » المتمثل فى الاستعمار الجديد وشركاته العملاقة المتعددة والقوميات ، والخطر العنصرى العدوانى الخاص المتجسد فى إسرائيل الصهيونية . وبين ما هو « قومى عام » وبين ماهو « إقليمى خاص » ، وذلك على مستوى القوى التقدمية فى حد ذاتها ثم على مستوى علاقات التعايش والصراع مع القوى الآخرى . وصولاً ـ بالتالى الى تحديد جدول « بالأولويات القومية » ، تتدرج فى إطاره جداول « بالأولويات الاقليمية » للحركة التقدمية فى كل بلد .

وتتحمل المسئولية فى هذا المجال ، مجموعة محددة لها وزنها المؤثر فى الحركة التقدمية وهى الأحزاب والتنظيمات الحاكمة فى النظم المعروفة باتجاهاتها التقدمية ، جنباً الى جنب مع حزب البعث العربى الاشتراكى والتنظيمات الناصرية ، والأحزاب الشيوعية والأحزاب التقدمية وفصائل الثورة الفلسطينية . إذ عليها أن تبادر الى عقد سلسلة من الندوات والاجتماعات النوعية ، تنتهى « بمؤتمر قومى تقدمى » يتمخض عنه « برنامج العمل الموحد » للحركة التقدمية العربية .

إن التحرك فى هذا الاتجاه ، يصل الحاضر والمستقبل بتجربة أولى فى هذا المسار ، بادرت بها قيادة حزب جبهة التحرير الجزائرية فى مايو ١٩٦١ تحت اسم « مؤتمر الاشتراكيين العرب » . الذى كان أول تجمع قومى تقدمى من نوعه فى تاريخ العرب الحديث . وكان من المنتظر أن يأخذ هذا المؤتمر مدار وينعكس ايجابياً على مجمل الحركة ، إلا أن هزيمة يونيو فى عام الانكسار جرفت هذه التجربة ضمن ما جرفته فى دوامة واحة الجزر العامة .

الورقة الخامسة

ملاحظات حول الثورة الفلسطينية المعاصرة وعلاقتها بالأحزاب والقوى القومية على الساحة العربية

ورقة من الملف العربى المعاصر ، طرحت للنقاش أمام ندوة « الحر
التقدمية العربية » التى نظمها مشروع المستقبلات العربية البدي
(جامعة الأمم المتحدة بالاشتراك مع منفذى العالم الثالث) عقدت بمد
نيون بسويسرا فى الفترة من ٢٠ - ٢٣ مارس ١٩٨٥

الثورة الفلسطينية المعاصرة التى انطلقت منذ يناير ١٩٦٥ ، ومازال هى امتداد للتاريخ النضالى للشعب العربى الفلسطينى من أجل التحرر الوطنى ضد الاستعمار البريطانى والحركة الصهيونية منذ أوائل القرن العشرين .

ويجدر بنا أن نسجل سبعة ملاحظات تاريخية بشأن علاقة الثورة بمحيطها العربى عامة والقوى والأحزاب التقدمية فيه ، خاصة .

الملاحظة الأولى

تتحدد فى أن الانتفاضات الشعبية والثورات المسلحة التى تفجرت خلال تاريخ ما قبل الثورة المعاصرة ، اتسمت بالنفس القصير نسبياً . وذلك بالقياس الى الثورة المعاصرة التى تخطت اليوم عامها العشرين . فقد منيت هذه الانتفاضات والثورات بالإجهاض بعد شهور من قيامها ، واحدة بعد أخرى ، نتيجة مجموعة متداخلة من الأسباب والعوامل الذاتية والموضوعية المتعددة . منها ما يرتبط بطبيعة القوى الثورية وتنظيماتها التى غلب عليها الطابع العشائرى ، والتضارب فى خطها السياسى بشقيه الاستراتيجى والتكتيكى ، وضعف إمكانياتها . ومنها ما يرتبط بقضية حلفاء الثورة فى الوطن العربى والعالم الإسلامى ، ومدى مشاركتهم الحقيقية وقدراتهم ، وأيضاً طبيعة علاقات القوى القائمة وقتذاك فى داخل فلسطين والوطن العربى والعالم ، حيث كان الاستعمار القديم والامبريالية فالاستعمار الجديد ، فى وضع

الهيمنة على المنطقة والساحة الدولية .

وعلى الرغم من بروز الاتحاد السوفيتى فى الساحة الدولية كقوة اشتراكية منذ عام ١٩١٧ ، فإن فاعليته ظلت محدودة الى حد كبير فى دعم حركات التحرر الوطنى . وذلك حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . ويرجع ذلك الى انشغاله بحالة الحصار والحرب الاستعمارية التى شنت ضده ومنح بناء القوة الذاتية للدولة الاشتراكية الوحيدة الأولوية القصوى من ناحية ، وعدم وضوح القضية الفلسطينية ـ وقتذاك ـ ، باعتبارها حركة تحرر وطنى وخاصة فيما يتعلق بصراعها مع الحركة الصهيونية لاستيطان فلسطين ، من ناحية أخرى ، وذلك نتيجة للتعاطف العالمى الإنسانى مع اليهود الذين عانوا من الاضطهاد العام والعنصرية النازية فيما بعد . كما أن القبضة الاستعمارية على الوطن العربى ـ من ناحية ثالثة ـ حالت دون مد الجسور مع الاتحاد السوفيتى .

الملاحظة الثانية

تتركز فى أنه فى مقدمة العوامل للأسباب التى أدت بتلك الانتفاضات والثورات الفلسطينية الى ما قبل الثورة المعاصرة للانهيار هو التدخل المباشر من جانب البلاد العربية التى كانت ماتزال خاضعة للاحتلال والاستعمار ، بدرجة أو بأخرى .

واتخذ هذا التدخل شكلين رئيسين :

الأول ، الضغط على القيادات الفلسطينية لإنهاء الانتفاضات والثورات ، وذلك بحجة إتاحة الفرصة للعمل السياسى من جانب البلاد العربية مع بريطانيا وغيرها من الدول العظمى لحل القضية حلاً سلمياً يقوم على حق الشعب الفلسطينى فى الاستقلال وإيقاف أو الحد من الهجرة اليهودية الصهيونية الى فلسطين .

الثانى ، وهو ما تجسد فى حرب عام ١٩٤٨ ، إثر انسحاب بريطانيا من فلسطين وقيام إسرائيل ، بالتدخل العسكرى المباشر من القوات المسلحة للبلاد

العربيـة دون تنظيم أو مشـاركـة حقيقيـة من الشعب الفلسطينى وطـلائعهـا الثورية .

وهـذا يعنى أن القرار بشـأن فلسطين فى هـذه المرحلـة كان فى الأسـاس عربياً ، وليس فلسطينياً ، وذلـك على الرغم من التضحيـات الجسيـة التى ظل الشعب الفلسطينى وقياداته الوطنية يقدمانها دون توقف .

الملاحظة الثالثة

تتلخص فى أن القضية الفلسطينية ، فى المفهوم العربى الرسمى بما فى ذلك ما اصطلح على تسميته بالدول الوطنية التقدمية كمصر وسوريا والعراق ، بعد قيام إسرائيل وحتى عـام ١٩٦٤ وانعقـاد أول مؤتمر قمـة عربى الـذى تمخض عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية فى صيغتها الأولى ، ظلت تمارس فعليـاً على أساس أنها من ناحيـة قضيـة لاجئين ، ومن نـاحيـة أخرى قضيـة حـدود بين إسرائيل والبلاد العربية المتاخمـة لهـا ، تتصل بـالأمن القطرى لكل منهـا حتى بالرغم من عدوان ١٩٥٦ الثلاثى ضد مصر بسبب تأمين قناة السويس ، وذلـك فى إطار عدم الاعتراف بإسرائيل ومقاطعتها اقتصادياً ، الى الدرجـة التى ثبت فيها خلال مؤتمر القمـة العربى الأول أنـه ليست هنـاك خطـة قوميـة لتحرير فلسطين وأنـه ينبغى العمل المشترك على وضع مثل هـذه الخطـة ، فى الـوقت الـذي كانت فيـه الأجزاء التى لم تحتـل من فلسطين بعـد ، تحت الحكم المصرى (غزة) أو تحت الحكم الأردنى بعد ضمها للمملكة (الضفـة الغربيـة) . وظلت الحكومـات العربيـة ـ على اختلاف اتجـاهـاتهـا ـ تـلاحـق أى نشـاط وطنى أو ثورى يصدر عن الفلسطينين الذين هـاجروا إليهـا من أجل تحرير بلادهم ولم يعد فى إمكان الفلسطينيين إلا الانضواء تحت لواء عـدد من الأحزاب القوميـة والتقـدميـة ، كالبعث والقـوميين العرب والأحـزاب الشيـوعيـة فى البـلاد التى نزحوا إليها ، يناضلون على أسـاس البرامج الوطنيـة والقوميـة لهـذه الأحزاب التى ركـزت على الاستقـلال السيـاسى والاقتصـادى والـديمقراطيـة والعـدالـة الاجتماعية أو الاشتراكيـة والوحـدة العربيـة . وكان النضـال يشمل الصهيونيـة

باعتبارها مجرد آداة للاستعمار . وأن إنجاز أهداف برامج هذه الأحزاب فى أقطارها يعنى فى النهاية تحرير فلسطين . بمعنى أن تحرير فلسطين لم يكن ، فى ذلك الوقت - جزءاً عضوياً مخططاً له ، باعتباره هدفاً تحررياً فى حد ذاته يمثل مهمة نضالية ملحة . وبالتالى لم يكن مطروحاً على الأحزاب القومية والاشتراكية والشيوعية فى البلاد العربية مهمة الإسهام فى تنظيم قوى الشعب الفلسطينى فى سبيل تحرير الوطن المحتل ، فضلاً عن أنه كان أمر يندرج تحت طائلة العقاب باعتباره تهديداً لأمن الدولة من جانب جميع النظم العربية ، أياً كان اتجاهاتها .

الملاحظة الرابعة

تتمثل فى أنه مع منتصف الستينات راحت تتبلور ظاهرتان :

الظاهرة الأولى ، بلوغ تراكم الخطر الإسرائيلى على الوطن العربى درجة نوعية جديدة . وذلك بالتوسع المستمر فى الأرض العربية من خلال التهام المناطق المنزوعة السلاح وتحويل روافد نهر الأردن ونفى وجود الشعب الفلسطينى ، وتزايد الحشود العسكرية الإسرائيلية على الحدود العربية .

الظاهرة الثانية ، بروز تنظيمات فلسطينية جنينية من بين أحضان الشعب الفلسطينى فى الشتات العربى والدولى ، تقوم على أساس أن للقضية الفلسطينية خصوصيتها الوطنية بجانب عموميتها القومية . وأن شق الطريق نحو تحرير فلسطين لن يأتى إلا من خلال وضع حد لغياب وتغيب الشعب الفلسطينى واستعادة حضوره كطرف رئيسى . وبذلك توضع القضية وضعها الصحيح كقضية تحرير وطنى وليست مجرد نزاع على الحدود أو قضية لاجئين . وفى هذا المجال صدرت فى لبنان صحفية « فلسطيننا » عام ١٩٥٩ لسان حال لحركة فتح التى لم تكن قد أعلنت عن نفسها رسمياً بعد . وركزت الصحيفة على حتمية« بعث الكيان الفلسطينى » وانتهاج « الثورة سبيلاً لتحرير فلسطين » كما ظهرت جبهة تحرير فلسطين (جـ . ت . ف .)

وتأسس الاتحاد العام لطلبة فلسطين عام ١٩٥٩ والاتحاد العام لعمال فلسطين عام ١٩٦٣ .

وراحت هاتان الظاهرتان تستقطبان اهتمام الأحزاب والتنظيمات الناصرية والبعثية والقومية والشيوعية ، بدرجات متفاوتة ، وخاصة فى مناخ صعود حركة التحرر العربى بقيادة جمال عبد الناصر التى تدعمت قومياً بعد تأميم قناة السويس وفشل عدوان ١٩٥٦ سياسياً ، وانتصار ثورة الجزائر عام ١٩٦٢ .

واستهدف هذا الاهتمام أمرين :

أولهما ، محاولة تصحيح وضع القضية الفلسطينية دولياً مع تصاعد النزاع العربى الإسرائيلى حول تحويل روافد نهر الأردن ودخوله دائرة الاهتمامات العالمية . وفى تقديرنا أن ما دفع أساساً لهذا التصحيح هو مـاأثير خلال اجتماع باندونج ١٩٥٥ ، الأول من نوعه ، عن القضية الفلسطينية باعتبارها قضية لاجئين ، يتوجب على العرب حلها فى إطار إعادة توطينهم بالبلاد العربية . وقد تصدى العرب بقيادة جمال عبد الناصر لطرح القضية باعتبارها من قضايا التحرر الوطنى . ورغم ذلك فإنها ظلت من الناحية العربية ـ قضية مؤجلة أو على الأقل غير حالة . وإن كان العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ ومسألة تحويل نهر الأردن قد أخذت تدفع بالقضية الى هذا المستوى ، عربياً ودولياً .

وثانيهما ، مبادرة النظم العربية لاستيعاب حركة الجماهير الفلسطينية الرامية الى تنظيم صفوفها باستقلالية ، فى داخل البلاد العربية ، أياً كانت اتجاهاتها ، وذلك خشية تأثيرها على الساحات السياسية والاجتماعية القطرية من جانب ، واحتمال أن تورطها ، من خلال عمليات ضد إسرائيل ، فى حرب هى إما غير قادرة على خوضها وإما راغبة أصلاً فيها ، من جانب آخر .

وراحت النظم الرجعية والمحافظة العربية تترجم هذا الاستيعاب فى إيجاد فرص عمل للفلسطينيين المهاجرين إليها ودمجهم فى مجتمعاتها على نحو يوفر لهم

مصالح اقتصادية واجتماعية تكون حاجزاً ضد انخراطهم فى التنظيمات الفلسطينية الناشئة .

فى حين اخذت النظم الوطنية التقدمية ، بمفهوم ذلك الوقت ، تترجم هذا الاستيعاب فى إنشاء منظمة وطنية فلسطينية ، تكون بقدر أو بآخر ، تحت هيمنتها وتخضع لتوجيهاتها .وبذلك تحقق غرضين فى نفس الوقت : دعم تصحيح القضية عربياً ودولياً ، باعتبارها قضية تحرير وطنى بميلاد تنظيم ممثل للشعب الفلسطينى ، وتشجيع الجماهير الفلسطينية على الانخراط فى عضوية هذا التنظيم الرسمى الآمن بديلاً عن التنظيمات الثورية المستقلة التى كانت تتعرض للمساءلة والمطاردة . خاصة بعد التجربة الهامة التى بادر بها الفلسطينيون فى قطاع غزة تحت الحكم المصرى بإقامة تنظيمين مستقلين هما « الجبهة الوطنية » « والمنظمة الشعبية » للمقاومة السياسية والمسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلى لغزة ، القصير الأمد ، فى عام ١٩٥٦ .

وكانت الناصرية ، من خلال الجمهورية العربية المتحدة ، أول من بادر لإقامة التنظيم الرسمى للشعب الفلسطينى الذى يحاول أن يستوعب الجبهة الوطنية والمنظمة الشعبية فى قطاع غزة . وذلك بتشكيل أول مجلس تشريعى صدر عنه دستور للقطاع ومجلس تنفيذى عام ١٩٥٨ . وإقامة « الاتحاد القومى العربى الفلسطينى » على غرار « الاتحاد القومى العربى كتنظيم سياسى شعبى » .

ومنذ ذلك الوقت راح عبد الناصر يطرح على جامعة الدول العربية بإلحاح مشروع بناء منظمة وطنية تبرز الكيان الوطنى الموحد للشعب الفلسطينى « ليسمع العالم صوته فى المجال القومى ١٩٥٩ توصية عن لجنة الشئون السياسية التابعة للجامعة العربية بضرورة « إنشاء جيش فلسطينى فى الدول العربية » .

ولكن المشروع ظل متعثراً بسبب معارضة بعض الدول العربية التى كانت تؤثر دعم ماسمى بحكومة عموم فلسطين « الملحقة بالجامعة العربية »

والفاقدة لأى وزن فلسطينى أو عربى أو دولى تحت رئاسة أحمد حلمى وذلك منذ نهاية حرب ١٩٤٨ . غير أن مؤتمر القمة العربى الأول الذى عقد فى ٢٨ مايو لمناقشة مسألة تحويل نهر الأردن ، طلب الى أحمد الشقيرى الذى أصبح ممثلاً لفلسطين لدى الجامعة العربية بعد وفاة أحمد حلمى رئيس حكومة عموم فلسطين أن « يواصل اتصالاته بالدول الأعضاء بغية الوصول الى إقامة القواعد السليمة لتنظيم الشعب الفلسطينى وتمكينه من القيام بدوره فى تحرير وطنه وتقرير مصيره » .

واعتبر هذا القرار من جانب مؤتمر القمة موافقة من حيث المبدأ على اقتراح جمال عبد الناصر . ولكنه أثقله بخطوات تعجيزية عن العمل حيث أن غالبية الدول العربية ظلت على موقفها السلبى ، لأسباب مختلفة مثل هذه المنظمة

بيد أن عبد الناصر دعم ، بوزنه وثقله القومى ، الجهود التى كان يبذلها الشقيرى فى هذا المجال . وتم بالفعل فرض وجود المنظمة كأمر واقع ، عندما انعقد مؤتمر قومى فلسطينى تأسيسى لهذا الغرض بالقدس فى ٢٨ مايو ١٩٦٤ ، وشارك فيه ٣٥٠ مندوباً فلسطينياً ، انبثق عنه ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية ، وميثاقها الذى نص على « حتمية تحرير الجزء المغتصب من فلسطين » وقرر المجلس أن تقوم المنظمة بتمثيل فلسطين لدى جامعة الدول العربية ومكاتب المقاطعة والأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المختلفة والمؤتمرات الرسمية والشعبية ، وأنها تملك وحدها حق تمثيل الفلسطينيين وتنظيمهم وحق النطق باسمهم ، وانضم لها معترفاً بقيادتها الاتحاد العام لعمال فلسطين واتحاد الطلبة (عام ١٩٦٥) وتكون فى ظلها كل من الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية فى ١٩٦٥ ، واتحاد الكتاب الفلسطينيين فى عام ١٩٦٦ . وشرعت فى تكوين وحدات عسكرية تنظيمية تابعة لها فى غزة وسوريا والعراق ، عرفت فيا بعد باسم « جيش التحرير الفلسطينى »

وخلال فترة قصيرة نسبياً تمكنت المنظمة ، من خلال التأييد الشعبى الفلسطينى ودعم مصر الناصرية ، من أن تصبح الإطار العام الذى يستقطب

باستمرار الشعب الفلسطيني بمختلف تياراته وفئاته . ومع ذلك ظلت على مستوى النضال العملي ـ محدودة الفاعلية ، ويعلق بها اتهام التبعية للناصرية وذلك خلال الصراعات التي قامت في الوطن العربي بين التنظيمات والأجنحة القومية المتعددة في الساحة وخاصة بين الناصرية وحزب البعث القومي ، حول تجربة الوحدة المصرية السورية وقضايا العمل القومي وأولوياته .

وفي تواكب زمني ومواجهة مع ما كان يجرى من خطوات لتكوين منظمة التحرير الفلسطينية على النحو السالف ذكره ، أصدرت القيادة القومية لحزب البعث الاشتراكي في ٢٠ مايو ١٩٦٤ وثيقة تحت عنوان « مشروع الكيان الفلسطيني » طرحت فيها مفهومها القومي للقضية الفلسطينية وكيفية بناء الكيان الفلسطيني ومبادئه الأساسية وتفاصيل بناء مؤسساته والقواعد التي تحكمها ، مؤكدة في نفس الوقت على « أن الكيان الفلسطيني » الذى أقره مؤتمر الملوك والرؤساء العرب ليس مطلبياً حديثاً أو تعبيراً عفوياً عن ظروف مرحلية ، بل أن فكرة الكيان ولدت يوم ولدت النكبة . وترعرعت في أذهان أبناء فلسطين وغذتها في قلوبهم التجربة الثورية التي خاضتها الجزائر .

وظلت هذه الفكرة تنمو حتى فرضت نفسها على الحكومات وأصبحت قراراً إجماعياً . ولكى لايصبح هذا الكلام اصطلاحاً لفظياً فارغاً . ومؤامرة لإجهاض الضغط الثورى الذى يمارسه أبناء فلسطين لابد وأن يكون هذا الكيان واقعاً حقيقياً ، أى تتوافر فيه أسس الكيان الفعلي الثلاثة وهى الأرض والشعب والسلطة .

وفي بيان آخر صادر عن نفس القيادة القومية في ١٥ مايو ١٩٦٥ أبدت بصراحة تخوفها من أن يحمل إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية التناقضات التي يعيشها الواقع العربي الرسمى باعتبار أنها وليدة مؤتمرى القمة « بالرغم من أن قرار إنشائها قد وضع القضية الفلسطينية في إطار جديد يستند ولو نظرياً الى حق أبناء فلسطين في تقرير مصيرهم ، فإن هذا القرار لا يستطيع

إخفاء القلق حول مستقبل الكيان والمنظمة ومدى جديتها وفاعليتها . كما لايزيل تخوف الفلسطينيين من كون الكيان الفلسطيني فاقد الثورية والقدرة على مجابهة الأخطار وتنظيم عملية التحرير.

وفي حديث للسيد ميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث في إجتماع الفرقة الحزبية بباريس في ٢١ يونيو ١٩٦٤ ، أكد على أن « المشروع المقدم من قبل الحزب حول الكيان الفلسطيني ماهو من قبيل التكتيكات . بل هو تعبير عن قناعة الحزب في أصح أسلوب لتنظيم الفلسطينيين من أجل معركة التحرير » .

ونفى أن يكون موضوع المشروع - كما قد يبدو أحياناً - بأنه لإحراج الآخرين . وقال « أن البعض يستنتج تكتيك لإحراج حكومتا مصر والأردن وفي الواقع ليس هذا قصد الحزب ، وإن كانت القيادة تقدر بأن شرط الأرض صعب التحقيق جداً . إذ يوجد عوائق عملية واقعية شائكة تعترض تحقيق هذا الشرط . ولكن للأمانة والفكرة نقول بأن الأرض شرط لجدية المشروع ، وإن لم يتيسر توفيرها الآن فتكون للمستقبل . ويجوز أن نبدأ بالتنفيذ ولو لم يتوفر شرط الأرض » .

وأضاف مركزاً على دور سوريا الأساسي في توفير الظروف الثورية للمنظمة كي تمارس دورها بفاعلية يعجز عنه ماسماه بمشروع الشقيري ، عندما قال « ذكر هذا الشرط (شرط الأرض) في المشروع هو من قبيل التعبير عن الصراحة الثورية . لأن هذه قناعتنا - الكيان يجب أن يكون له أرض . والفرق بين مشروع الحزب وما ضمنه من شروط وبين المشروع الذي باشر الشقيري بتحقيقه والذي هو عبارة عن تسوية بين الحكومات المختلفة ، وبمقدار ما تنجح الثورة في سوريا بتثبيت أقدامها والانطلاق في تحقيق أهدافها - وبالتالي كسب ثقة الشعب العربي في داخل سوريا وخارجها بمقدار ما تستطيع أن تخرج هذا المشروع الى حيز التطبيق إذ بينه وبين سلامة الوضع الثوري في سوريا ومتانته واستمراره رابطة وثيقة » .

الملاحظة الخامسة

تتحدد أنه فى هذا المناخ الذى اكتسبت فيه القضية الفلسطينية وضعها ، فى الوطن العربى ، كقضية تحرير وطنية من ناحية ، والذى شهد ، من ناحية أخرى ، المواقف العربية المتصادمة بطريق مباشر وغير مباشرحول تكوين منظمة التحرير الفلسطينية ، فى صيغتها الأولى ، شرعت الأحزاب والتنظيمات القومية والتقدمية - عدا الناصرية والشيوعية - فى فرز كوادرها وأعضائها من الفلسطينيين فى تكوينات حزبية خاصة ، تحت القيادة القومية لكل منها ، وذلك لتقوم - على حد تعبيرها - بدورها فى النضال الفلسطينى الجماهيرى ، ضمن إطار حركة الحزب القومية . وتقف ضد انحرافات منظمة التحرير واستئثارها ككيان وطنى شامل لجميع الفلسطينيين على اختلاف اتجاهاتهم وتياراتهم السياسية .

وفى هذا المجال ، تشكلت « قيادة إقليم فلسطين » فى حركة القوميين العرب ، انبثقت عنها منظمة « شباب الثأر » كجناح عسكرى . لكنها لم تتمكن من الصدام المباشر مع العدو . واكتفت بعمليات الاستطلاع والاتصالات داخل الأرض المحتلة .

كما تشكل داخل حزب البعث العربى الاشتراكى تنظيم حزبى متميز عرف باسم « فرع العمل الفلسطينى » ، بهدف التعبئة العقائدية والسياسية والنضالية للجماهير الفلسطينية .

وفى عام ١٩٥٩ ، إبان الصراع بين بغداد وبين القاهرة ، كون الرئيس العراقى الراحل عبد الكريم قاسم ما أسماه « فوج التحرير الفلسطينى » انضم إليه نحو ثلثمائة جندى فلسطينى مقيميين بالعراق ، بالإضافة الى خمسين ضابطاً فلسطينياً من العراق ولبنان والأردن والخليج . وظل هذا الفوج تحت إمرة الجيش العراقى دون أن يقوم بعملية واحدة ضد العدو الإسرائيلى . وعندما تشكل جيش التحرير الفلسطينى بعد قيام منظمة التحرير ، التحق جنود وضباط هذا الفوج بقطاعاته العاملة فى العراق .

ووفقاً لما راوه لى الأستاذ أمين هويدى رئيس جهاز المخابرات ووزير الدفاع السابق فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر ، أنه سعى الى ترتيب لقاء بين الرئيس وبين صديق فلسطينى له هو الدكتور عصام السرطاوى بناء على طلبه ، وأن اللقاء تم بالفعل فى القاهرة فى أواخر عام ١٩٦٣ . وعرض السرطاوى على الرئيس عبد الناصر مشروعه بتكوين جبهة فلسطينية للتحرير بطريق الكفاح المسلح وطلب دعم القاهرة وقيادة عبد الناصر لهذا المشروع وأن عبد الناصر أكد له أن القاهرة تدعم كل تحرك يقوم به أبناء فلسطين لتنظيم أنفسهم من المشاركة فى تحرير بلادهم . على أن يكون هذا التحرك مستقلاً ولا يصبح طرفاً فى الصراعات الناشبة فى الساحة العربية وأنه ، أى الرئيس عبد النصر ، يفكر منذ مدة فى دعوة أبناء الشعب الفلسطينى فى تنظيم أنفسهم بأنفسهم فى كيان وطنى يؤكد الطبيعة الوطنية التحريرية للقضية الفلسطينية ، ويتعامل من موقع استقلالى مع جميع القوى والحكومات العربية والقوى والهيئات العالمية . وأنه فى هذا المجال ينصح بضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية للشعب الفسطينى تنظيمياً وسياسياً ، وضمان عدم التشرذم والانقسام الى تنظيمات متعددة ومتناحرة .

الملاحظة السادسة

تدور حول أن كل الجهود التى صاحبت إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية والجيش الملحق بها ، وقيام المنظمات الفلسطينية المستقلة أو فى إطار الأحزاب القومية ، ظلت مقتصرة على العمل السياسى البحت فى إطار الصراعات العربية ـ العربية فى الساحة . وإذا كان هذا كله قد مهد الأرضية لبلورة الهوية والكيان الفلسطينى المستقل ، وتعامل نظرياً مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية تحرر وطنى . فإن ذلك لم يدخل حيز النضال المسلح الفعلى ، إلا بقيام « فتح » تحت اسم قوات العاصفة بأول عملياتها لحرب العصابات ضد العدو الصهيونى فى أول يناير ١٩٦٥ولهذا فإن هناك إجماع فلسطينى وعربى اليوم على اعتبار هذا اليوم هو تاريخ ميلاد الثورة الفلسطينية المعاصرة والتى ظلت تختمر ، سرياً ، منذ عام ١٩٥٩ .

وكان هذا العمل العسكرى مفاجأة تامة لجميع الأحزاب والقوى السياسية العربية رغم علم البعض بأن ثمة منظمة فلسطينية « غامضة » قد تكونت تحت قيادة لاينتمى أى من أعضائها الى أحزاب سسياسية ، وحتى من كان ينتمى إليها قد استقال منها مثل فاروق القدومى بالنسبة لحزب البعث العربى الاشتراكى . وشملت المفاجأة أيضاً جميع النظم العربية وبعد فرض تعتيم إعلامى على هذا الحدث من جانب البلاد العربية لعدة أيام ، راحت المواقف تتحدد منه ومن منظمة فتح ، تباعاً .

وفى إطار ما يعنيها فى هذه الورقة . فإن مصر الناصرية ، بناء على تقارير مخابراتها ، أتهمت من أقدموا على هذا الحدث بأنهم « اخوان مسلمون متعصبون » ألحقته بعد ذلك باتهاماتهم بأنهم عملاء للمخابرات الأميركية .

أما حزب البعث العربى الاشتراكى فقد اعتبرهم « انفصاليين » ولكنه عمد فى نفس الوقت الى محاولة احتواء فتح والسيطرة عليها من الداخل عن طريق زرع عدد من الكوادر البعثية فى صفوفها . ولكن المحاولة فشلت » .

وانتقد عدد من قيادي وكتاب حركة القوميين العرب مثل الفقيد غسان كنفانى (فلسطينى ومن أبرز قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فيما بعد) انفراد فتح بتحرك مغامر لم تعد له الجماهير سلفا ، وذلك فى مقالات نشرت بجريدة المحرر اللبنانية[1] ، رد عليها أبو اياد أحد قادة فتح البارزين تحت اسم مستعار .

واتخذ الشيوعيون العرب ـ وخاصة الحزب الشيوعى الأردنى ـ موقف الحذر والشك من حركة فتح المسلحة باعتبارها تعبيراً عن برجوازية صغيرة مغامرة . وهاجم أحمد الشقيرى باسم منظمة التحرير الفلسطينية الحركة على أساس أنها تصب موضوعيا فى خدمة أعداء حركة التحرير الفلسطينية .

وربما كانت جبهة التحرير الجزائرية التى تولت السلطة السلطة بالجزائر بعد الاستقلال هى التنظيم السياسى الوحيد الذى رحب بحركة فتح وعملية العاصفة باعتبارهما أول خطوة على طريق التحرير الحقيقى لفلسطين .

وكانت الجزائر قد وافقت على انشاء مكتب لفتح على أراضيها منذ عام ١٩٦٤ .

وتتابع بعد ذلك قيام المنظمات الفدائية الفلسطينية السرية التى تنهج ، مثل فتح ، طريق الكفاح المسلح ، منها ما كان مستقلاً عن الأنظمة مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقوات الأنصار الشيوعية ، ومنها ما كان على علاقة وثيقة ببعض الأنظمة القومية التقدمية بمعيار ذلك الوقت مثل منظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية) التى ارتبطت بحزب البعث الحاكم فى سوريا .ثم فيما بعد حركة التحرير العربية التى ارتبطت بحزب البعث الحاكم فى العراق . وذلك بعد الانقسام الذى حدث للقيادة القومية للحزب فى عام ١٩٦٤ .

وبالتالى فإن الساحة الفلسطينية وكذلك الساحة العربية وجماهيرهما الوطنية أصبحتا بعد ذلك تعيشان ما سمى « بالازدواجية » فى المسئولية والممارسة بين منظمة التحرير الفلسطينية التى باتت تحظى بالشرعية العربية وبين المنظمات الثورية المسلحة وأبرزها فتح . وقد استمر هذا الوضع الى ما بعد حرب ١٩٦٧ العربية الإسرائيلية التى تخلقت عنها أوضاع وظروف جديدة فى الوطن العربى عامة وفى ادارة الصراع العربى الإسرائيلى بصفة خاصة .

ومما يجدر الاشارة له هنا أن فتح مع انتقادها الشديد لمنظمة التحرير الفلسطينية « التى ليس من طبيعتها الإعداد لمعركة قريبة ضد العدو . وهذا وحده لا يتفق مع منطقنا الذى أصبح واقعا عمليا فى بطاح فلسطين » إلا أنها حرصت - بوعى لحقيقة علاقات القوى وطبيعة المرحلة - على أن لا تقطع الجسور مع المنظمة أو تستفز بالعداء القوى والنظم العربية المساندة لها . وفى ٢٨ يناير ١٩٦٥ أصدرت العاصفة الجناح العسكرى لفتح بياناً أكدت فيه أنها « يهمها أن تعلن بوضوح تام أن مخططاتها فى الميدان العسكرى والسياسى لا تتعارض مع المخطط الفلسطينى والعربى الرسميين فى المعركة لأن الكفاح من أجل فلسطين يصب فى مجرى واحد يبتدىء وينتهى باجتثاث الخطر

الصهيونى على أرضنا » . وكان موقف فتح فى هذا المجال يتميز عن موقف بقية التنظيمات الفدائية الأخرى ، التى شنت هجوما عنيفا بهدف تدمير منظمة التحرير والحلول محلها . ولكنها عادت فاقتربت من موقف فتح فى المطالبة « باشراك الفئات الثورية والمسلحة فى تقرير سياسة المنظمة ونهج تعاملها مع الحكومات العربية والأجنبية » .

واندلعت حرب ١٩٦٧ وانتهت الى نتائجها المعروفة بهزيمة مهولة للنظامين الناصرى ـ المصرى والبعثى السورى بصورة خاصة والعربى بصورة عامة . ووقوع الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلى . وحين خرست مدافع الجيوش العربية ، ظلت الحركة المسلحة الفدائية الفلسطينية وحدها فى الساحة تقاتل العدو الإسرائيلى من خلال حرب العصابات . خاصة وأن الموانع والحواجز التى كانت تقيمها الأنظمة العربية فى وجه انطلاق الحركة الفدائية كانت قد سقطت أيضاً مع الهزيمة .

وفى محاولة من إسرائيل لقطع الطريق على استمرار ونمو حركة التحرير الوطنية الفلسطينية المسلحة فقد بادرت فى ٢١ مارس ١٩٦٨ الى شن هجوم مفاجىء على منطقة الكرامة فى غور الأردن الشرقى ، حيث تتمركز القواعد الأساسية للتنظيمات المسلحة وعلى الأخص منظمة فتح. وكان قوام الهجوم ١٥ ألف جندى تساندهم وحدات مدفعية وأربعة أسراب طائرات نفاثة ميليوكوبتر .واندلعت نيران معركة عنيفة بين الجيش الإسرائيلى وبين قوات ثورة المحدودة العدد والعدة فى ذلك الوقت على جبهة تمتد بطول ٥٠ كيلو متراً . وعلى الرغم من الخسائر التى منيت بها الثورة الفلسطينية فإنها قاتلت بشراسة وأنزلت خسائر فادحة بالمهاجمين الإسرائيليين واضطرتهم الى الانسحاب .

وشكلت هذه المعركة نقطة تحول خطيرة لصالح الثورة والكفاح المسلح على كافة المستويات ، فى الواقع الفلسطينى والواقع العربى على السواء . وتدفق المتطوعون الفلسطينيون والعرب والمساعدات المادية والدعم بالسلاح

على المنظمات الفدائية . وخاصة منظمة فتح التى قادت معركة الكرامة . وترسخ - من يومها - أنها العمود الفقرى للثورة . ولقيت تجاوبا واسعا وعميقا من الجماهير الشعبية العربية ، اضطرت العديد من التنظيمات والأحزاب القومية والتقدمية الى اسقاط تحفظاتها السابقة أو على الأقل تجميدها وإعادة مناقشتها حتى لاتصطدم بجموع الحركة الجماهيرية بل وقواعدها .

وفى هذه الفترة - وخاصة بعد معركة الكرامة - قررت فتح أن تبدأ بممارسة سياسة عربية على مستويين .

الأول دعم وتنظيم علاقاتها بالجماهير العربية الى أقصى حد ممكن .

والثانى دعم علاقاتها مع النظم القومية التقدمية ، والانتفاع بهذا الدعم فى الضغط على النظم الأخرى سواء منها المحافظة التى تملك القوة المالية مثل السعودية ، أو تلك التى تشكل أراضيها عمقا إستراتيجيا للثورة وحركتها مثل الأردن ولبنان . وركزت فتح فى اتصالاتها مع مصر الناصرية فى المقام الأول . وكسبت بالفعل دعم ومساندة عبد الناصر الى أقصى حد وبدون شروط حتى وفاته فى عام ١٩٧٠ . ثم مع سوريا البعثية ، فى المقام الثانى ، ولكن علاقاتها ظلت ، سواء من خلال فتح أو من خلال منظمة التحرير فيما بعد ، تتسم بالتعايش والصراع معاً ، وذلك لأسباب موضوعية عديدة منها ما يتعلق بظروف الصراع على السلطة داخل أجنحة البعث ومحاولة كل جناح استخدام الثورة لصالحه . ومنها ما يتصل بالدور السورى فى المشاركة أو فرض أوضاع على الثورة من خلال منظمة الصاعقة التابعة له ، تحت شعار قومية المعركة ، ودور سوريا الخاص بشأنها .

فى إطار هذه الظروف نضج الوضع لحسم قضية الازدواجية فى الساحة الفلسطينية بين منظمة التحرير التى ظلت تتمتع بالشرعية العربية بين حركة التحرير الوطنية الفلسطينية المسلحة بفصائلها المختلفة وفى مقدمتها منظمة فتح .

وبات واضحاً أن الجماهير الفلسطينية فى داخل الأرض المحتلة وخارجها

وكـذلـك مصر النـاصريـة تقف بكل ثقلها لصـالح فتح . الأمر الـذى اضطر الشقيرى الى تقـديم استقـالتــه فى ٢٤ ديسمبر ١٩٦٧ . وانعقــد المؤتمر الـوطنى الفلسطينى بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٨ بمشاركـة مـائـة منـدوب اختـارتهم اللجنـة التحضيرية وأوكل إليها مهمة اختيار أعضاء المجلس الوطنى على أسـاس الربـط بين مسألة الوحدة الوطنية وبين وحدة العمل الثورى . واجتمع المجلس الوطنى الجديد فى دورته الخامسة فى فبراير ١٩٦٩ ، وانتخب لجنـة تنفيـذيـة جـديـدة برئاسة ياسر عرفات ، الذى كانت فتح قـد أعلنت قبيل زيـارة الرئيس عبـد الناصر الى موسكو فى يوليو ١٩٦٨ وبرفقته ياسر عرفـات سراً ، اعتماده نـاطقـا رسميـا بـاسم الحركـة ، وممثـلاً لهـا على كافـة المستـويـات الرسميــة والشعبيــة والتنظيمية والمالية والإعلامية .

وفتحت بـذلـك أبواب منظمـة التحرير أمـام جميع القـوى والتيــارات والتنظيـات المسلحـة الفلسطينيـة على أسـاس أنهـا الوعـاء السيـاسى للـوحـدة الوطنية . وأصبحت القيادة فى المنظمة ممثلـة للعمل الثورى . وانتهت مشكلـة الازدواجية . وبدأت مرحلة جديدة للثورة الفلسطينية .

وفى هـذه المرحلـة ظل الهـدف المعلن للمنظمـة هـو الهـدف الاستراتيجى البعيد المـدى للثورة وهو « تحقيق التحرير الشـامل والعـام للتراب الفلسطينى كلـه . والمضى بـالثورة الى أن يتم تحقيـق النصر وإقـامـة الـدولـة الفلسطينيـة الديمقراطية البعيدة عن كل أشكال التمييز الدينى والعنصرى » .

وقـد أيـدت جميع القوى والأحزاب القوميـة والتقـدميـة العربيـة الهـدف المعلن للمنظمـة . وذلـك فيا عـدا الشيوعيين العرب ، بمـا فى ذلـك الشيوعيين الفلسطينيين الـذين كانوا منتمين للحزب الشيوعى الأردنى ، وشرعوا فى العمل على تكوين حزب شيوعى فلسطينى مستقـل . وكانت وجهـة نظر الشيـوعيين بصفة عامة أن هدف المنظمة صحيح استراتيجيـا على المـدى البعيـد ، ولكنهـا مطالبة بأن تحـدد فى إطـار المـدى العـاجل والمتوسـط أهـدافـا مرحليـة يمكن إنجازها خلال تعبئة فلسطينية وعربية بمعيـار الامكانيـات المتـاحـة وعلاقـات

القوى الإقليمية والدولية . ولكنهم مع ذلك لم يطرحوا تحديدا مجسدا بدقة لأهداف المدى العاجل والمتوسط .

الملاحظة السابعة : تتمثل فى أنه منذ حلت قضية الازدواجية للكيان الفلسطينى ، بعد هزيمة ١٩٦٧ ، من خلال تولى التنظيمات الثورية المسلحة مسئولية قيادة منظمة التحرير ، مع تميز « فتح » بوزن خاص فيها ، فإن المنظمة باتت تمارس مسئولياتها القيادية على نحو فعال وأكثر تنظيما للجماهير الفلسطينية فى داخل وخارج الأرض المحتلة . وتستقطب الاعتراف بها كممثل للشعب الفلسطينى ليس فقط من الجماهير الشعبية العربية بل من النظم والحكومات العربية والأجنبية .

ولكنها فى نفس الوقت أصبحت قوة ذات ثقل له وزنه الاستقلالى المتزايد فى الساحة العربية . الأمر الذى يحد من قدرة النظم العربية على المناورة أو المزايدة عليها . سواء من ناحية اليمين أو من ناحية اليسار . وهذا دفع بتكوين تحالف أمريكى إسرائيلى يستند موضوعياً الى تأييد الرجعية العربية ، منذ بداية السبعينات لمحاولة تحجيم المنظمة والحد من نفوذها الفلسطينى والعربى والدولى ، إن لم يكن تصفيتها وتحطيم ما أصبح يعرف بهياكلها الأساسية .

وفى هذا الإطار ، يرصد المراقب أنه فى كل مرة تمكنت فيه المنظمة من بناء مركز قوة تنظيمية وبشرية وعسكرية لها على أرض عربية فى تلامس جغرافى مع إسرائيل ، أو فى كل مرة نسجت فيها علاقات نضالية قوية مع الحركة الوطنية فى بلد عربى أو نظام عربى يندرج فى مجموعة ما كان يسمى بالنظم التقدمية ، فإنه سرعان ما يتكون تحالف أمريكى إسرائيلى مع القوى الانعزالية والرجعية فى المكان لضرب الثورة ومحاولة تصفيتها مستغلاً فى ذلك صعوبات تواجد الثورة فى حالة الحصار العربى الواقعى على الأرض ، وما يكون هناك من تجاوزات وأخطاء للمنظمة أو بعض الأعضاء المنتمين إليها .

وهكذا تفجرت العديد من الأزمات الخطيرة ، التى كانت كل منها

امتحان الحياة أو الموت للثورة . وبدأت الأزمة الأولى فى الأردن من خلال اشتعال الحرب الأهلية فيا بين سبتمبر ١٩٧٠ ويوليو ١٩٧١ وتدخل مصر الناصرية لإيقاف مجازر التصفية التى واجهتها الثورة منفردة بعد أن توقفت القوات العراقية والسورية البعثية المتواجدة فى المكان أو بالقرب منه عن التدخل لصالح الثورة ، رغم الوعود السابقة .

وبعد أن انتقلت الثورة بمركزها الى لبنان ، اندلعت الأزمة الثانية على مرحلتين . الأولى عام ١٩٦٩ حول تحديد وتحجيم الوجود الفدائى ومحاولة حلها مؤقتا بتدخل من مصر الناصرية فيا عرف باسم اتفاقية القاهرة بين السلطة اللبنانية وبين المنظمة . والذى لم يلبث أن انهار باشتعال الحرب الأهلية فى لبنان منذ ١٩٧٥ . (لاحظ ظاهرة تفجير الحرب الأهلية فى كل مرة على شكل طائفى) . وفى هذه المرة اتخذت سوريا البعثية (بعد حركة التصحيح التى قام بها الرئيس الأسد واستولى فيها على السلطة من جناح بعثى آخر كان يقوده جديد - الآتاسى - زعين) موقفا فى البداية لصالح الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية . ولكنها تدخلت ضد الثورة والحركة الوطنية اللبنانية فى يونيو ١٩٧٦ . لصالح الكتائب والقوى الانعزالية عندما أوشك الحلف الفلسطينى اللبنانى أن يحقق نصرا حاسما . ونشب بالفعل قتال ضارى لأول مرة بين سوريا البعثية وبين الثورة الفلسطينية شمل بيروت وصيدا وطرابلس وجبل لبنان . ومن ذلك الوقت بدأت تتراكم الشواهد والأدلة على محاولة سوريا البعثية إخضاع المنظمة لسيطرتها ، والتى بلغت درجة الأزمة الحادة الراهنة - حيث تدعم سوريا المنشقين ضد فتح والمنظمات المعادية لوحدة منظمة التحرير واستقلالية قرارها وقيادتها الشرعية . ويطرح فى إطارها بين وقت وآخر مشروعات لإقامة منظمة تحرير بديلة أو سحب الاعتراف من منظمة التحرير .

وفى هذه المرحلة ، وقع صدام سياسى أمكن استيعابه وتجاوزه بين مصر الناصرية - الناصرية وبين المنظمة حول الموقف من قبول مصر من مبادرة

روجرز عام ١٩٧٠ ورفض الثورة لذلك . وتم الاتفاق على أحقيـة كل طرف ، بحكم طبيعته وظروفـه ، فى اتخـاذ موقفـه وعلى أسـاس أن موقف مصر تكتيكى يقصد بـه استغلالـه فى بنـاء حـائـط الصواريخ للدفـاع الجوى ، فى حين أن موقف الثورة استراتيجى يرفض التسوية السياسيـة على أسـاس القرار رقم ٢٤٢ الصادر عن مجلس الأمن والذى سبق أن قبلته مصر ورفضته الثورة بـاعتبـاره يتعامل مع قضية الشعب الفلسطينى كقضيـة لاجئين لا قضيـة تحرير وطنى ، ووقعت فى نفس الفترة صدامات سياسية عنيفة استخـدم فيهـا سلاح التصفيـة الجسدية لبعض قادة الثورة . بين منظمـة التحرير وبين حزب البعث العربى الحاكم فى العراق . وكان الـدافع الى ذلـك جملـة عوامل من بينهـا التمزق الـذى ساد علاقات النظم الوطنية التقدمية فيما بينهـا وبين بعض ، وجنوح المنظمـة الى التعاون الوثيق مع مصر ـ النـاصريـة من نـاحيـة ، والحرص على التعـامل الإيجابى مع سوريا ـ البعثية (بعد الانشقاق فى حزب البعث) باعتبـار أهميـة الموقـع الاستراتيجى لسـوريـا بـالنسبـة للثـورة الفلسطينيـة ، وكان البعث فى العراق يعتبر كل من مصر وسـوريـا بعـد هـزيمة ١٩٦٧ ، قـد أسقطـا الخيـار العسكرى وباتا يسعيان الى تسويات سياسية سلميـة مع العـدو عبر الولايـات المتحدة الأمر الذى يصفى القضية الفلسطينية ذات البعد القومى الجوهرى فى الصراع .

وشرعت مصر بعد وفاة عبد الناصر وتولى أنور السادات للرئاسة تضغـط على منظمة التحرير للمضى معها فى سياسة الخطوة خطوة التى مـارسهـا هنرى كيسنجر وزير الخارجيية الأمريكى الأسبق وأفرخت اتفاقيات فض الاشتباك الثلاث على كل من الجبهة المصرية والسورية مع العـدو الإسرائيلى ، وإقـامـة حكومة جديدة فى المنفى تسقط الخيار العسكرى وتركز على جهدهـا فى الحل السيـاسى الـدبلومـاسى ، ولكن المنظمـة ظلت تقـاوم هـذه الضغوط بقـوة الى الـدرجـة التى وصلت معهـا الى القطيعـة مع مصر بعـد انتهـاج مصر لسيـاسـة كامب ديفيـد وإبرام الصلح المنفرد مـع إسرائيـل الـذى طرح مشروع الحكم الذاتى الفلسطينى الذى حاربته المنظمة باعتبـارة يصفى أسس قضيـة التحرير

الوطني الفلسطيني وفى ١٩٧٨ شاركت كل من سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطي فى تكوين ما عرف فى الساحة العربية باسم جبهة الصمود والتصدى بهدف بلورة موقف قومى تقدمى عربى موحد لإدارة الصراع العربى الإسرائيلى ، سياسياً وعسكرياً ضد جبهة كامب ديفيد من ناحية وتردد وضعف الالتزام القومى بالقضية لدى بقية البلاد العربية التى اكتفت حسب تعبيرها ـ بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر والمناهضة اللفظية لكامب ديفيد ، من ناحية أخرى .

وجاءت قمة أزمة الوجود وامتحان الحياة والموت بالنسبة لمنظمة التحرير فى مواجهتها للغزو الإسرائيلى للبنان فى يونيو ١٩٨٢ . ولم يقف معها فى المعركة الرهيبة التى دارت بينها وبين إسرائيل التى استخدمت فيها ثلثى قواتها المسلحة البرية والجوية والبحرية غير الحركة الوطنية اللبنانية وقواتها المسلحة التي وضعتها تحت قيادة القوات المسلحة لمنظمة التحرير .استهدفت الحرب بجانب احتلال لبنان وفرض معاهدة السلام بشروط اسرائيلية عليه ،تصفية ما اسمته إسرائيل بالهياكل الأساسية لمنظمة التحرير . واستطاعت القوى المشتركة للثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية التى كانت تضم الأحزاب والقوى الناصرية والقومية فى لبنان والحزب الشيوعى اللبنانى ومنظمة العمل الشيوعى أن تصمد فى مقاومة العدو وإنزال أفدح خسائر منى بها جيشه فى تاريخ الحروب العربية الإسرائيلية الخمس السابقة . وأن تمنع الجيش الإسرائيلى من اختراق بيروت رغم الهجوم عليها وقصفها المستمر من البر والبحر والجو لمدة ثمانية وثمانين يوماً . ولكن المنظمة اضطرت مع ذلك الى الخروج من بيروت الى تونس والجزائر وصنعاء وعدن ، حيث لم يقدم لها أى نظام أو جبهة الصمود والتصدى أو فصائل حركة التحرر العربى أى عون أو دعم له أهمية تذكر فى المعركة .

مع هذه الأزمات الطاحنة والمتاعقبة واجهت المنظمة الفلسطينية معارك متوالية ضد حصار سياسى وجغرافى وعسكرى من الامبريالية الأمريكية فى تحالفها مع إسرائيل ، وكذلك حصار عربى واقعى . وبدا كما لو أن جميع

القوى الإقليمية والدولية فى الصراع قد اتفقت موضوعياً - بدرجة أو بأخرى - على تصفية منظمة التحرير أو على الأقل تحجيمها الى أقل قدر ممكن من الفاعلية والتأثير .

وخلال هذه المرحلة القلقة العنيفة ، كان لا مفر من أن تتعدد الاجتهادات والمواقف الفكرية السياسية والعلمية ، داخل المنظمة من ناحية وبين بقية القوى القومية التقدمية سواء أكانت حاكمة أو فى المعارضة . وذلك حول كل شىء تقريباً : الخط السياسى ، إدارة الصراع التحالفات ، الأخطاء والنواقص .. الخ

فى هذا الإطار يمكن رصد مجموعة من الظواهر لحركة منظمة التحرير فى علاقات أعضائها بعضهم وبعض وعلاقاتها مع القوى القومية والتقدمية فى الوطن العربى . وهى ظواهر مزدوجة السمات طبقاً لرؤية ومنظور كل فصيل إليها ، إيجاباً أو سلباً .

ولعل أهم هذه الظواهر يتحدد فيما يلى :

علاقة المنظمة ودروها فى الواقع العربى . وهل هى أداة التنوير لهذا الواقع ؟ أم أن دورها التنويرى ينبع من خلال تلاحمها مع حركة الجماهير وتنظمياتها وأحزابها القومية والتقدمية دون أن تحل محلها أو تختلس بعض أو كل مهامها . وقد حاولت المنظمة فى هذا الإطار أن ترفع شعار عدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد العربية . وفى نفس الوقت تجعل من نفسها ونضالها ، محوراً لتجميع كل القوى القومية . والتقدمية فى الساحة العربية على اختلاف منابعها الاجتماعية والفكرية فى بناء جبهوى قام فى عام ١٩٧٢ فى بيروت تحت اسم الجبهة المشاركة فى الثورة الفلسطينية .

ثانياً الجمع أو التمييز ، وكيفية ذلك فى كل حالة ، بين العمل السياسى وبين العمل العسكرى . وبتعبير آخر هل يستحق الأمر السعى وراء الشرعية العربية والدولية والمشاركة فى المباحثات والعمل السياسى العربى والدولى من أجل ما أصبح يعرف باسم « الحل العادل والشامل للصراع » أم أن ذلك

سراب ووهم لا طائل من ورائه إلا الوقوع فى شرك التسويات الأمريكية والإسرائيلية والعربية المطروحة . وأن المنظمة يتوجب عليها أن تصب كل جهدها فى العمل العسكرى وحده ولو أدى ذلك الى العودة الى السرية الكاملة . وكانت هذه القضية قد برزت فى داخل الساحة الفلسطينية وفى الساحة العربية إزاء إعتراف الأمم المتحدة بمنظمة التحرير كعضو مراقب يتمتع بالشرعية الدولية فى نوفمبر ١٩٧٤ .

ثالثاً : طبيعة العلاقة بين الطابع الوطنى الخاص الفلسطينى وبين الطابع القومى العام للقضية الفلسطينية باعتبارها جوهر الصراع العربى الإسرائيلى وأحقية أو مدى مايمكن أن يكون لمنظمة التحرير من قرار وطنى مستقل بالقياس الى القرار القومى العام . وكان ذلك إزاء ما حصلت عليه المنظمة من اعتراف عربى خلال مؤتمر الرباط فى اكتوبر ١٩٧٤ بأنها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . وكان حزب البعث السورى هو أقصى الأحزاب القومية فى عدائه لاستقلالية القرار الفلسطينى . وذلك على أساس أنه يفرغ القضية من مضمونها القومى ، ويدفع بها الى ساحة التسويات والتنازلات التى تحاول حصار صمود سوريا .

رابعاً : إمكانية تحديد هدف مرحلى للواقع الراهن والمستقبل المنظور لمنظمة التحرير الفلسطينية ، وهل هذا يضر بالهدف الاستراتيجى البعيد المدى أم يصب فى خدمته . وكان ذلك فى مواجهة ما انتهى إليه المجلس الوطنى الفلسطينى فى دورته الثانية عشرة بالقاهرة فى يونيو ١٩٧٤ حيث أصدر بناء على ما أسماه بالمستجدات على الساحة الفلسطينية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، برنامجاً سياسياً مرحلياً عرف بمصطلح « برنامج النقاط العشر » يدعو فيه الى « إقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة (طورها بعد ذلك الى الدولة الفلسطينية المستقلة) على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريرها » . وذلك إنطلاقاً من أن « أية خطوة تحريرية تتم ، هى حلقة لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير فى إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية المنصوص عليها فى قرارات المجالس السابقة » .

وقد كان هـذا القرار الـذى صـدر بمـوافقـة جميـع المنظمات الأعضـاء فى منظمة التحرير ، سبباً » ؛ فى إثارة مناقشات فكرية وسياسية حادة شاركت فيها جميع القوى والتنظيمـات والأحزاب القوميـة والتقـدميـة ، واانقسمت على بعضها مما أدى الى وقوف العراق موقفاً معـاديـاً منـه بشـدة واعتبره « مؤامرة تصفوية للهدف الفلسطينى القومى » كما سحبت مجموعة من المنظمات موافقتهـا عن القرار وهى الجبهة الشعبية ـ القيـادة العـامـة وجبهـة التحرير العربيـة ، وجبهة النضـال الشعبى ، والجبهـة الشعبيـة لتحرير فلسطين التى أعلنت أيضـاً فى أول سابقة من نوعهـا ـ انسحـابهـا من عضويـة اللجنـة التنفيـذيـة لمنظمـة التحرير . وكونت هذه الفصـائل فيا بينهـا مـا عرف بـاسم « جبهـة الرفض » ولا تزال هذه الجبهـة ـ تحت مسميـات آخرى وفى أوضـاع مختلفـة ـ هى منبع حركة الانشقاقات والتصادمات داخل منظمـة التحرير حتى وقتنـا الحـاضر . مع تعديل فى موقف القوى القومية العربيـة المسـانـدة لهـا . فهى اليوم البعث السورى بـدلاً من البعث العراقى ، ولـذلـك خرجت من جبهـة الرفض جبهـة التحرير العربية الموالية للعراق وحلت محلها الصاعقة لسوريا .

ومنـذ ذلـك الوقت بـدأت تظهر فى الواقـع العربى تحليـلات وتصنيفـات لقوى منظمة التحرير بين يمين ويسار ، رغم أن الجميع مازال يسلم بأن المرحلة ذات طبيعة تحرر وطنى فى الأساس لشعب مطرود من أرضه ومشتت فى أكثر من بلد فى العالم .

خـامسـاً : المـوقف فى الأردن وخـاصـة بعـد الحرب الإسرائيليـة ـ الفلسطينية ـ اللبنانيـة فى يونيو ١٩٨٢ وخروج منظمـة التحرير من بيروت ، ومناقاشـات الـدورة الـثالثـة عشرة للمجلس الوطنى التى انعقـدت بـالجزائر فى فبراير ١٩٨٣ بمشاركة جميع فصائل المنظمة حول طبيعـة العلاقـات الخـارجيـة مـع الأردن . اعترف الجميع بـالأهميـة الاستراتيجيـة لـلأردن بـالنسبـة لـواقـع ومستقبل الثورة الفلسطينية ، سواء من ناحية أن الأردن تشكل أطول جبهـة مواجهـة مع إسرائيل ، أو أنهـا ـ من نـاحيـة أخرى ـ تضم أكبر كتلـة بشريـة

فلسطينية خارج الأرض المحتلة ، هذا فضلاً عن العلاقات التاريخي
الشعب الأردني والشعب الفلسطيني . ولذلك فقد كان هناك إجما
ضرورة أن توثق المنظمة علاقاتها الى أقصى حد مع الجماهير الأر
وتنظيماتها السياسية والشعبية ، بيد أن الخلاف بين فصائل منظمة ال
كان حول مدى مايمكن أن يترتب على ذلك من علاقات مع النظام ا
الذى شن حرب التصفية الأولى ضد منظمة التحرير الفلسطينية فى
١٩٧٠ ، وأن هناك نتيجة لذلك وبسبب الظروف الموضوعية للصراع
تشى بأطماع الأردن ، كى يتملك الحد الأدنى من المقومات والامك
كدولة ، فطمع الى استعادة ضم الضفة الغربية إليه ، وهو ماحاوله ب
من خلال المشروع الذى طرحه فى عام ١٩٧٢ تحت اسم المملكة الع
المتحدة . وبالتالى فهو - موضوعياً - يشكل قوة بديلة للمنظمة / وق
هذا الموقف لفصائل منظمة التحرير الموالية للخط السورى البعثى .
المجلس فى النهاية أيد وجهة نظر الأغلبية « وفتح » التى أستندت
ظروف المنطقة بصفة عامة وظروف الصراع بصفة خاصة قد تغيرت تماه
أحداث كامب ديفيد والحرب الفلسطينية - اللبنانية الإسرائيلية فى
١٩٨٢ ، وأنه إذا كان يجب التركيز على إنجاز الهدف المرحلى للثورة
إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الضفة الغربية وغزة ، فإن
الضرورى إعادة ترتيب الأوضاع مع الأردن بما يخدم هذا الهدف . خاص
الأردن التزم بقرار القمة العربية بأن منظمة التحرير هى الممثل ال
الوحيد للشعب الفلسطينى ورفض الاشتراك فى سياسة واتفاقيات
ديفيد وأن هذا الترتيب للأوضاع يستلزم التعامل مع الخلافات والص
الأردنية الفلسطينية باعتبارها تناقضات فرعية بالقياس مع التناقض ال
ضد التحالف الأمريكى الإسرائيلى على أساس رفض كامب ديفيد وا
الأردنى ومبادرة ريجان . وأى مشروع آخر للصلح المنفرد مع إسرائيل
لا إنابة أو تفويض من المنظمة للأردن فى التباحث باسمها وإنما العمل
مشتركة من خلال صيغة المؤتمر الدولى متخذين من مقررات قمة فاس

(الـذى عرف بـاسم المشروع العربى للسـلام) الحـد الأدنى للموقف الأردنى الفلسطينى . هذا بالإضافة الى أن الأمن المشترك يستلزم إعداد كوادر خـاصـة كونفدرالية بين الأردن وفلسطين بعـد قيـام دولتهـا الوطنيـة المستقلـة ، وإن ذلـك هو المـدخل الواقعى والحقيقى لـوحـدة النضـال الأردنى الفلسطينى على المستوى الشعبى .

وقد تأكد هذا الموقف من جديـد خلال قرارات الـدورة السـابعـة عشرة للمجلس الوطنى التى انعقدت بعمان فى ١٩٨٤ .

وحول هذه الموقف اتخذ حزب البعث الحاكم فى سوريـا جـانب المعـارضـة الجذرية الى حد رفع شعار إسقاط النظام الإردنى واعتبـار هـذا مهمـة ملحـة للجماهير الاردنية والفلسطينيـة معـاً . ورأى هـذا الموقف من جـانب المنظمـة دليـلاً على انحراف قيـادتهـا اليمينيـة وتحـالفهـا مـع الرجعيـة العربيـة لتصفيـة القضية . وشارك سوريا فى هذا المجال مؤتمر الشعب العامل فى ليبيا .

وانقسمت الحركـة الوطنيـة اللبنـانيـة بين مؤيـد للموقف السـورى مثـل الحزب القومى السورى والحزب التقدمى الاشتراكى . وبين اتخاذ موقف الحـذر مع نقـد النهج اليمينى لقيـادة المنظمـة مثل الحزب الشيوعى اللبنـانى والحـزب الشيوعى الأردنى ، وبعض الفصائل الناصرية .

فى حين لقى مـوقف المجلس الـوطنى الفلسطينى التـأييـد مشروطـاً بـالضمانـات التى تضمنتهـا قرارات المجلس كل من جبهـة التحرير الجـزائرى والحزب الاشتراكى اليمنى وحزب التجمع الوطنى التقـدمى الـوحـدوى المصرى ، والاتحـاد الاشتراكى للقـوات الشعبيـة بـالمغرب وتـونس وحـزب حركـة الديمقراطيين الاشتراكيين فى تونس .

سادسـاً : الموقف من مصر الرسميـة بعـد سقوط السـادات وتولى الرئيس حسنى مبارك مسئولية الرئاسة .

كانت منظمة التحرير قد اتخذت دوماً ، بعد كامب ديفيـد ، موقفـاً يميز

بين مصر الرسمية ومقاطعتها وبين استمرار العلاقات مع الحركة الوطنية المصرية من أجل النضال المشترك لإسقاط نهج واتفاقيات كامب ديفيد .

ولكن قيادة المنظمة طلبت اعادة النظر فى هذه المعادلة على ضوء المستجدات فى الواقع المصرى والواقع العربى بعد الحرب الإسرائيلية ـ الفلسطينية اللبنانية فى يونيو ١٩٨٢ . وذلك على أساس رصد عدد من التوجيهات الإيجابية التى صدرت عن النظام المصرى تحت قيادة الرئيس مبارك ، وفى مقدمتها إعادة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطينى ، وهو الاعتراف الذى كان الرئيس السادات قد اسقطه تنفيذاً لاتفاقية كامب ديفيد والصلح المنفرد مع إسرائيل . وسحب السفير المصرى من تل أبيب احتجاجاً على الغزو الإسرائيلى للبنان ومجازر صابرا وشاتيلا ، والتدنى المستمر لعلاقات التطبيع مع مصر ، وإيقاف مباحثات الحكم الذاتى الذى يتناقض مع حق تقرير المصير من جانب ، ولأنه لا يحق لأى قوة عربية أن تتحدث باسم الفلسطينيين أو نيابة عنهم ، من جآخر .

وعلى هامش الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطنى التى انعقدت بعد الخروج من بيروت فى الجزائر فى فبراير ١٩٨٢ ، تم اجتماع ضم جميع فصائل الحركة الوطنية المصرية من ناحية وفصائل منظمة التحرير لدراسة كيفية ممارسة هذه المعادلة فى ضوء المتغيرات . وانتهى الاجتماع الى ضرورة تشجيع النظام المصرى على الرغم من التزامه الرسمى المعلن بكامب ديفيد على مزيد من الخطوات التى تؤدى الى ابتعاده الفعلى عنه ، وذلك بالاتفاق مع الحركة الوطنية المصرية . وتم إعادة صياغة المعادلة على أساس أن تقيم المنظمة علاقاتها مع النظام المصرى بمقدار ابتعاده عن كامب ديفيد . وذلك على أساس أن إسقاط نهج واتفاقيات كامب ديفيد ، ليست قضية مصرية وحسب ، وإنما هى قضية عربية وقومية ، وأنها لن تتم فى يوم وليلة نتيجة علاقات القوى السياسية والعسكرية على المستوى القومى والإقليمى والدولى وإنما من خلال نضال طويل النفس وأنه ثبت مدى الضرر الفادح الذى أصاب العمل الجماعى العربى نتيجة افتقاد دور مصر وثقلها فى الساحة العربية ، وأن استعادة هذا

الدور بفاعليته الوطنية والقومية ضرورة يحتمها النضال القومى والفلسطينى معاً حيث أن عزل مصر عن وطنها العربى وقضاياه هو هدف استراتيجى للتحالف الأمريكى الإسرائيلى .

وجاءت زيارة ياسر عرفات بوصفه رئيس اللجنة التنفيذية والقائد العام لقوات الثورة ، للقاهرة ولقاؤه مع الرئيس حسنى مبارك فى أواخر عام ١٩٨٣ لتؤجج الصراعات داخل منظمة التحرير وفى الساحة العربية حول هذه الخطوة .

واعتبر ياسر عرفات ومؤيدوه وخاصة الأغلبية الساحقة للتجمعات الجماهيرية فى الأرض المحتلة أن هذه الخطوة هى ترجمة لقرار الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطنى الفلسطينى السابق الإشارة إليه ، حيث أن مصر الرسمية وفرت الحماية البحرية والجوية لقوات الثورة الفلسطينية الخارجة من طرابلس - لبنان ، فى وقت رفضت فيه بقية النظم العربية أو اعتذرت عن المشاركة فى هذه الحماية فى مواجهة الحصار الإسرائيلى ، وأن عرفات حرص فى لقائه مع الرئيس مبارك أن يسجل استمرار عداء المنظمة ورفضها لنهج واتفاقيات كامب ديفيد .

واعتبرت أطراف أخرى فى المنظمة ومن بينها بعض قيادات فتح والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين أن زيارة عرفات فيها تجاوز لقرارات المجلس الوطنى ، وعمل انفرادى لا يلزم المنظمة .

فى حين هاجمت أطراف ثالثة فى المنظمة وعلى رأسها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمنشقين عن « فتح » والمنظمات التى تكون منها التحالف الوطنى الذى تسانده سوريا وليبيا ، الزيارة باعتبارها عمل من أعمال الخيانة للقضية الفلسطينية والمنظمة ويصب فى خدمة مخطط كامب ديفيد .

وانقسمت الأحزاب والتنظيمات القومية والتقدمية العاملة فى الساحة العربية إزاء الزيارة والعلاقة مع مصر الى المواقف الثلاثة السابق ذكرها .

ويمكن القول أن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى مصر كان فى

مقدمة المعبرين عن الموقف الأول ، وذلك على أساس أنها خطوة إيجابية تدخل فى إطار الالتزام بحقوق الشعب الفلسطينى كما حددتها مؤسساته الشرعية ، تجسد حسب كلمة الحزب فى الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطنى التى انعقدت بعمان « أن كل خطوة للاقتراب من الحقوق الفلسطينية من مصر الرسمية تعنى ابتعادها خطوة عن معسكر كامب ديفيد والمخطط الصهيونى » .

وكان الحزب الاشتراكى اليمنى هو أكثر المعبرين عن الموقف الثانى . أما حزب البعث الاشتراكى فى سوريا فكان هو أقصى المعبرين عن الموقف الثالث .

هذا إطار سريع للخطوط الرئيسية للعلاقات بين منظمة التحرير والأحزاب القومية والتقدمية فى الساحة العربية . وذلك من خلال المراحل المتتابعة على مدى عشرين عاماً من حياة الثورة الفلسطينية المعاصرة التى تفجرت فى الأول من يناير ١٩٦٥ . وذلك كله فى حدود ماهو متاح ـ حالياً ـ من مراجع ومعلومات فى هذا الشأن .

الورقة السادسة

مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي
واحتمالاته المتوقعة حتى سنة ٢٠٠٠

(١)

مع الثانينيات من القرن العشرين ، يمكن القول أن حركة الصراع العربى الاسرائيلى ، الشديدة التعقيد . قد أفرزت ـ واقعيا ـ وعلى نحو واضح الأبعاد والأهداف ، مجموعة محددة من المضامين المتمايزة والمتصارعة للصراع ، إقليميا ودوليا .

ولعله يعنينا ، فى المقام الأول ، بيان مضمون الصراع الذى تبلور عربيا ، واسرائيليا ، وأمريكيا . وسوفيتيا . وذلك على أساس أن مثل هذا البيان ضرورى لتتبع مسار الصراع واحتمالاته فى الحاضر والمستقبل بين الأطراف الاقليمية والدولية الرئيسية الحاكمة لحركته .

على المستوى الفلسطينى العربى :

يتمثل الحد الأقصى لمضمون الصراع فى إقامة الدولة الديمقراطية على كل التراب الوطنى الفلسطينى ، تمنح حق المواطنة ، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو اللون ، لكل السكان الحاليين ولمن طرد أو هاجر خارج البلاد ويطلب العودة . وذلك بديلا عن الصياغة الصهيونية للدولة العبرية القائمة .

أما الحد الأدنى ، فيصل إلى اقامة دولة فلسطينية مستقلة على أجزاء من البلاد تشمل ، بصفة أساسية قطاع غزة والضفة الغربية والقدس تحت قيادة منظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى . تدخل فى اتحاد

كونفدرالى مع الأردن . أو علاقات وحدودية مع البلدان العربية المجاورة .
وتتعامل على أساس قاعدة الصراع والتعايش مع اسرائيل المجاورة .

على المستوى الاسرائيلى :

يتركز الحد الأقصى فى إبرام اتفاقيات صلح منفرد ومعاهدات سلام لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية كل على حدة . وقيام اتفاق اسرائيلى عربى مشترك لحل مايسمى بالمشكلة الفلسطينية على أساس اقتسام توطين الفلسطينين بين اسرائيل وبين البلاد العربية ، كل بقدر مساحته الجغرافية .

أما الحد الأدنى فيتحدد فى تحطيم منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى وإسقاط حق تقرير المصير . والاتفاق على حل مايسمى بالمشكلة الفلسطينية من خلال اتفاق صلح منفرد مع الأردن . والمحافظة على استمرار اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع مصر . وتوسيع وتعميق عمليات التطبيع معها . والاتفاق على ترتيبات أمن مشتركة ، لبنان مع سوريا ، التى يجرى إنهاء حالة الحرب معها .

على المستوى الأمريكى :

التبنى الكامل لكل من الحد الأقصى والحد الأدنى للمضمون الاسرائيلى للصراع . وذلك من خلال التحالف الاستراتيجى القائم بين واشنطون وتل أبيب مع مايستلزمه من تقسيم عمل بينهما فى ادارة الصراع .

على المستوى السوفيتى :

الالتزام ، فقط ، بالحد الأدنى من المضمون الفلسطينى ـ العربى للصراع . وذلك بما يضمن قيام الدولة الفلسطينية تحت قيادة منظمة التحرير فى الضفة وغزة والقدس ، بجانب استمرار قيام اسرائيل فى حدود ماقبل ٥ يونيو ١٩٦٧ . وإبرام اتفاقيات سلام وتعايش واعتراف متبادل بين اسرائيل وبين الدولة الفلسطينية والبلدان العربية . وذلك من خلال مؤتمر دولى يشارك فيه كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية ويقدمان ضمانات ثنائية

مشتركة أو من خلال مجلس الأمن ، لجميع الأطراف .

ـ ٢ ـ

اذا كانت هذه هى المضامين المتمايزة والمتصارعة فى إطار حركة الصراع العربى الاسرائيلى ، حتى بدايات الثانينيات ، فما هو المتوقع من احتمالات تغيير فى مضامين وعلاقات القوى فى هذه الظاهرة على مدى المستقبل المنظور . والذى يمتد حتى نهاية هذا القرن ؟

إن محاولة الإجابة على هذا السؤال تستلزم ـ بالضرورة ـ تحديد طبيعة ظاهرة الصراع ومكوناتها ، من حيث النشأة والتطور ، خلال الحركة من الماضى إلى الحاضر ، مؤثرة فى الظروف التاريخية المحيطة بها وما تطرحه من متغيرات متأثرة بها فى نفس الوقت ، وذلك حتى يمكن بأقصى قدر من الحذر وأقل قدر من الخطأ ، التنبؤ بالمستقبل أو احتمالاته .

وفى إطار رصد طبيعة وحركة ظاهرة الصراع العربى الاسرائيلى التاريخية نستطيع أن نحدد سبعة خطوط رئيسية حاكمة .

ـ ٣ ـ

الخط الأول :

إن الظاهرة بوجهها ، العربى الفلسطينى والصهيونى الاسرائيلى ، ارتبطت عضويا ، فى ميلادها وتطورها بمخططات الحركة الاستعمارية العالمية ، وخاصة فى المشرق العربى ضد حرية واستقلال البلاد العربية ووحدتها فى المقام الأول ، وبلاد المستعمرات والعالم الثالث فى المقام التانى .

وظل الوعى بهذه الحقيقة وممارسته وتطوير أدواته ، منذ اللحظة الأولى ، ومايزال ، بحكم حركة الصهيونية سواء فى تحالفها مع الاستعمار الأقوى نفوذا ومصالح ، فى المنطقة (المحاولات المبكرة مع الاستعمار العثمانى والارتباط بالاستعمار البريطانى والفرنسى . ثم الانتقال إلى التحالف فالتطابق

الاستراتيجى مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أو فى صراعها ضد فلسطين والفلسطينيين

فى حين أن الوعى بهذه الحقيقة ، لم يكن متبلورا أو عميقا ، منذ بداية الصراع . سواء بالنسبة للبلاد العربية التى كانت سجينة قطرياتها والهيئة الاستعمارية . أو بالنسبة لفلسطين . .

. وظل هذا الوعى بين مد وجزر طوال مرحلة حركات التحرر الوطنية ذات البعد السياسى القطرى ، الذى استهدف بحكم رؤى ومصالح قوى البرجوازية الوليدة ، بعد الحرب العالمية الأولى ، الوصول إلى مرتبة الشريك للاستعمار فى استغلال الموارد والسوق الوطنية والجماهير الشعبية .

ولم يتبلور هذا الوعى ، بعمق وشمول ، فى البلاد العربية وفلسطين ، إلا بعد حدوث تراكم نسبى لإنجازات مرحلة حركات التحرر الوطنى الثانية فى الوطن العربى بعد الحرب العالمية الثانية ، التى قادتها سبيكة اجتماعية جديدة ذات أبعاد جماهيرية تتجمع حول فئات البرجوازية المتوسطة والصغيرة . والتى تيقظت إلى أنه لااستقلال سياسى حقيقى لأى قطر بدون استقلال اقتصادى ، ولااستقلال اقتصادى بدون تنمية مستقلة ، ولاتنمية مستقلة بدون سوق واسعة تتعدى حدود الأقطار إلى رحابة المنطقة ، ولا وصول إلى إقامة هذا السوق وقدراته ، دون نهوض قومى وحدوى مشترك ضد الاستعمار والتجزئة ، وهنا برزت اسرائيل بمشروعها الصهيونى فى قلب المنطقة ، عائقا ماديا وقاعدة عسكرية فى شكل دولة ، ومنطلقا للعدوان المستمر ضد مشروع النهوض القومى الوحدوى بجميع اتجاهاته وتفصيلاته

وكان العامل الحاسم فى تكثيف هذا الوعى بشكل جماعى ، وعلى الرغم من الاختلافات والصراعات بين الأنظمة العربية المحافظة أو تلك التى تولدت نتيجة المرحلة الثانية من حركة التحرر العربى ، هو النهوض الوطنى المعاصر للشعب الفلسطينى فى نهايات العقد الخامس من القرن العشرين . وخاصة فى قطاع غزة تحت الحكم المصرى ، أو فى الضفة الغربية التى ألحقت بالمملكة

الأردنية . هذا النهوض الذى استهدف بناء الهوية الوطنية المستقلة وذلك بتكوين منظمة التحرير الفلسطينية فى شكلها الأول .

وقد تدعم هذا البناء ، كما ونوعا ، بانطلاق فتح كحركة تحرير وطنية مسلحة فى ١٩٦٥ ، تبعتها فصائل أخرى ، أعادت صياغة منظمة التحرير فى شكلها المعاصر . ممثلا شرعيا وحيدا للشعب الفلسطينى من ناحية ، وأداة نضالية ذات طبيعة جبهوية من ناحية أخرى .

وهكذا يتكشف لنا أن الظاهرة ، عند الصهيونية ،كان مضمونها هو صراع صهيونى عربى فى الأساس ومنذ اللحظة الأولى . فى حين أن الظاهرة ، عند العرب ، ظلت محصورة فى مضمونها كصراع صهيونى (الأدق يهودى) فلسطينى . ولم يأخذ أبعاده الحقيقية كصراع صهيونى عربى شامل ، إلا بعد الحرب العالمية الثانية والمرحلة الثانية من حركة التحرير العربى ذات المشروع القومى وانطلاق فتح وقيام منظمة التحرير الفلسطينية .

ـ ٤ ـ

الخط الثانى :

إن ظاهرة الصراع ، تولدت فى إطار الاستعمار القديم ، قبيل وخلال وبعد الحرب العالمية الأولى . ولكنها استمرت وتفاقمت فى ظل الاستعمار الجديد الذى برز بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية .

فى ظل صعود الاستعمار الجديد شنت اسرائيل حربا خاطفة ضد البلاد العربية ، وخاصة مصر وسوريا ، مرتين الأولى عام ١٩٥٦ والثانية عام ١٩٦٧ .

فى عام ١٩٥٦ ، لم تتمكن اسرائيل رغم انتصارها من الحصول على مكاسب سياسية أو توسع فى الأرض العربية ، وذلك بسبب اصطدامها بحركة تحرر وطنية عربية صاعدة بقيادة قومية تاريخية تجسدت فى عبد الناصر . ورهانها

على الاستعمار القديم ومخططاته على حساب مخططات الاستعمار الجديد ، وتجاهلها للوزن الذى بات يحتله الاتحاد السوفيتى الذى ساند القضية العربية فى علاقات القوى بالساحة الدولية .

ولهذا يظل العدوان الاسرائيلى فى ١٩٦٧ هو أخطر الحربين الخاطفتين ضد العرب . ذلك أنه تم بالتنسيق مع الاستعمار الجديد وتنفيذا لمخططه العام منذ ١٩٦٦ فى ضرب قواعد ورموز حركة التحرر فى العالم الثالث وحركة عدم الانحياز فى عام (٦٦ ـ ١٩٦٧ والذى نطلق عليه عام الانكسار فى العالم الثالث ، وجهت الامبريالية الأمريكية بكل مباشر وغير مباشر ضرباتها المركزة ضد النظم الوطنية ذات الثقل فى كل من آسيا « سوكارنو » وأفريقيا « قوامى نيكروما » والشرق الأوسط والمنطقة العربية « جمال عبد الناصر » مستغلة فى ذلك الأخطاء والترهل البيروقراطى الذى أصاب هذه النظم وبنياتها السياسية والاجتماعية) ولم تكن علاقات الصداقة والتعاون بين هذه الأنظمة والاتحاد السوفيتى قادرة على سرعة العمل والتحرك فى مواجهة التحالف الأمريكى الاسرائيلى النشط والأكثر توثقا وتوحدا ، سياسيا وايديلوجيا .

وقد نتج عن عدوان ١٩٦٧ أوضاع عسكرية وسياسية ومادية خطيرة ماتزال مؤثرة فى مسار الصراع . وحتى بعد أول انتصار تكتيكى يحققه العرب فى أول حرب هجومية لهم ضد اسرائيل ، فى تاريخ الصراع ، عام ١٩٧٣ . ذلك أن العرب لأسباب سياسية واجتماعية مختلفة ، تصارعوا حول كيفية الاستثمار السياسى لهذا الانتصار التكتيكى .

وكان من أبرز وأخطر التداخل بين نتائج كل من عدوان ١٩٦٧ وحرب ١٩٧٣ ، انتهاج طريق كامب ديفيد الذى سلكه النظام المصرى بقيادة السادات تحت المظلة الأمريكية وأفرخ معاهدة صلح منفرد مع اسرائيل . وتم ذلك مع بدايات الانهيار للمشروع النهضوى القومى بعد غياب عبد الناصر ، وصعود وزن وتأثير قوة البترو دولار العربية ، وغلبة المشاريع القطرية

الضيقة الأفق والمهدرة لإنجازات وامكانات تطور حركة التحرر الوطنى . وفاقم من ذلك ، فى السنوات اللاحقة ، تفجر الحرب الأهلية فى لبنان ثم الحرب العراقية الايرانية .

وبإبرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية ، حدث أخطر خلل فى ميزان علاقات القوى الاقليمية والدولية فى الصراع العربى الاسرائيلى . وذلك لصالح اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية .

وفى الوقت الذى تم فيه اخراج القوة المصرية من ساحة المواجهة الشاملة مع اسرائيل وعزلها عن امتها العربية وهى ، موضوعيا ، أكبر قوة عربية منفردة فى الصراع ، اكتسبت اسرائيل امكانات قوة جديدة إضافية ، سواء من الناحية الكمية أو النوعية . وذلك نتيجة عودة النفوذ الأمريكى بدرجات متفاوته الى المنطقة العربية ، ومساومات قوة البترو دولار العربية مع الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات والتى أدت الى إيقاف استخدام البترول كسلاح فى الصراع ثم إهدار قيمته . وايضا نتيجة تحول اسرائيل من مجرد حليف تقليدى للامبرايالية يخدم مشروعه الصهيونى مصالحها فى المنطقة . من خلال صفقات محدودة بالقطاعى - إذا صح التعبير - الى حليف استراتيجى متميز ، أصبح معه المشروع الصهيونى جزءا عضويا من الاستراتيجية الكونية الأمريكية .

وكانت اسرائيل - بالتالى - الامبريالية الصغرى فى المنطقة تلقى الدعم المادى والسياسى من الامبريالية الكبرى باعتبارها الشريك العامل بشكل مباشر ويومى فى الميدان .

ولعل هذا مايفسر الضمان الأمريكى العسكرى والاقتصادى والسياسى ، الفريد من نوعه فى تاريخ العلاقات الدولية . الذى منحته واشنطون الى اسرائيل ، ضد أى محاولة من مصر فى المستقبل للتحلل من النزعات وقيود كامب ديفيد . كما أنه يفسر اتفاق المنطقة الحرة بين أمريكا واسرائيل ، واشتراك اسرائيل فى المشروعات الخاصة بأبحاث حرب النجوم والاستفادة من

إنجازات ثورة العلم والتكنولوجيا الأمريكية فى ميدان الإنتاج المدنى والعسكرى معا .

ـ ٥ ـ

الخط الثالث :

إن الظاهرة . فى وجهها الاسرائيلى ، انطلقت من تنظيم دولى ، هو الحركة الصهيونية بعقيدتها العنصرية وبرنامجها المحدد المراحل ، ووسائلها السياسية والعسكرية المترابطة . وهو تنظيم له جذور وعلاقات وآليات منظمة على مستوى العالم كله ، بما فى ذلك المنطقة العربية ذاتها (التواجد الصهيونى الفعلى والرسمى بصياغات مختلفة فى مصر وسوريا ولبنان والمغرب إلخ .. حتى عشية الحرب العربية ـ الاسرائيلية الأولى ١٩٤٨) .

فى حين أن الظاهرة ، فى وجهها الفلسطينى ، انطلقت من حركة وطنية فلسطينية جنينية فى مواجهة كل من الاستعمار البريطانى والحركة الصهيونية ، ذات تنظيمات متعددة ، محدودة الإمكانات ، محصورة فى إقليمها الوطنى يغلب عليها فى التكوين والقيادة الطابع العشائرى . ليست لها جذور أو علاقات أو آليات تذكر على مستوى العالم أو مستوى المنطقة العربية .

وفى المرات التى حدث فيها اتصال ـ بقدر أو بآخر ـ بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين البلدان العربية حتى الخمسينيات من هذا القرن تقريبا . فانه لم يجر التعامل مع القوى الفلسطينية كشريك أصيل وعلى مستوى الندية فى معركة قومية المنظور والهدف . ولم تكن القضية الفلسطينية تطرح باعتبارها قضية تحرر وطنى عربية . وأننا كقضية دينية بحتة حينا أو قضية حدود أمنية حينا آخر . بل إن غالبية قوى التقدم واليسار ، فى هذه المرحلة ، تجاهلت الطبيعة الوطنية والقومية . وتعاملت بتبسيط يسارى فج مع القضية على أساس أن حلها يكمن أساسا ، فى نجاح تحالف العمال اليهود والعمال العرب فى صراعها ضد الرجعيات اليهودية والعربية . ولهذا ظلت القضية الفلسطينية ، بأبعادها الوطنية والقومية بعيدة عن الهموم والنضالات

المركزية لجماهير حركات التحرر العربي حتى الخمسينيات من هذا القرن . وبالتالى لم تكن منذ البداية جزءا عضويا من النسيج العام لحركات التحرر الوطنية العربية فى أقاليمها المتعددة والمتوقعة - فى الغالب الأعم - داخل أقطارها ، الأمر الذى ترك ، ولايزال ، راوسبه السلبية حتى بالنسبة للنظم التى اصطلحنا على تسميتها بالوطنية التقدمية ، بعد الخمسينيات ، ولدى تيارات عديدة من حركة التحرر العربي نفسها . ولعل هذا هو ماسهل ، ومابرح يسهل على السلطة المحلية فى كل قطر ، تحقيقا لمصالحها وتحت ضغوط الاستعمار القديم والجديد ، التعامل مع الحركة الوطنية الفلسطينية وتنظيماتها المعاصرة بمنطق الوصاية ومحاولات الاستيعاب التى تمت الى درجة الحصار والتدخل فى شئونها .

وهكذا بقدر مااتسمت به الحركة الصهيونية ، بصورة عامة ، من ثبات وتواصل واستمرارية ووحدة فى حركتها الذاتية وفى تحالفاتها الدولية ، بقدر مااتسمت به الحركة الوطنية الفلسطينية من تدخل عربي فى شئونها وانقسامات وانقطاعات . وافتقاد - بدرجات متفاوته - للحد الأدنى من وحدة التنظيم والحركة والهدف والعلاقات مع الحلفاء فى المنطقة أو العالم .

- ٦ -

الخط الرابع

تنامى وتعمق التحالف الأمريكى الاسرائيلى منذ حرب ١٩٦٧ ، ووصوله الى نوعية غير مسبوقة ، خاصة مع أواخر السبعينيات . ليس فقط فى تاريخ البلدين ، ولكن فى تاريخ العلاقات الدولية بأكمله .

وجرى اعتماد المشروع الصهيونى ، فى أقصى صوره التى عبر عنها تكتل الليكود وبزعامة بيجن - شامير - شارون ، باعتباره أفضل وأسرع وأرخص الوسائل والطرق ، نسبيا ، لضمان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية والشركات العملاقة المتعددة الجنسيات على المنطقة ، وقطع السبل على

مواصلة حركة التحرر العربى بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقومية فى إنجاز أهدافها فى التحرر وفى علاقات التبعية مع النظام الرأسمالى العالمى .

تواكب مع هذا التحالف الأمريكى الاسرائيلى ، ولكن بخطوات بطيئة ودرجات متواضعة ، نشوء علاقات سوفيتية عربية مع بعض البلدان فى المنطقة ، وعلى الأخص مصر وسوريا والعراق والجزائر ، وذلك منذ نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات . وبلغ التعاون السوفيتى العربى أوجه ، مع حرب ١٩٦٧ وفى مواجهة نتائجها . وذلك الى درجة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وشرعية الكفاح المسلح فى ١٩٦٨ ، على الرغم من أن المنظمة كيان ثورى خارج أرض الوطن المحتل .

وقد تعرض هذا التعاون السوفيتى للضعف والتآكل ، بدرجات متفاوته منذ ماسمى فى عهد السادات فى مصر « بوقفة مع الصديق » . انتهى الى إلغاء معاهدة الصداقة والتعاون التى انعقدت فى عام ١٩٧٢ بين موسكو والقاهرة . والوصول بالعلاقات الى حد التجمد والقطيعة .

ورغم أن التعاون السوفيتى العربى ظل فاعلا مع سوريا والجزائر وليبيا واليمن الديمقراطى ومنطقة التحرير والعراق الى حد ما . إلا أنه ظل هناك اختلاف وتمايز فى الخطوط السياسية لادارة الصراع العربى الاسرائيلى بين الاتحاد السوفيتى والبلدان العربية ومنظمة التحرير حول نقاط أسياسية تتعلق بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، مؤتمر جينيف ، والاتفاق الأردنى الفلسطينى إلخ ...

يضاف الى ذلك كله واقع محدد ، وهو أن الولايات المتحدة الأمريكية تعترف اعترافا كاملا باسرائيل وتضفى الشرعية على عدوانها وتوسعاتها ، ولكنها فى الوقت نفسه لاتعترف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة على جزء من الأرض الفلسطينية ، ولاتتعامل مع منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

فى حين أن الاتحاد السوفيتى بجانب دعمه واعترافه بمنظمة التحرير وبحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية ، يعترف أيضا باسرائيل فى إطار حدودها قبل ٥ يونيو ١٩٦٧ ، وإن كان قد قطع علاقاته الدبلوماسية معها نتيجة شنها لحرب ١٩٦٧ .

- ٧ -

الخط الخامس :

تكشف المحصلة النهائية لادارة الصراع العربى الاسرائيلى منذ نشأته حتى هذه اللحظة . بعد ثلاثة عشر عاما من حرب ١٩٧٣ التى أحرز فيها العرب أول انتصار تكتيكى محدود فى تاريخ الصراع ، أن اسرائيل لاتزال هى القوة الراجحة - كيفيا - فى ميزان علاقات القوى الثنائى بينها وبين البلدان العربية مجتمعه ، وذلك على الرغم من أن نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحرب ١٩٨٢ فى لبنان ضد منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية ، أكدت الصعود النسبى للخط البيانى للقوة العسكرية العربية ، النظامية وحرب العصابات ، مما كانت عليه - كيفيا - قبل ١٩٧٣ . ولكن لاتزال هناك فجوة لايستهان بها بين القوتين المتصادمتين فى المنطقة لصالح اسرائيل ، وخاصة عند تفاعل العنصر العسكرى بالعنصر السياسى لدى الجانبين .

ومع ذلك فإن التفوق الكيفى للقوة الاسرائيلية ليس مطلقا ، إذ أن له نقاط ضعف بالضرورة . يمكن تحولها الى نقاط قوة لصالح العرب اذا أحسن تقييمها واستغلالها . بمعنى أن هذا التحول ليس عملا ميكانيكيا أو جبرية حتمية ، دون جهد عربى واع وجماعى ومنظم . ذلك أن اسرائيل تحاول التغلب على نقاط الضعف من خلالها تغطيتها بالدعم الأمريكى الشامل أساسا . والتركيز على الصناعات العسكرية والالكترونية المتطورة ، والتهويل الدائم ، محليا ودوليا ، من الخطر العربى على كيانها . وذلك فى اتجاه تغييب

التناقض الرئيسى ضد العرب على التناقضات الاجتماعية والسياسية والعرقية والثقافية داخل الكيان الاسرائيلى والحركة الصهيونية العالمية .

ويمكن فى ايجاز ، رصد مظاهر القوة لدى اسرائيل فى النقاط التالية :

أولا : التفوق العسكرى الكيفى ، وأحيانا الكمى ، وخاصة فيما يتعلق بسلاح الطيران . ويسجل واقع الصراع أن الطيران الاسرائيلى لايزال هو السيد الذى الذى يرتع كما يشاء - تقريبا - فى أجواء المنطقة وسماواتها دون منافس عربى من نفس النوع . يدل على ذلك ، ليس فقط تمايز الطيران الاسرائيلى خلال حروب الصدام الرئيسية أو الفرعية ، وانما امتداد ضرباته الناجحة الى المفاعل النووى العراقى على مشارف بغداد فى عام ١٩٨٠ . والى مقرات منظمة التحرير الفلسطينية فى حمام الشط بضواحى العاصمة التونسية فى عام ١٩٨٥ . وهذا بجانب ماترجحه التقارير الاستراتيجية الغربية حول قيام اسرائيل بصنع وتخزين قنابل وأسلحة نووية .

ثانيا : توافق النظرية مع العمل ، فيما يتعلق بالعقيدة العسكرية الاسرائيلية ، وترجمتها فى الحركة الى نوع متميز من الحرب المرنة التى تشنها ضد العرب ، وذلك فى إطار المعارك بين القوات العسكرية النظامية . على نحو لاتملكه الجيوش العربية النظامية بسبب الاختلاف فى عقائدها العسكرية ، وتباين تسليحها ، وتعدد قياداتها ، وثقل حركتها اللوجستيكية .

ثالثا : الوحدة المركزية الراسخة ، فكريا وسياسيا للعقيدة الصهيونية ، كأيديولوجية حاكمة للدولة والمجتمع والفرد ، على الرغم مما يكون هناك من صراعات اجتماعية وسياسية بل وعرقية ، وقد ساعد ذلك على توفير قاعدة واسعة للاتفاق (الوطنى) العام ، والتزام (المواطن) أو المؤسسة ، أيا كان موقعها الاجتماعى أو السياسى أو المهنى بخطوط حمراء غير مسموح بتجاوزها لأى سبب من الأسباب ، وخطوط خضراء يجوز داخلها الصراع والاختلاف الى أقصى حد .

وقد أتاح ذلك بلورة واضحة للخط الاستراتيجى الأساسى « الوطنى » ، مع توفير المرونة اللازمة للحركة التكتيكية بطرقها ، ووسائلها المختلفة ، والتى تبدو ـ فى بعض الأحيان ـ كما لو كانت متعارضة ومتصادمة . فى حين أنها فى حقيقتها ليست إلا نوعا من تقسيم العمل وتوزيع الأدوار بين القوى السياسية والعسكرية والاحزاب المختلفة ، والتى تبلور فى الحقيقة « مؤسسة حاكمة واحدة » ، ذات وجوه متعددة ، ليكود أو معراخ ، حيروت أو عمل إلخ ..

إن كل ماقيل ويقال من تطرف وتعنت الليكود . وما قيل ويقال من مرونة وانفتاح العمل ، صحيح تكتيكا ، ويندرج فى باب تقسيم العمل وتوزيع الأدوار طبقا لمتغيرات الظروف . ولكن يبقى أن العقيدة الصهيونية والاستراتيجية الأساسية الثابتة للدولة العبرية ، هما اللذان دفعا بشيمون بيريز زعيم حزب العمل الى اتخاذ قرار بقصف مقر منظمة التحرير فى تونس فى ١٩٨٥ ، تماما كما فعل مناحم بينجين زعيم الليكود بقراره قصف المفاعل النووى العراقى ببغداد وصحيح أيضا أن حزب العمل يقدم حلا للمشكلة الفلسطينية ضمن مايسميه الخيار الأردنى ، يجلو بمقتضاه عن بعض أجزاء من الضفة الغربية ، فى حين أن تكتل الليكود لايرضى لحل المشكلة الفلسطينية بأقل من ضم الضفة الغربية (يهودا والسامرة) وغزة مع منح السكان الفلسطينين حق الادارة الذاتية (البلدية) لشئونهم وحسب . ولكن يبقى ـ أيضا ـ أن كلا من العمل والليكود ، انطلاقا من العقيدة الصهيونية والاستراتيجية الثابتة وقاعدة الاتفاق (الوطنى) العام ، ملتزمين ، بمحاربة منظمة التحرير ورفض إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة الى أقصى مدى .

رابعا :توافر الحد الأدنى من مجموعة الحقوق الأساسية فى المعرفة والتعبير والتنظيم والحركة والأمن . للمواطن الاسرائيلى إزاء الدولة والمجتمع معا ، الأمر الذى يمكنه ، أو على الأقل يزرع فيه الاحساس الواقعى ، بالمشاركة فى صنع القرار وتحمل مسئوليات تنفيذه ، وذلك من خلال احترام « الجماعة

الصهيونية » لقواعد اللعبة الديمقراطية داخلها ، وتداول السلطة بين أحزابها وتياراتها السياسية المختلفة .

بتعبير آخر ، فإن الظروف الاجتماعية ـ السياسية للمواطن الاسرائيلى هى نقيض ظروف المواطن العربى ، وبالتالى فهى تفجر فيه كل ماهو ايجابى لخدمة قضية الجماعة الصهيونية ، وتجعله باستمرار طرفا أصيلا مباشراً وواعيا ، فى عملية ادارة الصراع العربى الاسرائيلى بميادينها المختلفة . على حين يظل المواطن العربى متغربا عن حركة الصراع ، طالما لم يتفجر عن حرب عربية اسرائيلية ساخنة .

خامسا : الارتفاع الملحوظ فى المستوى العام والخاص للخبرات والمهارات التقنية العلمية . وانعكاس ذلك على مناهج الحياة وأداء المؤسسات والأجهزة فى اسرائيل ، وذلك بالقياس الى المستوى العام والخاص المتدنى فى الدول العربية ومجتمعاتها ، والاهتمام المستمر والمتطور ، المدعوم ماليا واداريا وبشريا وفنيا ، بمؤسسات ومراكز البحث العلمى وتطويع ما تتوصل اليه من نتائج الى تكنولوجيا حديثة فى جميع الميادين المدنية والعسكرية .

وقد ساعد على ذلك أن كتلة كبيرة ، قوية وقائدة فى المجتمع الاسرائيلى ، هاجرت ـ ومازال تهاجر ـ اليه ، ولو بمعدلات منخفضة فى السنوات الأخيرة ، بعد تكوينها فى بيئات أوروبية وأمريكية صناعية متقدمة ومتطورة علميا وتكنولوجيا ، فضلا عن سهولة التعامل الاسرائيلى مع مراكز البحث العلمى فى العالم المتقدم ، سواء بطريق مشروع أو غير مشروع (التجسس والسرقة) الأمر الذى يتيح لاسرائيل فرصة أوسع وأعمق ، مما هو متاح للمجتمعات العربية ، المتخلفة والمحاصرة علميا وتكنولوجيا ، على استيعاب إنجازات ثورة العلم والتكنولوجيا المعاصرة ، وتوظيفها فى خدمة الصراع العربى الاسرائيلى .

أما مظاهر الضعف فى اسرائيل ، فإنها تتركز فى النقاط التالية :

أولا : محدودية الأرض والعنصر البشرى . وذلك إلى الدرجة التى يقصر

معها تلبية الحد الأدنى من احتياجات ومتطلبات اسرائيل الأمنية والانتاجية والسوقية إلخ .. وتعويض ماننفقده من العنصر البشرى نتيجة الموت والشيخوخة ، والحروب التقليدية ، وحرب العصابات التى شنتها الثورة الفلسطينية ، والهجرة المتزايدة الى الخارج كرد فعل لخيبات الأمل المتنوعة الأسباب ، فى الحياة الآمنة الهائلة « بأرض الميعاد » .

ويضاعف من أخطار نقطة الضعف هذه ، تصاعد معدلات نضوب الهجرة من الخارج ، وانخفاض معدل المواليد فى حد ذاته من ناحية ، وفى مواجهة ارتفاع معدل المواليد لدى السكان الفلسطينيين تحت الاحتلال ، من ناحية أخرى .

وحسب الاحصاءات الأخيرة ، فإن عدد السكان فى اسرائيل قد بلغ ٤,٥ مليون نسمة بينهم مالايقل عن مليون فلسطينى . ومعنى هذا أن القوة البشرية الاسرائيلية الحقيقية لاتتجاوز ثلاثة ملايين ونصف المليون نسمة . وبالتالى فهى عاجزة ـ موضوعيا ـ عن استيعاب وإدارة المشروعات التوسعية وبناء اسرائيل الكبرى . بل إن الطبيعة الخاصة للدولة اليهودية النقية وفقا للعقيدة الصهيونية ، باتت مهددة عمليا إزاء تزايد السكان العرب ، وخاصة اذا أقدمت اسرائيل على ضم الضفة الغربية وغزة وغيرها من الأرض الغربية بهدف توسيع رقعتها الضيقة .

ولقد كان بناة اسرائيل يأملون ويخططون لتصبح بلدا ، يضم على نهاية القرن العشرين ، مابين ثمانية الى عشرة ملايين يهودى ، وذلك كحد أدنى لمتطلبات الاستقرار والتنمية والهيمنة كقوة إقليمية فى المنطقة . ولكن كل المؤشرات ترجح أنه من الصعب أن يصل التعداد الاسرائيلى حتى الى خمسة ملايين مع بداية القرن الواحد والعشرين .

ثانيا : الاتساع المتزايد نسبيا للشروخ الناجمة عن التناقضات العرقية والثقافية فى البنية السياسية ـ الاجتماعية للوحدة الوطنية ـ الصهيونية التى تقوم عليها اسرائيل ، وذلك نتيجة ضغوط الأزمات الاقتصادية والتمايزات

الاجتماعية والوظيفية التى ظل اليهود الاشكناز (الغربيون) يتمتعون بها على حساب اليهود السفارديم (الشرقيين) من حيث فرص التعليم والسكن والعمل ، وتولى المناصب العليا فى الدولة والمؤسسات المختلفة ، الأمر الذى ولد داخل المجتمع الاسرائيلى احتكاكات عنيفة بين الطوائف المختلفة وصلت أخيراً ، فى الثمانينيات ، الى حد استخدام العنف وتفجير القنابل لأول مرة فى تاريخ اسرائيل ، وصاحب ذلك ارتفاع ملحوظ فى نسبة جرائم التعدى والسطو الفردية والجماعية ، والانقسامات فى اتحادات النقابات العمالية والطلبة والكيوبيتزات (المزارع الجماعية) ولعل أخطر هذه الظواهر المرضية فى الجسد الاسرائيلى الراهن هو نشوء عصابات من بين الاسرائيليين ، السفرديم فى الغالب ، تقوم بسرقة الأسلحة من مخازن الجيش الاسرائيلى وبيعها للفلسطينين لاستخدامها فى عمليات حرب العصابات .

وفاقم من هذه الأوضاع دخول عامل جديد إلى البنية الاجتماعية سرائيلية متمثلا فى يهود الفلاشا ، الذى هُجّروا من أثيوبيا ، ويستعصون ى محاولات الاستيعاب فى المجتمع ، بشكل عنيف . كما أن القطاعات المتقدمة من المجتمع تتخذ منهم - لأسباب عرقية ودينية - موقفا عدائيا .

ثالثا : محدودية الموارد الطبيعية بما فى ذلك المياه التى يمكن أن تكون أساسا لاقتصاد وطنى له قدرة على الاستمرار والنمو ، وتلبية احتياجات السكان ، والاعتماد على الذات بصورة طبيعية . بالاضافة الى ضيق السوق خلية . وعدم القدرة على التعامل مع الأسواق الاقليمية المجاورة نتيجة عة الاقتصادية العربية ، سواء على مستوى رسمى أو مستوى شعبى . بل إن مثل هذا التعامل لم يتحقق ، إلا بقدر ضئيل وغير ثابت ، مع السوق المصرى رغم إبرام معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية وإلغاء القاهرة رسميا للمقاطعة من جانبها .

رابعا : الانهيار المادى والسياسى والنفسى لنظرية الأمن التقليدية التى قامت على أساس التفوق العسكرى المطلق لاسرائيل بحيث توفر أقصى

درجات الأمن لها ولمواطنيها ، فى مقابل إهدار أدنى درجات الأمن للبلاد العربية ومواطنيها ، والفلسطينيين أيضا .

ولقد بدأ هذا الانهيار مع التطور الكيفى للأداء العسكرى العربى فى حرب ١٩٧٣ وما أحرزه من نتائج ، أحدثت على الرغم من محدوديتها ماسمى - فى الأدبيات الاسرائيلية - بالزلزال .

وبلغ هذا الانهيار درجة أخرى من الخطورة بما واجهه الغزو الاسرائيلى للبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية من مقاومة فلسطينية - لبنانية بأسلوب جديد من حرب العصابات ، أنزل بالجيش الاسرائيلى أفدح الخسائر على مدى ٨٨ يوما حاصر فيها بيروت دون أن يقدر على اختراقها . ثم تصاعد واتساع حركة حرب العصابات ضد اسرائيل فى جنوب لبنان والأرض المحتلة بفلسطين الى المدى الذى وصفته أجهزة الاعلام الاسرائيلية بأنه « جحيم حقيقى » . وأن « جيلا جديدا من الفدائيين ألتحق بصفوف الثورة التى كان يظن أن الغزو الاسرائيلى للبنان قد حطم قواعدها وهياكلها . »

وقد انعكس الشعور المتنامى فى اسرائيل بافتقاد الأمن وانهيار نظريته التقليدية على الساحة السياسية . وبرز اتجاه داخل الحركة الصهيونية ، وإن كان لايزال محدودا ، راح يدعو لأول مرة بشكل علنى لاسقاط القوة العسكرية ومنطقة التوسع والاحتلال فى التعامل مع الفلسطينيين والعرب ، والعمل على الوصول الى حل سياسى يقوم على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فى الضفة الغربية وغزة ، وذلك من خلال الحوار مع منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للشعب الفلسطينى .

وقد أمكن لهذا الاتجاه أن ينظم صفوفه ويخوض انتخابات الكنيست الأخير فى ١٩٨٤ ويفوز بمقعدين .

الخط السادس :

تنفرد حركة التحرر الوطنية الفلسطينية المعاصرة ، بثلاث خواص أساسية ، اعتقد أنها هى التى تحكم وتفسر - موضوعيا - طبيعتها المعقدة ، سواء فيما يختص بالأيدلوجيا أو البنية التنظيمية ، أم خط سيرها الشديد الوعورة . أم أساليبها فى العمل السياسى والعمل العسكرى . حتى أنها تبدو - فى كثير من الاحيان - كما لوكانت ، ظاهرة شاذة فى التاريخ العالمى لحركات التحرر الوطنى فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

وفى إطار مثل هذه الرؤية عن شذوذ الحركة ، تقوم بين آن وآخر ومن مواقع وطنية وقومية متعددة ، حملات من النقد تحاكم حركة التحرر الوطنية الفلسطينية بالقوانين التقليدية المتعارف عليها فى تاريخ الحركات العالمية للتحرر الوطنى . وتستهدف ، ماتسميه محاولة تخليص الحركة من هذا الشذوذ ، وتطويعها للنهج الكلاسيكى العالمى للتحرر الوطنى .

وهى حملات لم تحقق شيئا فى الماضى والحاضر . ولن تحقق أيضا شيئا فى المستقبل . وذلك أنها تتجاهل الخصوصية الفريدة التى تنفرد بها ظروف وطبيعة حركة التحرر الوطنى الفلسطينية ، وتتمثل فى سمات رئيسية ثلاث فالمسألة فى حقيقتها مسألة (تفرد) لامسألة (شذوذ) .

وقبل أن نحدد هذه السمات أو الخواص ، الرئيسية ، لايفوتنا الإقرار بأن خصوصية حركة التحرر الفلسطينية ، لايعنى بأى حال أنها لاتشترك مع حركات التحرر الوطنى العالمية فى سماتها العامة ، من حيث أنها قطب من أقطاب الصراع المصيرى ، السياسى والعسكرى ، ضد الاستعمار والعنصرية من أجل تحرير الوطن والشعب وهى بذلك تكون جزءا عضويا من حركة التحرر الوطنى العربية ، التى تنتمى اليها قوميا ، ورافدا من روافد حركة التحرر الوطنى العالمية المعاصرة ضد الامبريالية والتبعية .

لكن الوقوف بالرؤية والتحليل والنقد لحركة التحرر الوطنى الفلسطينى

عند السمات العامة المشتركة وحدها لايكفى . بل أنه يضلل الرؤية ويفسد التحليل ويفرغ النقد من مضمونه الحقيقى . ومن هنا تبرز الأهمية الحيوية لبلورة خصوصية الحركة الفلسطينية وبنياتها التنظيمية ومساراتها ، فى ضوء العام والمشترك بينها وبين حركة التحرر الوطنى العالمية .

ولعل **أولى السمات الخاصة** لحركة التحرر الوطنى الفلسطينية أنها انطلقت فى أواخر الخمسينيات ، واكتسبت أبعادها وقدرتها على الفعل بعد منتصف الستينيات . وخاصة بعد هزيمة العرب المهولة أمام اسرائيل فى ١٩٦٧ وما تداعى عنها من تأثيرات سلبية خطيرة على مجمل حركة التحرر الوطنى العربية بصياغاتها المختلفة وكذلك على حركة الصعود فى قوة العالم الثالث . وذلك منذ نجاح المخطط الامبريالى فى تصفية نظام سوكارنو فى أندونيسيا ، وقوامى نيكروما فى غانا ، اضافة الى هزيمة مصر الناصرية على امتداد ٦٦ ـ ١٩٦٧ .

وبالتالى فإنه يمكن القول أن المد الثورى للشعب الفلسطينى وحركته الوطنية المعاصرة ، تولد تاريخيا ، فى ظروف بداية مرحلة الجزر والانكسار لحركة التحرر العربى وحركة التحرر العالمى ، والتى ظلت تتفاقم منذ تلك اللحظة حتى اليوم .

وهكذا كان على حركة التحرر الوطنى الفلسطينى ـ لايزال ـ أن تشق طريقها النضالى عكس التيار ، وتتحمل مسئولياتها ، وسط ظروف غير مواتية عربيا ودوليا ، وأن تتصدى لمهمة صعبة ومضنية ـ بالقياس الى قدراتها ـ وهى العمل على صلب عود حركة التحرر التى تعانى حالة انكسار وتمزق ، وأن تستنهض القوى القومية والاقليمية والدولية من أجل إيقاف حالة الجزر ، واستعادة زمام المبادرة . ويقتضيها هذا كله أن تتعامل مع مجموعة من المتناقضات المتقاطعة فى وقت واحد ، وأن تحافظ على الذات واستقلالية حركتها أيضا .

السمة الخاصة الثانية تتجسد فى أن حركة التحرر الفلسطينى المعاصرة

تتصارع مع عدو فريد فى طبيعته لاسابقة لوجود مثيل له فى تاريخ صراعات حركات التحرر الوطنى مع الاستعمار . بما فى ذلك الاستعمار الاستيطانى ، الذى عرفته الجزائر وتعرفه جنوب أفريقيا ، على سبيل المثال .

الاستعمار الصهيونى ، ليس استعمار استيطانيا وحسب . وإنما هو يتميز بخاصية جديدة غير مسبوقة . وهى أنه أيضا استعمار اقتلاعى للشعب الأصيل من أرضه وطرده الى الخارج فى الشتات . يقيم دولة عنصرية يهودية الطابع ، مدعومة من الاستعمار القديم والجديد ، ذات قوة عسكرية ضاربة وأجهزة قمع ساحقة . تعترف بشرعيتها ووجودها الأمم المتحدة ، بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية وغالبية بلدان العالم الثالث ، رغم مساعدتها لحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره .

وقد نتج عن ذلك ، غداة تفجر حركة التحرر الوطنى الفلسطينى المعاصرة ، وضعين خطرين ، يستلزمان المواجهة القوية والواعية ، بوسائل مبتكره وغير مألوفة من قبل :

الأول : التحجيم المستمر لكل الشعب الفلسطينى فى الداخل وتقييد حركته الى أقصى حد من خلال أجهزة القمع الحديثة الشاملة . وتسليط سيف الطرد عليه دون انقطاع . وقد ساهم فى ذلك الوضع دعوة الدول العربية للشعب الفلسطينى عشية الحرب العربية الاسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨ الى الهجرة تحت شعار « العرض قبل الأرض » ، على أمل العودة مع الجيوش العربية عند تحريرها لفلسطين . وإن كان هذا الوضع قد شرع فى التغيير نسبيا بعد هزيمة ١٩٦٧ ، واحتلال اسرائيل لغزة والضفة العربية ، وكذلك قيام حركة التحرر الوطنى الفلسطينى وممارستها لمسئولياتها .

الثانى : حصول الاستعمار الاستيطانى الاقتلاعى مجسداً فى اسرائيل ، على الشرعية الدولية ، وذلك فى مواجهة تصوير حركة التحرر الوطنى الفلسطينى ـ عالميا ـ بأنها مجموعة من الارهابيين المخربين للشرعية والقانون

الدوليين ، ليس لها وجود على أرض الوطن .

أما السمة الخاصة الثالثة ، فهى تتركز فى أن انطلاق حركة التحرر الفلسطينى ، نبع نتيجة الظروف الموضوعية التى تولدت عن حرب ١٩٤٨ ، من شتات الشعب خارج الأرض المحتلة الذى تحكه وضعية ونفسية اللاجئين ، وهو شتات ممزق جغرافيا بين معظم أقطار العالم . والكتل الكبيرة منه المقيمة بالدول العربية ، لاتخضع وحسب لقوانين هذه الدول التى تجرم العمل الثورى المسلح . وانما ـ ايضا ـ للقيود الاضافية الثقيلة التى تفرضها ـ ولاتزال ـ على الفلسطينيين اللاجئين من حيث الإقامة والحركة والعمل المهنى والسياسى والنقابى ، والالتزام الوطنى بحركة التحرر الفلسطينى .

من هنا كان على حركة التحرر الفلسطينى ـ ولايزال ـ مهمة تنوير اللاجئين وتنظيمهم وتجنيدهم فى نشاطها ، مع توفير أقصى قدر ممكن من الحماية لهم . وذلك فى إطار صدامات متوقعة ـ ومتفاوته القدر ـ مع الدول العربية خاصة ، والواقع العالمى بصفة عامة . وقد دفعها ـ هذا الوضع المعقد والذى لاسابقة تاريخية له ـ الى أن تتيح ـ سياسيا وعمليا ـ طريقا يحقق لها ، مالم يكن مطلوبا أو ضروريا لأى حركة تحرر وطنى ، من قبل ، وهو الشرعية العربية تجاه الدول العربية ، والشرعية الدولية تجاه النظام العالمى ، وذلك دون إهدار شرعيتها الوطنية الثورية فى الأساس ، والتى هى بطبيعتها متناقضة مع مقتضيات ومتطلبات الشرعيتين العربية والدولية .

هذه السمات الثلاث ، هى مصدر الخصوصية التى تتميز بها ـ ولاتزال ـ حركة التحرر الوطنى الفلسطينى المعاصرة ، فى نشأتها وتنظيمها ونضالها وحركتها فى الميادين الوطنية والقومية والدولية على السواء ، وتبلور منها نموذجا خاصا ، يصعب قياسه بمعايير وقوانين نماذج حركات التحرر الوطنية فى التاريخ الانسانى .

وانعكس هذا كله فى عدد من الظواهر الهامة لهذا النموذج ، نركز على خمس منها :

نحن ـ أولا ـ إزاء حركـة تحرر وطنى مسلحـة ، نشـأت وانطلقت من خارج أرض الوطن المحتل بعيدا عن حضن وعمق الشعب الذى يعانى الاحتلال بانيابه الاستيطانية العنصرية الشرسة ، وإنما تبنت الحركـة من خلال عمليـة التنـوير لـلاجئين المسحـوقين من هـذا الشعب فى الشتـات وخـاصـة الشتـات العربى . وكان عليها بعد ذلك أن تتحرك من الخارج الى الـداخل لاستكمـال عملية التنوير واستنهاض قوى ثورية منظمـة من شعب الـداخل تحت الجلـد الاسرائيلى ، وخاصة بعد احتلال غزة والضفـة الغربيـة فى حرب ١٩٦٧ . وإلا افتقدت جذورها وتبددت مع الزمن .

وهكـذا فـإن الثـورة الفلسطينيـة فى نشـأتهـا وحـركتهـا ، حتى أوائـل السبعينيات ، حكمها قانون استثنـائى خـاص منـاقض للقـانون العـام لحركات التحرر الوطنى وتفجرهـا من داخل الـوطن المحتـل . وقـد فرض عليهـا ذلـك نوعا من التعايش والصراع الدائمين مع الـدول العربيـة ومجتمعـاتهـا ، ومحـاولـة التمركز فى موقع من الوطن العربى الأردن ثم لبنان تستقل فيه نسبيـا بـالعمل الحركة والاتصال بالداخل ، مستفيدة من التناقضـات العربيـة وظروف المـد لنسبى التى تحكم هذا الموقع لفترات من الزمن .

من هنـا ـ ودون الـدخـول فى التفـاصيـل ـ كانت الحركـة الثـوريـة الفلسطينيـة على عكس الحركات الثـوريـة الأخرى فى التـاريـخ ، تبـدأ من الخـارج الى الـداخـل وليس العكس . وبـالطبـع فرضت عليهـا هـذه الحركـة شعارات ووسائل وتكتيكات معينـة كان الخـارج وحـده يحكمهـا . وكان لابـد لهـذه الشعـارات والـوسـائـل والتكتيكات أن تتغير وتتكيف مـع ظروف وإمكانات الشعب تحت الاحتلال ، عندما حققت التحامها بالـداخل . لتنهى مرحلتها الاستثنـائيـة . وتطوع نفسهـا ـ قـدر المستطـاع ـ للقوانين الطبيعيـة لحركات التحرر الوطنى العالمية .

ولعـل هـذا مـايفسر أن الثـورة الفلسطينيـة تيقظت فى عـام ١٩٧٤ الى ضرورة أن يكون لها برنامج مرحلى محدد يستجيب لمطـالب شعب الـداخل ،

فى إطار الهدف الاستراتيچى البعيد المدى ، الخاص بالدولة الديمقراطية العلمانية لكل فلسطين . وهو أيضا مايفسر - وخاصة بعد فقدان موقع لبنان إثر الغــزو الاسرائيلى فى ١٩٨٢ - ابرام الاتفــــاق الأردنى الفلسطينى للتحرك السياسى المشترك .. إلخ ..

ونحن - **ثانيا** - إزاء حركة تحرر وطنى مسلحة ، نشأت كفصائل متمايزة أيديولوجيا وسياسيا وتنظيميا ، بعد انطلاق فتح عام ١٩٦٥ خارج التشكيل الأول الذى أقامه النظام العربى الاقليمى بعد مؤتمر القمة العربى فى ١٩٦٤ ، لمنظمة التحرير الفلسطينية كتعبير عن الهوية الوطنية للشعب الفلسطينى . الأمر الذى أوجد نوعا من الازدواجية للحركة . ظل مستمرا حتى تم انهاؤه بدخول فتح والفصائل الفدائية الأخرى الى المنطقة والسيطرة على قيادتها منذ عام ١٩٦٩ .

وتبلور الوضع عن كيان وطنى مستقل للهوية الفلسطينية يمثل إرادة الشعب الفلسطينى من خلال صياغات ذات طابع ديمقراطى جبهوى ، وهو فى نفس الوقت أداة نضالية ، سياسية عسكرية ، تخضع للحساب والمساءلة أمام مجلس وطنى يمثل قطاعات الشعب المختلفة فى الداخل والخارج باتجاهاتها الفكرية والسياسية المتعددة ، وينتخب دوريا قيادة الثورة .

وهو وضع لاشبيه له بالنسبة لأى حركة تحرر وطنى ثورية مسلحة فى التاريخ .

ونحن - **ثالثا** - أمام ثورة لها مهام دولة فى نفس الوقت . ذلك أن منظمة التحرير تمثل الشعب الفلسطينى وترعى مصالحه إزاء النظام العربى الإقليمى وإزاء النظام العالمى معا . وهى مطالبة بأن توفر وتنظم له ، على مستوى العالم كله ، حق الاقامة والعمل الخ .. وتقيم المشروعات الاقتصادية الاجتماعية والثقافية التى تمول حركة الثورة ذاتيا من ناحية ، وتدعم صموده وتطوير قدراته داخل الأرض المحتلة وخارجها من ناحية أخرى . ولأنها ثورة خارج الوطن ، لايستطيع المناضل فيها أن يعيش ويختفى فى أحضان

أهله داخل الأرض كالسمكة فى الماء على جد التعبير التقليدى ، فإن كوادرها ومقاتليها ، لامفر من أن يكونوا محترفين بالضرورة . ليست لهم مصادر رزق عادية وفى الوقت نفسه مطاردين من العدو ومن الأنظمة العربية بدرجات متفاوتة ، الأمر الذى يحتم على الثورة أن تؤمن لهم دخولا منتظمة للحياة وأن تتكفل باسرهم وأولادهم عند استشهادهم . ويكفى فى هذا المقام أن نذكر أن ميزانية منظمة التحرير لرعاية أسر الشهداء ، تبلغ وحدها فى عام ١٩٨٥ ، مايزيد على ستة ملايين ونصف المليون دولار ، شهريا .

ومن الطبيعى ، والحالة هذه ، أن تواجه منظمة التحرير فى حركتها ، باستمرار ، مخاطر اختلاط مهام الثورة بمهام الدولة ، وتجبرها الظروف أحيانا الى اتخاذ مواقف حل وسط مؤقتة ، على ضوء علاقات القوى بينها وبين الأعداء والحلفاء معا ، وإلا تعرضت للانكسار .

ونحن ـ رابعا ـ أمام ثورة تعانى حالة حصار دائم . ليس فقط من جانب الامبريالية واسرائيل ، بل ومن جانب الدول العربية ، على اختلاف أنظمتها . ذلك أن هذه الدول ، ورغم خشيتها من الخطر الاسرائيلى وعدوانه ، إلا أن حركة الأحداث فى الصراع كشفت أن خشيتها من الثورة الفلسطينية أكبر وأعمق باعتبارها حركة تحرر عربى ، شعبية مسلحة لها آثارها على شعوب المنطقة . فضلا عن أن انطلاقها بأعمال فدائية ضد اسرائيل من الأرض العربية يعرض دولها للانتقام الاسرائيلى .

صحيح أن الشعب العربى يساند الثورة الفلسطينية . بيد أن حركة الأحداث للصراع كشفت أيضا عن أن حركة التحرر العربى فى مجموعها ، أضعف فى تنظيمها وقدراتها ، عن حماية الثورة الفلسطينية ضد حصار وضربات الأنظمة والدليل القاطع على ذلك ماتبدى من عجز حركة التحرر العربى عن الفعل المؤثر خلال الغزو الاسرائيلى للبنان ومنظمة التحرير عام ١٩٨٢ ، وسكوتها على طرد الثورة وفاعلياتها من جميع الأراضى العربية المواجهة لاسرائيل ، ونفيها الى تونس بالمغرب العربى على بعد آلاف الأميال

من المشرق العربي واسرائيل معا ، وذلك بهدف تجميدها أو إسقاطها أو استبدالها بمنظمة أو ثورة مستأنسة ، سياسيا وحركيا .

من هنا فإن كل مايقال عن عمق عربي للثوة الفلسطينية هو كلام غير دقيق واقعيا ، وبالتالى فهو فى الحقيقة عمق نظرى وشكلى ، وفى كثير من الأحيان يتحول الى عبث باهظ التكاليف على الثورة وبالتالى فليس للثورة الفلسطينية هانوى أو كمبوديا أخرى كما كان الحال مع الثورة الفيتنامية ، أو تونس والمغرب ومصر كما كان الحال مع الثورة الجزائرية فى عالمنا المعاصر .

ونحن ـ **خامسا** ـ ازاء ثورة وطنية ، ليس فى قدرتها منفردة ـ نتيجة طبيعة وظروف وحجم الصراع ـ إنجاز أهدافها الاستراتيجية ، التى هى فى نفس الوقت أحد الأهداف القومية الرئيسية المشتركة لحركة التحرر العربى . أن ذلك يتطلب تغييرا جذريا فى علاقات القوى الإقليمية والدولية لصالح العرب . وهذا غير متصور دون تغير فى داخل البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ السياسية ـ التكنولوجية ـ العسكرية للكيان العربى ، بانظمته المختلفة لصالح الجماهير العربية .

بيد أن الثورة الفلسطينية ، وهى مطالبة مع غيرها من أطراف حركة التحرر العربى ، بالعمل من أجل إحداث هذا الغيير ، لاتستطيع أن تجمد نضالها أو تبرد من سخونة صراعها اليومى المباشر مع العدو ، وتتعالى على تحقيق إنجازات جزئية أو تكتيكية ، تضع الشعب الفلسطينى وقواه الحية فى وضع أفضل لمواصلة الصراع .

من هنا فإن أدبيات الثورة الفلسطينية المعاصرة ، باتت ـ منذ السبعينيات ـ تميز بين « **الحل الاستراتيجي للصراع** » ونعنى به إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية فى فلسطين ، وهو غير متصور بدون جهد قومى جماعى ينبع عن تغييرات جذرية فى الواقع العربى . وبين « **التسوية المرحلية للصراع** » التى تقوم على أساس إقامة دولة فلسطينية مستقلة أو فى اتحاد كونفدرالى مع الأردن أو غيره من دول المواجهة ، فوق أى جزء

يتحرر من فلسطين . وهو أمر يمكن تصوره فى إطار علاقات القوى الراهنة للصراع ، اقليميا ودوليا .

ـ ٩ ـ

الخـط السـابع :

هناك حقيقة موضوعية صارت ، تحكم ماهية وطبيعة ومسار الصراع فى الواقع الراهن . وهى أنه اذا كانت جميع الدول وفصائل حركة التحرر العربية قد مارست مع منظمة التحرير ـ أو عل الأقل لم تسقط من حساباتها ـ الخيار العسكرى بمتطلباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ـ بقدر أو بآخر ـ حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، فإن الحرب الاسرائيلية الفلسطينية اللبنانية عام ١٩٨٢ قد كشفت بوضوح أن جميع الأطراف العربية ، نظما وفصائل . فيما عدا منظمة التحرير وحركة المقاومة الوطنية فى جنوب لبنان ، قد أسقطت فعليا الخيار العسكرى ضد اسرائيل .

وتأكدت هذه الحقيقة ، مع تفاقم الصمت والعجز العربيين ، إزاء تصاعد العربدة الاسرائيلية ضد العرب عامة والفلسطينيين خاصة . والتى بلغت قمتها بالغارة الاسرائيلية على مقار منظمة التحرير فى تونس عام ١٩٨٥ .

هذه الحقيقة تعنى ، أن الصراع كان ـ على الأقل فى وضعه السياسى العام ـ عربيا اسرائيليا بعمق فلسطين تجسده منظمة التحرير حتى عام ١٩٧٣ . لكن مع دخوله مايمكن أن نطلق عليه مرحلة الفلتر الأمريكى ـ الاسرائيلى فى الفترة من زيارة السادات للقدس وإبرام اتفاقيات كامب دفيد وإخراج مصر من ساحة الصراع ٧٧ ـ ١٩٧٨ حتى الغزو الاسرائيلى للبنان والثورة الفلسطينية . وسط صمت عربى يصل الى درجة القبول والتواطوء الموضوعى عام ١٩٨٢ ، تحول الصراع ، واقعيا ، الى فلسطينى ـ اسرائيلى بعمق امبريالى تجسده الولايات المتحدة الأمريكية .

ويلحظ المتابع لحركة الأحداث أن العدو لم يصل الى تغيير طبيعة الصراع وأقطابه ومساره ، خلال تلك المرحلة من الفلتر الأمريكى الاسرائيلى ،

إلا بعد انجاز خطوتين هامتين :

الخطـوة الأولى : تعريب الصراع بني جبهـة كامب ديفيـد وجبهـة المعادين لكامب ديفيد . وبين البلدان العربية « المعتدلة » وبين جبهـة الصمود والتصدى ، ثم داخـل جبهـة الصمود نفسهـا من حـول الموقف من منظمـة التحرير الفلسطينية وقرارها الوطنى المستقل الى درجـة العمل من أجل خلق منظمة بديلة طيعة .

الخطوة الثـانيـة : فلسطنـة الصراع . ونعنى بـه تفجير الصراع الـذاتى حول ادارة الصراع السياسى والعسكرى مع اسرائيل داخل الساحة الفلسطينية ومنظمة التحرير وفصائلها المختلفة ، وذلك الى حد استخدام السلاح فى حسم الصراع . وتفجير انشقاقات وانشطارات داخل البنية التنظيميـة للثورة ، حول قضايا متعددة من أهمها الموقف من سوريـا ومن الاقتراب من مصر رغم كامب ديفيـد ، والاتفـاق الأردنى الفلسطينى إلـخ .. وتعـذر حـل الصراعـات الفلسطينية ـ الفلسطينية بالحوار الديمقراطى داخل الأطر الشرعية للمنظمة .

وقد أسفر هذا كله عن الأوضاع المحددة التالية :

أولا : استمرار العـزلـة النسبيـة لمصر مـع استقرار سيـاسـة ونهج كامب ديفيد دون قدرة على تنفيذ القرار العربى بمحاصرتها وتصفيتها ومساعـدة مصر على التحرر من قيودهما .

ثانيـا : أصبح الصراع العسكرى ـ السيـاسى الشـامل مع اسرائيل وقفـا على منظمة التحرير الفلسطينية ، والمقاومة الوطنية فى جنوب لبنان .

ثالثا : تفاقم الحرب الأهلية اللبنانية بابعادها الطائفيـة واستمرار احتلال اسرائيـل للشريـط الحـدودى من لبنـان ، ونشـوء صراع خـاص ، سـورى ـ اسرائيلى ، حول ترتيبـات الأمن الخـاصـة لكل منهما فى لبنـان ، وشن حملات إبادة متلاحقة ضد المخيمات الفلسطينية .

رابعـا : تواصل الحرب العراقيـة الايرانيـة ، وقطع الطريـق على تحرير وإطلاق امكانات العراق القومية وإمكانـات ايران الاسلاميـة للعمل فى اطـار

الصراع ضد اسرائيل .

خامسا : وضع البلاد العربية ـ على اختلاف نظمها ـ فى حالة تسوية واقعية De Facto مع اسرائيل ، تحت المظلة المباشرة أو غير المباشرة للولايات المتحدة ، التى تنامى تفوقها فى المنطقة مع كامب ديفيد .

ويفرض التحالف الأمريكى الاسرائيلى هذا النوع من التسوية الواقعية على البلاد العربية مستغلا الصراعات العربية ـ العربية ، وتصاعد الأزمات الاقتصادية ، خاصة مع انهيار أسعار البترول العربى ، والاحتجاجات المتزايدة للقروض والمعونات الاقتصادية الأجنبية وما يرتبط بذلك من أمن قومى شامل ، وذلك لحساب مشروعات قطرية محدودة ، تقبل بالتبعية للرأسمال العالمى ، واحتلال المركز الأدنى فى النظام الدولى الراهن الذى تسيطر عليه الامبريالية العالمية .

أما مضمون التسوية الواقعية ، فهو إسقاط الخيار العسكرى ضد اسرائيل ، وإنهاء حالة الحرب معها ، وحصار وضرب منظمة التحرير ، مقابل ضمان الأمن القطرى لكل نظام ، وإيقاف العدوان الاسرائيلى ضده ، ومنحه بعض المساعدات الاقتصادية ، وذلك تمهيدا لمرحلة فى المستقبل يجرى فيها توقيع اتفاقيات سلام منفردة مع اسرائيل من خلال مفاوضات مباشرة .

ـ ١٠ ـ

فى إطار هذه الخطوط السبعة بمعطياتها المختلفة تبرز ثلاثة تساؤلات حاكمة للوضع الراهن للصراع واحتمالاته المتوقعة فى المستقبل المنظور .

ويثير كل تساؤل محورين متناقضين ومفتوحين أمام مسار الصراع ، من حول نقطة مركزية فيه . ويتوقف رجحان محور على آخر فى الحركة على مجموعة من العوامل المعقدة والمتشابكة ، بعضها موضوعى نابع عن طبيعة الصراع وظروفه المحلية والاقليمية والدولية ، وبعضها الآخر ذاتى ، يتصل بقدرات كل قطب من أقطابه فى إداراته .

ونستطيع أن نحدد هذه التساؤلات الثلاثة والعوامل الموضوعية والذاتية الخاصة بها ، على النحو التالى :

التساؤل الأول : هل يظل الصراع على ماوصل اليه بعد عام ١٩٧٣ ، بثنائيته الفلسطينية ـ الاسرائيلية ، ذات العمق الأمريكى ، أم أن هناك إمكانيات لتصحيحه ، بحيث يعود صراعا عربيا ـ اسرائيليا أمريكيا ، بعمق فلسطينى ؟

الاجابة المستقبلية على هذا التساؤل تتوقف على العوامل التالية :

١ ـ استمرار الوضع العربى على ماهو عليه من تردى وانقسام ، سواء فى إطار النظام العربى الاقليمى الراهن بدوله القائمة ، أو أن تفاقم الوضع سوف يفرز فى البلدان العربية ، وعلى الأخص فى مصر وسوريا ، سبيكة اجتماعية سياسية جديدة ذات وزن جماهيرى فاعل ، تكون أكثر تقدما وراديكالية وتقود الى عملية تغيير فى طبيعة السلطة . أو أن تنبثق فى اطار ماهو قائم ، مجرد صحوة قومية نسبية ، تسترد خلالها حركة التحرر العربى بعض فاعلياتها ووحدتها وقدراتها على الضغط لتصحيح معادلة الصراع .

٢ ـ تعمد سياسة ونهج كامب ديفيد على ماوصلنا اليه ، بعد مقتل السادات ، من حدود ضيقة . أم حقنها بقوة دفع جديدة (لحل قضية طابا وبقية القضايا المعلقة . زيادة المعونة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية لمصر الخ ..) أم يتجه الوضع الى مزيد من التردى والانهيار . الجزئى أو الكلى نتيجة تراكم التناقضات المصرية الاسرائيلية دون حل (فشل قضية طابا تصاعد أعمال العنف ضد الاسرائيليين فى مصر . إقدام اسرائيل على مغامرات عدوانية لاتستطيع مصر السكوت عليها) ويتصل بهذا كله الموقف من استمرار عزلة مصر العربية أو رفع هذه العزلة ، وفق تفاهم مصرى عربى ، تعتبره اسرائيل وأمريكا نقضا لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرى الاسرائيلى .

٣ ـ قدرة منظمة التحرير على الصمود والتواجد والفعل السياسى والعسكرى ، فى مواجهة الحصار الاسرائيلى الأمريكى العربى ، والتدخل فى شئونها وقرارها الوطنى المستقل . وفشل أو نجاح مشروعات خلق منظمة بديلة .

٤ ـ تحققه المشروعات القطرية ، البديلة للمشروع النهضوى القومى ، من نجاح أو فشل بالنسبة لمصالح الجماهير وحرياتها ، سواء فيما يتعلق بالقضية الوطنية القومية ، مشاكل التنمية ، الديمقراطية وحقوق الإنسان وذلك فى ضوء الانهيار البترولى . الأزمة الاقتصادية والاجتماعية ، تجربة التعددية الديمقراطية فى مصر والسودان . الحرب العراقية الايرانية . الصراعات العربية ـ العربية ، تغليب التجمعات العربية الإقليمية المحدوده على النظام الإقليمى العربى الشامل (الجامعة العربية) ، الصراعات فى منطقة المغرب العربى .

٥ ـ تنامى النفوذ الأمريكى فى المنطقة الى درجة احتكاره للعلاقات العربية الدولية ، أو تحديده الى الدرجة التى تصحح معها العلاقات العربية ، بقياس حركة عدم الانحياز ، مع كل من أمريكا والاتحاد السوفيتى (هناك مؤشرات لذلك تتمثل فى اقامة علاقات دبلوماسية بين موسكو وبين بعض دول الخليج مؤخرا . وكذلك عودة سريان ، الدم الى شرايين العلاقات المصرية السوفيتية) والى أى حد سيكون هذا التصحيح فى ضوء علاقات الصراع والتعايش المذبذبة بعنف ، بين الدولتين الأعظم .

٦ ـ مدى نجاح أو فشل الخطة الأمريكية الاسرائيلية الخاصة بخلط الأوراق بين مايسمى بالإرهاب العالمى وبين حركات التحرر الوطنى المسلحة ، وتأثير ذلك على منظمة التحرير والبلاد العربية وشعبها والبلدان الأوروبية فى التحالف الغربى . وكذلك ردود فعل العالم الثالث والاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية .

وهل يكون واردا ، فى حالة تصاعد الحركة العدوانية الأمريكية تحت اسم مكافحة الارهاب (العدوان الأمريكى على ليبيا فى ١٩٨٦) والذى يمكن

أن تساهم فيه اسرائيل ، أن يشهد العالم فى المستقبل القريب نوعا جديدا من الحروب الإقليمية الواسعة التى تشارك فيها الدول العظمى والكبرى بقوى متطورة ، وذلك بدلا من الحروب الإقليمية المحدودة التى ظلت الدول العظمى والكبرى تشارك فيها من وراء ستار .

التساؤل الثانى : الى أى مدى يمكن أن تصمد حالة التسوية القائمة بين النظم العربية والتحالف الأمريكى الاسرائيلى De Facto ؟ هل تنكسر وتنهار ؟ أم تتحول ـ كلها أو بعضها ـ الى تسويات رسمية على غرار كامب ديفيد أو كامب شبيه ؟

الاجابة المستقبلية على هذا التساؤل تتوقف على العوامل التالية :

١ ـ مصير منظمة التحرير الفلسطينية والمقاومة الشعبية فى الأرض المحتلة من فلسطين وجنوب لبنان .

٢ ـ مصيرالعلاقات الفلسطينية ـ السورية ، والفلسطينية ـ الأردنية . والفلسطينية ـ المصرية .

٣ ـ مدى مايمكن أن تصل اليه المرونة الاسرائيلية ـ تكتيكيا ـ فى التحرك من أجل اختراق الضغوط العربية وتسهيل التفاوض المباشر بينها وبين البلاد العربية وخاصة الأردن وسوريا ، وذلك لتوقيع اتفاقيات إنهاء حالة الحرب كحد أدنى ، واتفاقيات سلام منفردة كحد أقصى .

٤ ـ إمكانية قيام ميكانزم عربى ـ أمريكى ـ دولى تحت شعار تنفي ما أصبح يعرف بمشروع السلام العربى الذى تضمنته قرارات قمة فاس ، وذ فى مواجهة مشروع المؤتمر الدولى لحل مشكلة الشرق الأوسط بمشاركة الاتحا السوفيتى وأمريكا وجميع أطراف الصراع المحليين بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية .

٥ ـ مصير الحرب العراقية الايرانية واحتمالات توقفها أو اتساع نطاقها فى الخليج .

٦ ـ حجم ونوعية التغيير فى ميزان علاقات القوى الدولية . بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى بصورة أساسية ، وبين المجموعة الأوروبية والصين وكل من واشنطون وموسكو ، بصورة فرعية .

التساؤل الثالث : الى أى حد يمكن لاسرائيل ـ رغم تفوقها ـ العسكرى النسبى والنووى على الأرجح الصمود للشروخ السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تتراكم الى درجة الانفجار ، منذ حرب ١٩٧٣ وحرب لبنان ١٩٨٢ . وهل يمكن ـ فى ضوء المتغيرات الدولية وثورة العلم والتكنولوجيا وخاصة فى المجال العسكرى ـ أن تبقى المشروع الأرخص كلفة والمضمون أمنيا للامبريالية الأمريكية فى تحقيق أهدافها الحيوية فى المنطقة العربية ؟

إن الاجابة المستقبلية على هذا التساؤل تتوقف على العوامل التالية :

١ ـ تواصل ارتفاع معدلات الهجرة من اسرائيل بالقياس الى معدلات الهجرة إليها . وهل فى الامكان إعادة التوازن بين هذه المعدلات على الأقل .

٢ ـ حجم ونوعية تأثير الارتفاع المتزايد فى معدلات مواليد الشعب الفلسطينى فى الأرض المحتلة . سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، داخل اسرائيل وبنيتها الصهيونية .

٣ ـ إمكان تغيير البنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية للكيان الاسرائيلى القائمة منذ قيامها فى ١٩٤٨ تحت هيمنة ولصالح الاشكناز . وذلك فى ضوء الأزمة الاقتصادية المتفاقمة .

٤ ـ مستقبل الصراع الذى أخذ بالتفجر فى الساحة السياسية والاجتماعية باسرائيل بين تيار صهيونى وليد ، يصف نفسه بالعقلانية والواقعية ، يتزعمه الجنرال السابق بليد ، يدعو الى الاعتراف بحق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير وبين تيار صهيونى ، يوصف داخله اسرائيل نفسها بالفاشية ويتزعمه كاهان عضو

الكنيست ، والذى يطالب علانية بطرد جميع العرب وقتل من لايهاجر منهم .

٥ ـ حالة المد والجزر لحرب العصابات والمقاومة الفلسطينية والعربية داخل اسرائيل والأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧ .

٦ ـ صمود أو انهيار نموذج كامب ديفيد الاسرائيلى ـ المصرى .

٧ ـ حدود استمرار الدعم الأمريكى الشامل لاسرائيل فى المستقبل . وخاصة مع تنامى احتياجات اسرائيل الاقتصادية والعسكرية (بلغت المعونات الأمريكية لاسرائيل فى السنوات الأخيرة حوالى عشرة مليارات من الدولارات سنويا .) هل هناك سقف له تضطر الولايات المتحدة إلى الوقوف عنده ، سواء على أساس حسابات التكلفة والربحية للمشروع الصهيونى ، أو تحت ضغوط أزمات اقتصادية وسياسية داخلية فى الولايات المتحدة . أو نتيجة ضغوط متغيرات إقليمية ودولية متعددة .

ـ ١١ ـ

فى ضوء هذه التساؤلات ، يمكن تصور احتمالات المستقبل بالنسبة للصراع ، من خلال ثلاثة سيناريوهات .

السيناريو الأول : يقوم على أساس استمرار الأوضاع على ماهى عليه دون تغيير . وقد يبدو هذا الافتراض النظرى مستحيلا واقعيا اذا أخذ على سبيل المطلق . ولكن مانعنيه هنا هو الاستقرار النسبي للأوضاع . بمعنى أن أى تغييرات قد تحدث لن تكون جوهرية بحيث تخل بميزان علاقات القوى القائم . وبموقف كل قطب وتميزه ـ بالايجاب أو السلب ـ فى مواجهته وتعامله مع الأقطاب الإقليمية والدولية الأخرى .

فى هذه الحدود ، نرجح التوقعات التالية :

أولا : تأمين الاستقرار لنموذج كامب ديفيد المصرى الاسرائيلى تحت المظلة الأمريكية .

ثانيا : ارساء دعائم التسوية الواقعية De Facto بين اسرائيل ومعظم البلدان العربية ، تحت المظلة الأمريكية أيضا ، وذلك بما ينهى حالة الحرب ، ويفتح المجال لتنفيذ مشروعات من نوع مشروع السوق المشتركة لدول-الشرق الأوسط بما فى ذلك اسرائيل .

ثالثا : استكمال حلقات الحصار الاسرائيلية والأمريكية والعربية من حول منظمة التحرير الفلسطينية ، إلى الدرجة التى تضطر معها إلى التحول من العلنية إلى السرية ، والدخول ـ على الأرجح ـ فى مرحلة بيات شتوى من أجل خلق ميكانزم جديد للحركة النضالية .

السيناريو الثانى : ويقوم على أساس افتراض تغير الأوضاع فى المنطقة وعلاقات القوى المحلية والاقليمية الدولية ؛ فى اتجاه تحقيق المزيد من القوة للتحالف الأمريكى الاسرائيلى .

هذا الافتراض يضعنا أمام احتمالين :

الاحتمال الأول : حسم الصراع الفلسطينى ـ الاسرائيلى لصالح المشروع الصهيونى الخاص بالحكم الذاتى الادارى للفلسطينيين ، من خلال قيادة مصنوعة بديلة عن منظمة التحرير ، مع بقاء الأرض تحت السيادة الاسرائيلية الكاملة ، ويواكب ذلك تضاعف قيود التبعية للولايات المتحدة على البلدان العربية ، وذلك بما يعنى قطع الطريق لسنوات قادمة ، ليس فقط على قيام صراع عربى اسرائيلى من جديد ، بل وعلى النهوض القومى للأمة العربية كلها .

ولايتصور ذلك ، دون أن يكون قد تم طرد الاتحاد السوفيتى من المنطقة . الأمر الذى لابد وأن يؤجج حدة الصراع بين القوتين الأعظم نتيجة انفراد إحداهما بالنفوذ فى منطقة من أهم المناطق الاستراتيجية فى العالم . ولايستبعد أن يصل الصراع بين القوتين الأعظم إلى حافة الهاوية التى تنذر بالصدام .

وفى مثل هذا الموقف المتأزم دوليا إلى حد إثارة مخاطر جديدة لحرب عالمية ، لن يكون للصراع العربى الاسرائيلى ـ فى حد ذاته ـ أو مايسمى بأزمة الشرق الأوسط على جدول أوليات أى منها ، وإن ظلت موضوعا للحل الوسط ضمن موضوعات أخرى ، من أجل إطفاء الحريق العالمى . خاصة مع غياب الحضور العربى القوى والمؤثر .

هذا المناخ يمنح اسرائيل بتفوقها العسكرى بأبعاده النووية ، خاصة فى مجال الأسلحة التكتيكية فرصة تاريخية للتوسع فى مساحات عربية ضرورية لمشروعتها فى بناء اسرائيل الكبرى ، تؤمن لها موارد طبيعية وخاصة المياه . وعلى الأرجح لن تسلم مصر (سيناء) ـ رغم كامب ديفيد ـ من هذا التوسع جنبا إلى جنب مع سوريا والأردن ولبنان .

أما الاحتمال الثانى ، فإنه ينبثق مما قد ينجم من تصاعد الضغوط والقهر على البلدان العربية وشعوبها من جانب التحالف الأمريكى الاسرائيلى ، من انفجارات فوضوية دموية ـ على الأرجح ـ بمنطقة استراتيجية غنية بالبترول ومدججة بالسلاح ، الأمر الذى يدفع كلا من القوتين الأعظم إلى التدخل .

وقد يكون هذا التدخل بداية لنوع من تلك الحروب الإقليمية الواسعة ـ التى تحدثنا عنها من قبل ـ وتشارك فيها الدولتان الأعظم بقواها المتطورة جنبا إلى جنب مع القوى المحلية .

وسوف تتوقف نتائج هذه الحرب ، من ناحية ، على مدى قدرة حركة التحرر العربى ، بما فى ذلك منظمة التحرير ، على حشد القوى الشعبية وتنظيم قواتها وبلورة برنامج قومى محدد لتخطى عبثية الفوضى الدموية ، تقبله الجماهير . وتتوقف من ناحية أخرى ، على مدى قدرة وكفاءة التحالف الأمريكى الاسرائيلى من جانب ، وقدرة وكفاءة التعاون السوفيتى العربى من جانب آخر .

وإذا كان الوضع ـ فى مثل هذا الاحتمال ـ لا يستلزم تغييرا أيديولوجيا أو سياسيا أو عسكريا فى العلاقات الأمريكية الاسرائيلية القائمة ، فإن بالضرورة سوف يتطلب تغييرات جوهرية فى العلاقات السوفيتية العربية عما هى عليه حاليا .

السيناريو الثالث : ينطلق من افتراض تغير الأوضاع فى المنطقة وعلاقات القوى المحلية والاقليمية والدولية فى الصراع ، لصالح العرب من ناحية . والاتحاد السوفيتى ، بدرجة ما ، من ناحية أخرى .

ورغم أن هذا الاحتمال هو أضعف الاحتمالات نسبيا . وذلك على ضوء استقراء معطيات الواقع الراهن التى فصلناها من قبل ، إلا أنه لايمكن استبعاده لأسباب عديدة نذكر منها : السخط والتململ الشاملين فى جميع الأقطار العربية والتى تعبر عنها كل التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية ، علمانية ودينية على السواء . تصاعد أعمال العنف الفردى والجماعى ضد السلطة . حمى البحث الجماهيرية العاتية عن طريق للخلاص . تدنى ثقة الأنظمة العربية الصديقة لواشنطون فى قدرة الولايات امتحدة على حماية أمنها . العقلانية والروح الجديدة للخطاب السياسى السوفيتى الجديد ، بعد جورباتشوف ، الموجه إلى دول المنطقة والعالم . ويلقى تجاوبا واسعا ومتزايدا حتى من القوى التى كانت على عداء تقليدى ضد الاتحاد السوفيتى .

فى إطار هذا الاحتمال ، فإن مسار الصراع يمكن أن يشق على الأرجح طريقا نحو تحقيق أهدافه التكتيكية المرحلية وحسب وفقا للمضمون العربى ، ونعنى به اقامة الدولة الوطنية للشعب الفلسطينى تحت قيادة منظمة التحرير . وذلك من خلال المؤتمر الدولى ، مع الاعتراف باسرائيل كدولة فى اطار حدود ماقبل يونيو ١٩٦٧ ، الأمر الذى ينتقل بالصراع إلى مرحلة جديدة ذات أبعاد ووسائل مختلفة ، حيث أنه سوف يدور لأول مرة ـ بين دولة فلسطينية عربية وبين دولة اسرائيلية صهيونية ، حول امكانات اقامة دولة ديمقراطية علمانية واحدة لكل فلسطين .

الفهرست

رقم الإيداع ٧٧٤٦ / ٨٦

دار المدينة المنورة للطبع والنشر

أوراق من الملف العربي

مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي عام ٢٠٠٠

منذ آن صمتت مدافع أكتوبر ١٩٧٣ ، وبدأ « عقد » الهيمنة الأمريكية على المنطقة العربية ، بداية من « خطوات » هنرى كسينجر وحتى معاهدة « كامب ديفيد » ، تعددت الكتابات التى تحلل « الوضع العربى » وترسم طرق المستقبل ، التى تعددت وتشابكت ، حتى تعذرت الرؤية الواضحة لدى المواطن العربى ، لحاضره ، ومستقبله ، بل وماضيه القريب والبعيد ، مما فتح الطريق ــ واسعاً ــ أمام الرؤى الانهزامية والبراجماتية التى جعلت من الاستسلام للمخطط الصهيونى الامريكى ، المخرج الوحيد من الأزمة العربية المعاصرة .

وكتاب المفكر السياسى « لطفى الخولى » يقدم للقارىء رؤية شاملة للقضية العربية ، تتسع لتشمل الجوانب الاقتصادية والتاريخية والعالمية التى تؤثر فى صنع الأحداث العربية أو تتماشى معها ، ومن خلال العرض والتحليل السياسى ، لا يقدم المؤلف طريقاً جاهزاً للخروج من الأزمة ، بقدر ما يحدد « كيفية » تجاوزها ، وعناصر هذا التجاوز .

كل هذا باسلوب واضح وصريح ينقل المعركة من أروقة المفكرين إلى صفوف الجماهير صاحبة الحق فى صنع حاضرها ومستقبلها ..

السعر